كتاب
الوضع الالهي في تأسيس الكنيسة

تأليف

المغبوط المثلث الرحمة الانبا كيرلس مقار
بطريرك الكاثوليك التبع

الجزء الثالث

مترجم

من اللغة الفرنسية الى اللغة العربية

بقلم الفقير صاحب مجلة صهيون

سنة ١٩٢٥ افرنجية أو سنة ١٩١٧ مسيحية قبطية
وسنة ١٦٤١ للشهداء الاطهار

مطبعة عين شمس
بشارع كلوت بك بالدرب الواسع نمرة ٢٤ بالقاهرة

(الو

طا

وأثبتنا ش

الاول في

رفضت ب

معتقد هد

وخصوص

ولكن كا

شعار الفخ

بهذا اللقب

لم تتقلد الا

ومن

بسني الجيل

العمومية ا

لوضع الك

(١) المتر

الجزء الثالث

(الوضع الالهي في تأسيس الكنيسة كما في المجامع المسكونية السبعة)

(لمحة عمومية)

طالعنا وضع الكنيسة حسب تاريخ القرون الثلاثة الاولى المسيحي وأثبتنا شيئين مهمين احدهما ان كل القدمية أقرت بان لاسقف رومة المقام الاول في الكنيسة لانه كان اسقف المدينة المالكة (الامبراطوريه) ولكنها رفضت بتاتاً أن ترى في الاولية الشرفية صفة ما للسيادة. الثاني انه فيما يخص معتقد هذه القدمية العليا أن السلطة التي تفصل قطعياً في الاختلافات الدينية وخصوصاً الاختلافات العقائدية والتهذيبية كانت سلطة الكنائس بالاشتراك ولكن كانت في الاصل الكنائس الرسلية يعني الكنائس الممتازة التي كان شعار الفخر لها انها تقلدت من الرسل أنفسهم تعليم الايمان وقواعد الحكم والتي بهذا اللقب هي الشهادة الاصلية للتعليم الاساسي نظراً لكون باقي الكنائس لم تتقلد الايمان من الرسل مباشرة بل من هذه الكنائس الاصلية

ومن ثم ماهي السبعة مجامع المسكونية [١] التي سلسلتها الفخيمة افتتحت بسني الجيل الرابع الاولى؟ لاشيء سوى كون موافقة هذه الاصول العظيمة العمومية التي لمسيحية الاجيال الثلاثة الاولى كانت القاعدة (الاساس) لوضع الكنيسة

(١) المترجم. اسلفنا ان الكنيسة القبطية لا تقر على اكثر من ثلاثة مجامع مسكونية

بعد أن تفاوضنا بشأن وضع الكنيسة حسب تاريخ القرون الاولى الثلثة
ببضعة أيام رجع اليّ زميلي الروماني وقال لي . أرغب أن اعرف آراءك
عن السبعة المجامع المسكونية وذلك بأكثر ما أعرف أن كنيستك تود أن
تتسمى بكنيسة السبعة مجامع المسكونية . هذه التسمية موضوع عجبنا نحن
رجال الكنيسة الرومانية لان اعتقادنا أن هذه السبعة مجامع المسكونية
حازت رضى سلطان البابوات الروحي بمعنى كونهم معلميها المعصومين . كل
لاهوتينا متفقون على ذلك

— الارثوذكسي اجيب أي أن لاهوتييك المتأخرين اتفقوا على أن يروا
بعويناتهم الوانًا أن كنيستنا الارثوذكسية المركبة كتلة من الكنائس
الرسلية التي بلغت حداً بالسبعة المجامع المسكونة تعتقد وتقر أن هذه السبعة
المجامع هي البرهان الواضح وأنها الاثر المؤبد المطبوع بخاتم المسيحية
القديمة ضد مزاج عظمة البابوات . وبالحقيقة هل تريد أن تقول لي جيداً
كيف يتأتى اقرار لاهوتييك المتأخرين بموجب هذه السبعة المجامع بالسلطة
الروحية وتعليم عصمة البابوات ؟

— الروماني : بهذا بان هذه المجامع كانت تدعى وترأس بالبابوات وخصوصاً
بهذا أن هذه المجامع نفسها كانت تقر بغير محاولة (تغيير) أن تحارير البابوات
المتعلقة بالمعتقد التي كانت ترسل اليها كانت لديها القاعدة المعصومة التي لم يمكنها
الابتعاد عنها وأن أحكامها المجمعية ما كانت لها قيمة بدون تثبيت بابوي ولذا
كانت تتطلب بتواضع تحصين أعمالها بذلك

– الارثوذكسي : كيف تذهب هذا المذهب ياعزيزي ؟ تقول أولاً ان السبعة المجامع المسكونية كانت تدعى وترأس بالبابوات

فاليك جوابي. اذا كانت المجامع السبعة المسكونية من ثم تدعى وترأس حقيقة بالبابوات فذلك لا يبرهن على سيادتهم الروحية ولا على تعليمهم المعصوم كما شرحت لك ذلك في مفاوضاتنا على تأسيس الكنيسة حسب كتب العهد الجديد وهو أن رئيس هيئة (رأس جسم) مجمعية لمجلس أو لمحكمة مثلا يدعو عادة زملاءه للاجتماع ويرأسهم وأن هذا العمل لا يدل على أنه سلطانهم وسيدهم بل أول اخدانه فقط على اني قلت عادة انه لو خان الرئيس أو كان موضوع تهمة ما ينتقل حق الاستدعاء والترأس على الجلسة طبيعياً الى الوكيل أو الى أكبر منه في المقام والسن في هيئة الاجتماع. ومكان الرئيس يصبح مكان المتهمين

أن الكنيسة الارثوذكسية لا تستصعب أبداً قبول كون أسقف رومه كان في القديم أول اسقف في الكنيسة لان مركزه كان في مدينة الامبراطور ومن ثم كان يستدعى الحال أن يدعو ويرأس المجامع السبعة المسكونية هذه الحال تبرهن على صفته هذه لا على شيء اكثر . مع أن الحقيقة التي في التاريخ هي عكس هذه الدعوى ذاتها . الحقيقة التاريخية ان مجمعاً ما من هذه المجامع السبعة المسكونية لم تستدعه البابوات بل كلها بلا استثناء كان الامبراطوريون المسيحيون يستدعونها وان تحارير الدعوة كانت تصدر من هؤلاء الامبراطوريين وتسجل بين أعمال هذه المجامع الرسمية وقد

يمكنك أن تطالعها في عزلتك في مجموعة لابيه. فاذاً بسهو زعمت الساعة ان السبعة المجامع المسكونية كان البابوات يستدعونها . هذه الغفلة تأتت بلاشك من هذا وهو ان الاعتقاد الروماني اليوم يجعل من دعوة المجامع المسكونية حقاً للبابوات وقفاً عليهم مانعاً لسواهم وبعبارة اخرى تقدّر أن الحقيقة التاريخية توافق معتقدك الاساسي

بالنظر لرياسة البابوات على المجامع قد لاحظت لك أن هذه السبعة المجامع المسكونية لم يرأسها اثنان منهم بشهادة (برأي) كل مؤرخيك الحديثين التي لا أن البابوات مااتخذوا فيها مركزاً بصفة رؤساء فقط بل أنهم لم يتمثلوا فيها جميعاً . لا بأنفسهم ولا بوكلائهم . فهذا المجمع الثاني المسكوني رأسه القديس ملاتيوس الانطاكي والخامس المسكوني رأسه اوتيشيوس القسطنطيني وهذا المجمع الاخير بنوع خصوصي كما يظهر من اعماله انعقد ضد ارادة البابا واصدر الاحكام المتعلقة بشأن الفصول الثلاثة . هذا الذي يدل على ان البابا ما كان سلطاناً ولا السيد المعصوم لزملائه بل فقط الاول لرفقائه بالبساطة بنوع أن البابا إذا كان خاثناً لا أن المجامع تستدعى ذاتها فقط بل يكون لها الحق المطلق من محاكمته وسجنه

قلت بالتالي اولاً ما هو. ان السبعة المجامع المسكونية اقرت بلامحاولة ان تحارير البابوات كانت لديها القاعدة التي لاخطأ لها التي ما كانت تستطيع ان تبتعد عنها وان احكامها المجمعية ما كان لها قيمة بدون تثبيت بابوي وانها كانت دائماً تطلب بتواضع تحصين اعمالها بذلك. هذا المعروف المزدوج الذي

عده لاهو تيوك للسبعة المجامع المسكونية هو كذب تاريخي مضاعف. كذب مزدوج بعيار كبير . أن اعمال السبعة مجامع المسكونية تجدها بنصها الاصلي الذي هو اليونانية فترى هذه الاعمال على المفتوح ان السبعة مجامع المسكونية ما كانت تقر بمادة الايمان بقاعدة اخرى لاتتزعزع الا بتعليم الرسل المحفوظ والذي ينادى به فى الكنيسة الجامعة الرسولية وان ذلك كان كذلك بالدقة لتعزيز وحدانية هذه الكرازة العمومية التي في الاصل كانت ضرورية لوحدة التعليم الرسولي التي من اجلها كانت كنائس الله تعقد الجلسات العلنية داعية اليها المجامع المسكونية. كل الاوقات التي ينفجر فيها خلف هائل على نقطة ما من الاعتقاد.

اما بالنظر إلى تحارير البابوات التي تلاحظ المعتقد فالمجامع السبعة المسكونية ما اقرتها كقاعدة غير مغلوطة من نحو الايمان وما خطر على بالها . انها (المحررات) غير ممكن أن تشذ عنه بل أن معاملة المجامع السبعة المسكونية تثبت أن هذه المحررات البابوية العقائدية طرحت أمامها للبحث والحكم لتبرهن اذا كانت موافقة ام لا للتعليم الرسولي المحفوظ في كل الكنائس وتصادق عليها بلا نزاع اذا كانت موافقة لتعليم باقي الكنائس الرسلية وترذلها أيضاً اذا كانت مخالفة له . وبعبارة اخرى أن تصرف السبعة مجامع المسكونية الثابت وحده هو الحكم المطلق من نحو حقيقة أو كذب المحررات العقائدية البابوية والاعلان في الوقت ذاته أن حكمها الجمعي هو وحده المعصوم وهو وحده الذي لا يلغى بقدر ما

انه حكم الروح القدس الذي حسب وعد المسيح يسوع يحيي الكنيسة الجامعة الى انقضاء العالم ويحفظها من كل ضلال. فلذلك أن الاعمال المجمعية جعلت احكام المجامع السبعة المسكونية تعلن واضحاً وقبل تبليغها للبابا كانت تذاع بصفة كونها قاعدة غير مغلوطة للايمان وكقاعدة الهية عقائدية التي لا يمكن لأحد أن يناقضها الا اذا فقد اسم الارثوذكس. ومن ذلك ينتج أن عبارة التثبيت المزدرى بها التي لا كها (لعب بها) لاهوتيوك بدعوى أن الحكم المجمعي ما كان له قيمة بدون تثبيت باوي له معنى غير المعنى الذي تخيلوه وهذا المعنى يشتق من متن الاعمال ولهجة المجامع حيث ليس البابا وحده بل آخر واصغر الاساقفة الذي لم يحضر شخصياً المداولات العمومية يستدعى لتثبيت الاحكام المجمعية يعني ليوقع عليها

وقبل أن نفحص بالتفصيل هذه النقطة المزدوجة بدرس دقيق (عميق) عن كل واحد من المجامع السبعة المسكونية اقف لكي ارزلك باعتبارات عمومية عدم امكان القضية الرومانية كلية. أتعرف ماذا كانت المجامع السبعة المسكونية؟ كانت الميزان الاصلي للقاعدة الاساسية. كم من مرة استدعيت ضد المبتدعين دعتها مسيحية الاجيال الثلثة الاولى. واذا حصل (انفجر) خلاف على نقطة ما عقائدية ألا يبادر الى الكنائس القديمة التي عاش فيها الرسل ليؤخذ منها عن هذه المسألة (الحاصل فيها الخلاف) ما هو حقيقي ويقين؟ —

ضروري الاصغاء لتعليم الاساقفة الذين خلافتهم الاسقفية مشتقة

من الرسل الذين تلقوا بهذه الخلافة الاسقفية موهبة الحقيقة الاكيدة حسب ارادة الله الآب . . . فاذاً هناك حيث وضعوا مواهب الرب يلزم البحث عن الحقيقة والمعرفة من عند الذين لهم الخلافة الاسقفية التي تتصل صاعدة الى الرسل والذين لهذا السبب هم الامناء الذين لا يضمحلوا لمبدأ السلام. هؤلاء هم المحافظون على وديعة ايماننا والشارحون لنا الكتب المقدسة بلا خطر الضلال (القديس ايريناوس ضد الهراطقة (ك ٣ ف ٤ نمرة ١ ك ٤ ف ٢٦ نمرة ٢ — ٥)

وأيضاً « نحن عندنا المؤلفون رسل الرب الذين لم يخترعوا من انفسهم بل الذين بأمانة سلموا الامم التعليم المستلم من المسيح يسوع . فمن ثم ماذا بشر الرسل أو ماذا ألهمهم به الرب ؟ هذا العمل لا يمكن أن يستدل عليه بوجه آخر سوى بشهادة هذه الكنائس نفسها التي أسسها الرسل أنفهسم بكرازتهم بالايمان لها بالصوت الحي أولا وبالتالي برسائلهم فاذا كان كذلك فكل تعليم له شهادة هذه الكنائس الرسلية الامومة وأسس الايمان فيلزم أن يعتبر حقيقة بمقدار ما أن الشهادة تبرهن بلا شك على هذا وهو ان الكنائس استلمت من الرسل رسل المسيح يسوع والمسيح يسوع من الله . وبخلاف ذلك يلزم أن يحكم بكذب كل تعليم يكون مفهومه مغايراً لحقيقة الكنائس (الرسلية) وللرسل وليسوع المسيح ولله (ترتوليانوس محررات ضد الهراطقة ف ٢١) ومن ثم ان الاعمال والصكوك المجمعية يبدو منها أن معظم الاساقفة الذين كونوا المجامع السبعة المسكونية كانوا مختصين

بالكنائس الشرقيـة بقدر ما أن الغرب لم يكن فيها منه الا وكلاء البابا مصحوبين أحياناً باسقفين أو ثلاثة قايمين مقام البطريركية الرومانية

وحقيقة هذا العمل الاكيد الغير المتغير في تركيب المجامع السبعة المجامع المسكونية التي من جهة لكون اصل الكنائس الشرقية أو بالتقريب رسولياً بشهادة الكتب المقدسة نفسها لكن في كل الغرب ساهمت كنيسة رومة وحدها بهذا الشرف مع كنائس الشرق . ومن جهة اخرى أن الاساس الاصلي المذكور أعلاه رام أن المنازعات من جهة المعتقد أو جهة التهذيب الصادرين عن الرسل لا تتحول بلا رويّة على شهادة أية كنيسة كانت بل على الشهادة المختصة بالكنائس الرسولية يعني هذه الكنائس الاولى التي تسلمت من الرسل انفسهم تعليم الايمان وقواعد التهذيب الكنيسي. فتصرف هذه المجامع السبعة المسكونية هو جوهري بالقياس لتصرف مجامعك الغربية المزعومة كونها مسكونية لتخيلها حديثاً أنها تمثل الكثلكة الرسولية . مع أن الحقيقة أنه لا يوجد في دائرتها الا كنيسة واحدة رسولية التي هي رومة نظراً لكون كل باقي الكنائس الغربية منذ الاصل القريب أو البعيد ما تسلمت شيئاً من الرسل ذاتياً بل كلها تسلمت من الكنيسة الرومانية في عهد قريب جداً يحدده التاريخ بكل دقة

أما المجامع السبعة المسكونية فتدعى بهذا اللقب من باب الحق والعدل لان عندها شهادات الجامعة الرسولية. واتفاقها على أية نقطة من التقليد هو دليل لا ينقض على رسولية هذه النقطة . ولكن مجامعك الغربية تسمى بطريق

الكذب مسكونية لانه بالرغم عن كثرة الاساقفة التي تكونها فانها لا تحتوي الا على شهادة مفردة (على الحياد) لا تقيم برهاناً معقولاً في حال الجدل لان المثل في القضاء العادل يقول حسناً (شهادة واحدة شهادة مهملة)

فالسبع المجامع المسكونية كانت تمثل بالحقيقة كلية الكنيسة المقدسة الكاثوليكية الرسولية بحيث أن اجتماعها كان كاملاً من جميع كنائس يسوع المسيح الرسولية لكن مجامعك الغربية لم تمثل ولم يمكنها أن تمثل الكنيسة الكاثوليكية الرسولية لانها لم تحضر في حضنها الا كنيسة رسولية واحدة يحتج ضد شهادتها مجموع الكنائس الرسولية الاخرى ولم تعمل حساباً ان كنيسة رسولية واحدة لا يمكنها ان تدعى كنيسة جامعة رسولية الا بطريق السخرية

فهلا عرفت ماذا كانت المجامع السبعة المسكونية ؟ كان كل واحد منها في زمانه المجلس الاعلى للكنيسة الذي يفصل بحالة جازمة في المنازعات التي بشأن المعتقد او التهذيب لان حكمه كان حكماً عاماً من كل الكنائس الرسلية وحكمه هو حكم الروح القدس ذاته الذي له مزية لا تقبل النقض ولا تدع مكاناً لنزاع جديد . ومن يشك بحكم صادر علناً من عموم الكنائس الرسولية فينكر أن الكنيسة الكاثوليكة الرسولية هي مشيدة دائماً بيسوع المسيح وروحه

فالمجامع السبعة المسكونية بصفة كونها مجلس الكنيسة الاعلى ليست اختراع بشر كما زعم ذلك الكاردينال بيلارمين أحد لاهوتييك العظام

(الاحبار الرومانيون ك ٤ ف ٧) بل وضع يسوع المسيح وعمل الرسل قبلاً الذين تعلموا من الروح القدس وتسربلوا بقوته الالهية

المجامع السبعة المسكونية تلقت لقبها من مجمع الرسل الاورشليمي الذي سلطته العليا انهت الجدل المختص بالزام حفظ نواميس موسى نظراً للوثنيين المهتدين . في هذا المجمع الرسولي الذي اخبرتنا الكتب المقدسة عن اعماله والذي تكلمنا عنه طويلاً خصوصاً نرى المسألة لم تتحول على مجلس بطرس بل على مجلس الرسل والمشايخ نرى ان الرسل والمشايخ اجتمعوا ليفحصوا المسألة موضوع الجدل ويحكموا فيها بالاشتراك . نرى الرسل والمشايخ يتداولون معاً في القضية التي طرحت لفحصهم اياها وكل واحد منهم أعطى صوته بالحرية مضيفاً الجملة الى ما كان قاله بطرس ذاته . نرى الرسل والمشايخ بعد المداولة المشتركة انشأوا حكماً عاماً وهذا الحكم العام قالوا عنه انه حكم الروح القدس (رأى الروح القدس ونحن) نرى الحكم الذي صدر من وحدانية الرسل والمشايخ وبلغ بعناية عموم الرسل والمشايخ وكل الكنيسة الاورشليمية الى كنائس الامم انه حكم فعال. اخيراً نرى ان القرارات الصادرة هكذا من حكم عموم الرسل والمشايخ كانت معتبرة عند الجميع بصفة كونها لا تنقض ولا تقبل اعادة النظر فيها . ثم ان هذه الاحكام ما عتمت ان بلغت الى الكنائس . والقديس بولس ذاته كان المهتم بتعليم

المسيحية الحديثة (ان تحفظ بالدقة الاحكام التي حكم بها الرسل والمشايخ باورشليم (اع ١٥ : ٤١) [١]

فهاك انموذج وقياس وصورة المجامع السبعة المسكونية التي نرى فيها ان السلطة العليا هي التي تبت مناظرات الكنيسة لا سلطة شخص البابا بل سلطة عموم الكنائس الرسولية وبعبارة اخرى الصوت الذي يجاوب بالاتفاق من خلفاء الرسل بالحكم المشترك ثم لاحظ جيداً ان بطرس شخصياً كان معصوماً من الخطأ وكل واحد من الرسل كان كذلك بفضل نعمة خصوصية منحت لهؤلاء اسس الكنيسة الاولى . وكل منهم كان في امكانه ان يحسم الخلاف بسلطة ثابتة لا نزاع فيها ومع ذلك فان الروح القدس لم يرم ان اول خلف بشأن الايمان والتهذيب يفصل فيه ألا بمجلس الكنيسة الاعلى الذي هو مجمع الرسل والمشايخ . . لكيلا يحصل خلف في الاجيال المتخلفة على كيفية المجلس الاعلى الذي رتبه المسيح يسوع . والروح القدس ذاته اودع في سفر الاعمال هذا الحادث المهم ليعلن به اهل الختان ويدلهم على ان مجلس الكنيسة الاعلى ليس هو سلطة فردية لبطرس أو أي رسول آخر بل سلطة عموم الرسل والمشايخ المجتمعين للمداولة معاً والحكم معاً مع وحدانية الروح القدس الذي لايفارق كنيسة المسيح يسوع

ان الآباء الذين كان لكل واحد كرسيه في المجامع السبعة المسكونية

(١) المترجم هذه الجملة لا أرلها في نسخة بيروت المسيحية في هذا المكان ولكنها وجدت فيها في (اع ١٦ : ٤)

كانوا من ذوي ذمة كاملة في كل ما هو هكذا جيد في تصرفهم ووظيفتهم وكانوا يعرفون انهم خلفاء الرسل وان مجتمعاتهم العلنية تقلد المجتمع الرسولي الاورشليمي وتنظم مجالس الكنيسة الجامعة الاعلى الذي احكامه هي احكام الروح القدس ذاته . في ذلك الزمن باباوات انفسهم ما كانوا يجسرون على ان ينكروا هذه الحقيقة الاساسية التي هي كيفية المجامع المسكونية . هكذا قال البابا سيليستينوس بخطابه الى المجمع المسكوني الثالث للآباء المجتمعين : ان الروح القدس غير منفصل من مجتمعهم : واحتج فيه عن كون المجمع الذي انعقد في افسس كان متمتعاً بذات سلطة وذات وقار مجمع الرسل الذي تكلم عنه سفر الاعمال « المجمع يجب ان ينعقد بكل وقار . فهو مقدس لانه ليس الا مثال من مسالك تلك الاجتماعات التي رسمها الرسل والتي كان ينظر اليها بعظم الوقار »

وبالتالي جعل قاعدة السلطة العليا وعصمتها للمجمع الرسلي وعد المسيح يسوع العظيم للمجمع الرسولي ان يثبته دائما ويحفظ حكمه المشترك خالياً من كل الضلال « ولم يكن ينقص الرسل ابداً هذه المنزلة التي نالوا بها سلطة الكرازة من الرب والمعلم ذاته . وما ابتعدوا ابداً من معلمهم الذي علم من ارسلهم . علمهم ما كان قاله . والطريقة لعرض ذلك انه رسم ان تذاع بواسطة رسله »

ثم أثار اهتمام آباء مجمع أفسس معلناً اياهم بالحاح غريب انهم جميعاً خلفاء الرسل وانهم تقلدوا بالاشتراك ذات الوكالة وذات الحكم بمواعيد العناية الالهية مثل المجمع الرسولي « كل كهنة الرب أتتمنوا على العناية والتفويض

في أمر الكرازة . هذا الحق الموروث الذي تسلمناه نحن الجميع ان نبشر باسم الرب في كل انحاء المسكونة « اذهبوا وعلموا جميع الامم . . .

« لتعتبر اخوتكم اننا تقلدنا أمراً عمومياً . ونحن على الخصوص يجب أن نجتهد حسب الحكم كما هو معقول . ومن اللازم ان نتبع بالحذر اسلافنا بحيث نقتفي آثار أعمالهم نحن الذين حللنا محلهم وتلنا شرفهم اخيراً وانه محتم علينا ان نحافظ على تقاليد[1] الرسل » ان المجمع الخامس المسكوني لم يظهر (يشهر) بمظهر أقل صراحة في تكييف مجامع الكنيسة الجامعة وبما ان ويجيليوس (البابا) رفض ان يحضر مجتمع الآباء واعداً ان يصدر حكمه على حدة فحكم المجمع المقدس في جلسته السابعة بهذا التصرف بقوله (ان أصل وضع الكنيسة يستدعي موافقة ما كان أجراه الرسل في مجمع أورشليم وهو المداولة والاقرار في الاختلافات الدينية وان هذا الاصل حفظ بأمانة عن الآباء في المجامع الاربعة المسكونية : « يرضينا ويرضي البابافيجيليوس ان نجتمع لكي تتفق كل الكهنة على المسائل المعروفة : ولذلك ولكي نذكر البابا فيجيليوس نحن قرأنا أمثلة الرسل المعتبرة وتقاليد آبائنا القديسين .

لان نعمة الروح القدس انسكبت بملء في كل واحد من الرسل بحيث انهم لم يكونوا بحاجة ان يرتشدوا بآخرين في ما كان يجب ان يجروه . وحينا ما لما أرادوا أن يعقدوا جلسة على مسألة وهي هل يجب على الامم ان يختتنوا كان اعتمادهم على شهادة الكتب المقدسة وعلى رأي كل واحد عرض من

(١) مجموعة لابيه . المجمع الثالث . العمل الثالث

الحاضرين. بحيث ان قرارهم أذيع بهذه الكلمات « ظهر عدلاً للروح القدس ولنا . . .

وان الآباء القديسين في الزمان الماضي اجتمعوا في الاربعة الاجيال وحافظوا على أمثلة القدماء بهذا النوع . وبهذه الاقوال حلوا المسائل ضد الهرطقات التي كان يهب اوارها. وأخيراً ان المجمع السابع المسكوني أردف حكمه المجمعي في الجلسة الثالثة بأعلان على المفتوح عن كيفية المجامع المسكونية وهذا الاعلان يقول انه في المجامع المسكونية يجتمع أساقفة الكنائس الرسلية بصفتهم خلفاء الرسل ويقررون حكماً مشتركا بخصوص أمور الايمان وان احكامهم تكون غير مغلوطة لان المجامع المسكونية تشخص الكنيسة الجامعة الرسولية التي هي عروس يسوع المسيح التي بلا دنس بحسب وعد المسيح يسوع للرسل أن يكون معها كل الايام الى انقضاء العالم. ويتعلق (الوعد) أيضاً بجمع خلفائهم أساقفة الكنائس الرسلية المجتمعين في المجامع المسكونية . « ان المسيح وعد رسله القديسين أن يعتني بكنيسته الكاثوليكية بلا قيد ولا رباط وأن يحفظها بقوله لهم : سأكون معكم كل الايام . . هذا الوعد لم يعط لهم فقط بل لنا نحن الذين نؤمن باسمه . وبنعمة هذا ربنا والهنا الذي دعانا كولاة على الكهنوت . لكي بسلطان الكنيسة الكاثوليكية الالهي باجماع يتعين حكمنا ويتحدد أبداً ودائما » من كل هذه الايضاحات يذتج سلفاً (كما نتج) أن المجامع السبعة المسكونية التي تمثل بكل حق مجتمع الكنائس الرسولية حسمت المنازعات الدينية

بصفتها المجلس الاعلى المرتب من المؤسس الالهي للكنيسة التي صدّرت احكامها بسلطات معصومة من الخطأ لا لكونها موافقة لكلام البابا أو أن البابا رضي أن يثبتها بل لكونها أحكام الكنائس الجامعة الرسلية التي هي عروس المسيح يسوع بلا دنس بل لكون هذه الاحكام صدرت من مجمع خلفاء الرسل الاصليين الذين تسلموا التفويض العام ان يعلموا كل الامم بوعد الروح القدس المشترك أن يمكث معهم دائماً ويسوع المسيح نفسه يكون معهم كل الايام الى انقضاء العالم . هذه الصفة السامية العالية التي لا يتطرق اليها الخطأ والتي طبعها الله على جبهة السبعة المجامع المسكونية والتي نظريتك الرومانية تحاول باطلاً ان تمحو رسومها التي لا تمحى تبرز بالافضل من اختبارها باكثر تفصيل نأتي على عمله عن كل واحد من هذه المجامع السبعة .

﴿ الفصل الاول ﴾

المجمع الاول المسكوني

(القسم الاول)

﴿ اعمال مجمع نيقية والاعلانات عنه ﴾

انعقد هذا المجمع بنيقية من أعمال بيتينيا سنة ٣٢٥ م . وكان مؤلفاً من ٣١٨ أباً ، وانما انعقد هذا المجمع ليضع حداً للجدل العنيف الذي أثاره القس اريوس في الكنيسة حول لاهوت المسيح . ومن بواعث انعقاده أيضاً ثلاث قضايا كانت موضوع نزاع محتدم بين الكنائس ، هي قضية عماد الهراطقة وقضية يوم تعييد الفصح وقضية انشقاق ملاتيوس أسقف ليكوبوليس (أسيوط) عن الكنيسة الاسكندرية ، اذ سام كهنة في صعيد مصر ، دون أن يحصل على مصادقة الاسقف الاسكندري .

ويتضح من الوثائق التاريخية القديمة أن هذا المجمع انما انعقد بدعوة من الملك قسطنطين لا من البابا (الروماني) سلفستروس ، وأن هذا البابا لم تكن له يد في عقده (١) وتدل الامضاءآت التي ذيل الاساقفة بها أعمال

(١) ليلاحظ القراء ان المؤلف لم يعتمد على غير شهادات المؤرخين والكتاب المعاصرين للحوادث اكليريكيين كانوا او عالميين ، وأنه اتى على نصوص شهاداتهم بلغتها الاصلية يونانية كانت أو لاتينية ، وأنه فوق ذلك وضع نصب أعين القارىء اسم الكتاب ورقم الفصل الواردة فيه تلك النصوص ؟ (المعرب)

كل من جلسات ذلك المجمع المؤلف من ثمانية عشر وثلاثمائة أباً على أنه لم يكن ليمثل الغرب كله غير آباء خمسة ، كما تدل على أن بقية الآباء انما كانوا شرقيين يمثلون الكنائس الشرقية : ومع أن ترؤس بابا رومة على هذا المجمع بصفة اسقف الكرسي الاول في الكنيسة كان أمراً ميسوراً الا ان الواقع كان على النقيض من ذلك فقد أسند المجمع منصب الرئاسة الى أوسيوس أسقف قرطبة ، وكان شيخاً وقوراً مهيباً ، حاز ثقة الملك وفاز باحترام الجميع ، لمجاهرته بالايمان في عهد مكسيميانوس ، ولما تجمل به من فضائل ومواهب لم يباره في مضمارها مبار : وهذا هو القديس اثناسيوس (الذي حضر المجمع بصفة رئيس شمامسة كنيسة الاسكندرية) بعد ان سماه (أوسيوس الكبير) و (المعترف العظيم) و (ابو الاساقفة) قال بصريح العبارة : (انه رئيس المجمع النيقاوي)

ولذا ترى اسم اسقف قرطبة مكتوباً في رأس قائمة اسماء الاساقفة الذين حضروا جلسات ذلك المجمع : وكان اسم اوسيوس مقدماً على اسمي ويتون وويكندوس الممثلين الوحيدين سلفستروس في مجمع نيقية

(وهنا وجه المؤلف (السيد مقار) الخطاب الى اللاتين وأشياعهم قائلا) : (يزعم لاهوتيوكم ان اوسيوس كان ممثلا للبابا سلفستروس بالاشتراك مع الكاهنين الرومانيين ويتون وويكندوس : يزعمون ذلك لان من عقائد الايمان عندهم أن لا يلتئم مجمع الا برئاسة البابا ويدعمون زعمهم هذا بشهادة

جيلاسيوس (١) في تاريخه عن مجمع نيقية، ولكننا لو انعمنا النظر في هذه الشهادة لوجدناها عليهم لا لهم لان جيلاسيوس هذا الذى كتب تاريخه في آخر القرن الخامس لم يكن الا مردداً لما كتبه اوسابيوس (٢) في الموضوع ممسوخاً، اذ لم يذكر النص الاوسابيوسي بحروفه فجاءت عبارته مخالفة للحقيقة.

قال جيلاسيوس ما نصه: (لما رأى الامبراطور ان الكنيسة في اضطراب عقد مجمعاً مسكونياً بأن كتب الى الاساقفة في جميع البلاد ليحضروا الى نيقية من اعمال بيتينيا فلبى الدعوة اساقفة ابرشيات عديدة ومدن كثيرة)

ثم قال مستطرداً: (ان اوسابيوس (اسقف قيسارية) في كتابه الثالث عن حياة قسطنطين كتب في هذا الموضوع مانصه: لقد اجتمع في مكان واحد اساقفة منتخبون من جميع الكنائس التي كانت تملأ اوربا وليبيا (افريقيا) وأسيا يومئذ، وكان أوسيوس اسقف اسبانيا الشهير والقسان الرومانيان ويتون وويكنديوس جالسين في مكان سلفستروس بابا رومة العظمى، ومعهم جمهور الاساقفة)

(١) مؤرخ كنيسي عاش في أواسط القرن الخامس أي بعد المجمع النيقاي بقرن كامل على أقل تقدير (المعرب)

(٢) ولد سنة ٢٦٤ وسيم أسقفاً على قيساوية سنة ٣١٥ وكان عضواً بالمجمع النيقاوي سنة ٣٢٥ وتوفي سنة ٣٣٨

على أن نص اوسابيوس الحقيقي يخالف هذا النص الذي عزاه اليه جيلاسيوس كل المخالفة . قال أوسابيوس .

لقد اجتمع في مكان واحد اساقفة منتخبون من جميع الكنائس التي كانت تملأ أوربا وليبيا وأسيا يومئذ ، وكان اسقف اسبانيا الشهير جالساً مع جمهور الاساقفة . أما اسقف المدينة المالكة (رومة) فلم يحضر بسبب شيخوخته ، غير ان قسوساً موفدين من قبله شغلوا مكانه) (أوسابيوس في حياة قسطنطين ك ٣ و ٧)

هذا هو النص الاوسابيوسي الصحيح ، ومنه يتضح جلياً أن القسوس الذين اوفدهم البابا سلفستروس لينوبوا عنه في المجمع كانوا غير أسقف اسبانيا الذي عينه اوسابيوس تعييناً ... وقد اجمع المؤرخون السابقون لجلاسيوس على أن مندوبي البابا في المجمع انما كانوا قسين اثنين هما ويتون وويكندوس : ولم يدع أحدهم ان اوسيوس كان مندوباً بابوياً . . .

قال سوزومينوس (١) (في تاريخه الكنيسي ك ١ ف ١٧) .

« ان الملك عقد مجمعاً في نيقية من أعمال بيتينيا ، وكتب الى رؤساء الكنائس في كل مكان أن يحضروا الى هناك في يوم عينه لهم وكان من بين الذين لبوا الدعوة من أساقفة الكراسي الرسولية مكاريوس الاورشليمي واسطاتيوس الانطاكي والكسندروس الاسكندري أمايو ليوس (وصوابه سلفستروس) اسقف كنيسة الرومان فلم يحضر بسبب شيخوخته ، وقد

(١) ولد سنة ٣٩٠ وتوفي سنة ٤٤٣

حضر عنه ويتون وويكندوس قسا هذه الكنيسة »

وقال تيؤدوريتوس (١) (في تاريخه الكنيسي ك ١ ف ٧).

(ان اسقف رومة قد تخلف عن الحضور الى المجمع لكبر سنه ولكنه أرسل اليه قسين »

أما القديس اثناسيوس فانه بتلقيبه أوسيوس (بأبي الاساقفة) قد أبان بجلاء أن الحبر الاسبانى العظيم لم يرأس جلسات المجمع باسم البابا سلفستروس او باسم غيره من الاساقفة . . .

هذا ولم نكن نريد من التبسط في هذه النقطة أن نبرهن على أنه لم يكن في وسع اسقف رومة أن يرأس مجمع نيقية بصفته أول كرسي رسولي — كلا ، ولكننا أردنا أن نبرهن على أن دعوى ترؤس بابا رومه (سلفستروس) للمجمع المسكوني الاول انما هي محض كذب على التاريخ . . .

(وبعد ان دقق المجمع في المناظرة وتعمق في المناقشة ، أصدر حكمه في القضايا المعروضة عليه وهي اربع : اثنتان منها مختصتان بالعقيدة وهما قضيتا لاهوت المسيح وعماد الهراطقة ، واثنتان خاصتان بالنظام وهما قضيتا يوم تعييد الفصح وبطلان السيامات التي قام بها ملاتيوس اسقف ليكوبوليس

والمهم الآن أن نعرف هل كان المجمع عند ما أصدر حكمه في القضايا الاربع مقيداً بأوامر بابا رومه ؟ وهل اعتبر ان ما يصدره من الاحكام يعدم

(١) ولد سنة ٣٩٦ وتوفي سنة ٤٥٨

قيمته القانونية ان لم يكن مصادقاً عليه من البابا ؟

هذه دعوى الكنيسة الرومانية العصرية ، ولكنها كلها مبنية على جرف هار ، اذ من الثابت المقرر أن البابا سلفستروس لم يبعث الى المجمع بتعليمات أيا كانت . . . ومن الحقائق التي لا تنقض ان حكم المجمع قد أبلغ — على أثر النطق به — الى كنيسة رومة كما أبلغ الى غيرها من الكنائس لينفذ فيها على السواء باعتباره حكماً الهيا لا يقبل نقضاً ولا ابراماً ، أو قل انه حكم الروح القدس الذي يسري على الكنائس جميعاً . والذي يؤدي عدم الرضوخ له الى التجرد من المسيحية حتما .

هذه قضايا ثابتة لا تحتمل جدلاً ولن تجد تبديلاً وانكم معاشر البابويين لتعجزون — انتم ولاهوتييكم — عن أن تأتوني ولو برسالة واحدة موجهة من البابا سلفستروس الى المجمع النيقاوى بشأن العقيدة او النظام ، وها أنا ذا اقيم لكم الدليل القاطع على ان الآباء ال ٣١٨ عند ما فصلوا في القضايا الاربع التي طرحت على محكمتهم لم يستندوا الى سلطة باباواتكم الذاتية بل الى سلطتهم العليا المستمدة من الله وانهم كانوا يعلمون كل العلم ان الاساس الذي ترتكز عليه تلك السلطة المقدسة انما هو الهيئة الكنيسية الرسولية المجتمعة بصفة علنية لتصدر الاحكام بالهام الروح القدس . لذلك نراهم عند ما ارادوا ان يفصلوا في القضية الخاصة بلاهوت المسيح وهي من أهم القضايا المطروحة عليهم — لم يستندوا الى سلطة البابا ، بل الى شهادات كنائسهم المقدسة التي التقطت الايمان من افواه الرسل

أنفسهم فحافظت عليه بكل امانة والتي صانت التعاليم الرسولية من العبث وقدست تلك الوديعة الطاهرة تقديساً . . .

قال آباء نيقية ، كل من يدعي انه أتى على الابن حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً ، او انه وجد من العدم فان الكنيسة الجامعة الرسولية تحرمه حرماً ، ولم يكن دستور الايمان الذي وضعه الـ ٣١٨ ابا درساً القاه عليهم البابا سلفستروس او مندوباه ، بل كان دستور الايمان الرسولى الذي تنادى به جميع كنائس الله المجتمعة يومئذ بنيقية ، فقد قال كل من ممثلى هذه الكنائس ، « أؤمن بالرب يسوع المسيح ، وحيد الاب اله من اله ، نور من نور ، به كان كل شيء ، مولود غير مخلوق ، مولود من الآب ، قبل كل الدهور ، مساو له في الجوهر)

اما القديس اثناسيوس الذي تتجلى فيه الارثذكسية النيقاوية ، فقد فسر لنا طبيعة حكم الـ ٣١٨ اباً فيما يختص بالعقيدة حيث قال في كتابه (المجامع) (الفصل الرابع) ، « ان آباء نيقية عند ما اصدروا حكمهم في قضية الفصح قالوا : هذا ما وجدناه حسناً : لان هذه المرة كانت الاولى التى فيها سن قانون عام فى هذا الموضوع (موضوع يوم تعييد الفصح) اما عند الكلام على الايمان فلم يقل الاباء هذا ما وجدناه حسناً بل قالوا : هذا ما تؤمن به الكنيسة الجامعة : ثم جاهروا بمعتقدهم ليدلوا على ايمانهم ليس بحديث العهد بل هو نفس الايمان الرسولي وأن ما سطرته أيدي هؤلاء الاباء لم يكن من عملهم بل هو الايمان عينه المسلم من الرسل الى الكنائس)

هذا ومن حكم المجمع النيقاوي فى القضية الثانية الخاصة بالعقيدة (قضية عماد الهراطقة) يثبت ثبوتاً لا ريب فيه ، انه كان مستقلاً استقلالاً لا تشوبه شائبة ما ، وان سلطته على البابوات لم تكن باقل منها على غيرهم ، وهاكم الدليل ،

كان البابا استفانوس الاول — قبل انعقاد المجمع النيقاوي بقرن كامل قد أصدر حكماً في « قضية عماد الهراطقة » شفعه بحرم القديس قبريانوس وجميع أساقفة افريقيا ، ثم بحرم القديس فرمليانوس وجميع كنائس كبادوكيا اذ كانوا قد خالفوه فيما ذهب اليه بشأن ذلك العماد

ولو كان المجمع النيقاوي يعتقد أن سلطة البابا فيما يختص بالعقيدة هي قاعدة الايمان للمسيحية جمعاء ، أفلم يكن هذا الظرف هو الذي كان يجب عليه أن يتبع فيه تعليم البابا ، وأن يجعل هذا التعليم قاعدة لحكمه ؟؟؟ ولكن الآباء الـ ٣١٨ لم يكتفوا بعدم العمل بتعليم البابا استفانوس ، بل هم على النقيض من ذلك رذلوه وعدّوه تعليماً هرطوقياً وبدعة في الدين ، كما رذلوا تعليم القديس قبرياقوس .

وهذا ماسجّله عليكم بنيديكتوس الـ ١٢ أحد بابواتكم كل التسجيل حيث قال :

« كان البابا استفانوس الاول قد رأى أن لا يعاد عماد من قام بتعميده أحد الهراطقة (المبتدعين) اذا عاد الى أحضان الكنيسة الجامعة . وكان القديس قبريانوس ومعه جمهور اساقفة افريقيا قد رأوا عكس رأيه ، كما

يتضح ذلك من رسالته الى بومبيوس ويوبيانوس ولكن مجمع نيقية سفهّ كلا الرأيين حيث قال في قراره « ان الذين عمدهم هراطقة على طريقة تخالف الطريقة المتبعة من الكنيسة ، اولئك يجب اعادة عمادهم أما الذين عمدهم هراطقة متبعون في تعميدهم الطريقة المتبعة من الكنيسة فلن يعاد عمادهم »

فاذا كان المجمع النيقاوي قد حكم بفساد تعليم بابا رومه ، أفلم يكن يعتقد اعتقاداً راسخاً ، أن سلطته المسكونيـة انما هي فوق سلطته ، وأن سلطة المجامع المسكونية سلطة عامة معصومة على النقيض من سلطة البابا ؟؟؟

أجل ان ذلك الاعتقاد هو الذي كان سائداً الكنيسة في صدر النصرانية وليس أدل على ذلك مما قرره القديس اغسطينوس حيث قال . « أن سلطة المجمع المسكوني الاول — التي لها صفة الفصل في القضايا - هي وحدها التي فصلت في قضـية العماد ، التي كانت موضوع نزاع احتدم أواره بين القديس قبريانوس والبابا استفانوس » . . .

ولقد قال اغسطينوس ذلك الاسقف الكبير صراحة : «أن تعليم البابا استفانوس لم يكن له من التأثير والنفوذ مايحمل القديس قبريانوس — أوغيره من أساقفة الكنيسة — على قبوله ، ولوكان استفانوس مكان قبريانوس لما كان أطوع منه للتعليم البابوي ! ولم ذلك ؟ ذلك لسببين أولهما : ان السلطة الوحيدة التي يعدّ قولها قانوناً بالنسبة لكل من قبريانوس واستفانوس على السواء ، انما هي سلطة المجمع المسكوني دون غيره . . . ثانيهما « ان شهادة

الكنائس مجتمعة (لا شهادة البابا منفرداً) لهي أقطع دليل على صحة العقيدة المسيحية . . . »

هذا هو تعليم اغسطينوس عن سلطة المجامع المسكونية ، أما استقلال المجمع المسكوني الاول ، وسلطته على البابوات — كغيرهم من الاكليريكيين فتتجليا في قضية يوم تعييد الفصح بما لا يدع قولاً لقائل :

كان البابا فيكتور قبل أن ينعقد المجمع النيقاوي بقرن ونصف قرن قد أصدر قراراً بشأن يوم تعييد الفصح لينفذ في الكنيسة بأسرها . غير أن كنائس آسيا ضربت بقراره عرض الحائط فقطع شركته معها غضبان حنقاً

فلو كان مجمع نيقية يؤمن بالسلطة التي يخلعها لاهوتيوكم على البابا ، أما كان يتحاشى أن يقول : انه انما سن قانوناً في هذا الصدد للمرة الاولى ، وأن الباعث على سن ذلك القانون لم يكن الا القرار الذي أصدره البابا فيكتور ؟ ألم يكن من واجب المجمع أن يقرر — على الاقل — انه انما يؤكد القرار البابوي الذي صدر منذ ١٥٠ سنة ، والذي يسري مفعوله على المسيحية جمعاء منذ يوم صدوره ؟

على أن شيئاً من ذلك لم يكن ، ولقد مرّ آباء نيقية بقرار البابا فيكتور مرورهم بلغو الحديث ، فكان عندهم عديم القيمة بل عديم الوجود . .

لم ير آباء نيقية في قرار البابا فيكتور قانوناً تتقيد به جميع الكنائس ، وما ذلك الا لأنهم كانوا يعلمون أن المجمع المسكوني هو وحده الذي له سلطة التشريع في الكنيسة الجامعة ، وأن القرار الذي أصدره بشأن قضية يوم

تعييد الفصح ، كان أول قرار صدر في تلك القضية ، فتقيدت به المسيحية بأسرها . .

وهذه الحقيقة الراهنة ، يؤيدها القديس اثناسيوس في تصريحه الذي سبقنا فذكرناه ، والذي نستصوب اعادته هنا ، قال :

« ان آباء نيقية عند ما أصدروا حكمهم في قضية الفصح قالوا : هـذا ماوجدناه حسناً : لان تلك المرة هي الاولى التي فيها سن قانون عام في تلك القضية » (قضية يوم تعييد الفصح) — : ولن يكون هذا التصريح الذي فاه به اثناسيوس خطأ ، الا اذا كان هو والآباء الـ ٣١٨ يعتقدون ان القرار الذي اصدره البابا فيكتور — قبل انعقاد المجمع النيقاوي بمئة وخمسين سنة — له قوة القانون وسارٍ على جميع الكنائس . .

ثم أن المبدأ — الذي بنى المجمع المسكوني عليه حكمه بانشقاق ملاتيوس أسقف ليكوبوليس عن البطريركية الاسكندرية — ينفي نفياً تاماً السلطة المزعومة التي للبابا على الكنيسة الجامعة . أما هـذا المبدأ فهو ابقاء العادة القديمة التي تحدد مقدار وطبيعة السلطة المخولة للكراسي الرسولية الثلاثة الاولى (الاسكندري والروماني والانطاكي) وكذلك السلطة المخولة لباقي الكراسي الرئيسية

وبمقتضى هذه العادة فان سلطة الكرسي الاسكندري تتناول مصر وليبيا والخمس المدن ، وطبيعة هذه السلطة تحتم بان لا يعتبر أسقفاً — في دائرة

الكرسي الاسكندري - من سيم بدون مصادقة اسقف الاسكندرية : وينتج من ذلك أن ملاتيوس اسقف ليكوبوليس الذي اجترأ على سيامة اساقفة في ثيبا بدون اقرار اسقف الاسكندرية ، لم يكن الا منشقاً انشقاقاً واضحاً لانه أوجد تفريقاً في الوحدة الترتيبية للبطركية الاسكندرية وذلك يعد خروجاً على النظام العام في الكنيسة .

هذا هو المعنى المقصود من القانون السادس لمجمع نيقيا بل هذا ماوضحه الآباء الـ ٣١٨ انفسهم في رسالتهم المجمعية الى الكنيسة الاسكندرية حيث يقولون : « لايعتبر اسقفاً في المقاطعات الثلاث - مصر وليبيا والخمس المدن — الا الذي انتخبه الشعب وثبته اسقف الاسكندرية . »

ألم ينفِ ذلك سلطة البابا على المقاطعات التابعة لكرسي الاسكندرية وانطاكية وعلى باقي الكراسي الرئيسية ؟ ألم يحدّد ذلك سلطة البابا على المقاطعات التابعة لكرسي رومة ؟

(هنا جعل المؤلف الكلام على نسق محاورة بين روماني وارثوذكسي)

الروماني — ماذا تقول في القانون السادس النيقاوي ، أهو ينكر سلطان البابا على الكنيسة الجامعة ؟ هاك هو نص القانون : « فلتحفظ العادة القديمة في مصر على ليبيا والخمس مدن بحيث يكون لاسقف الاسكندرية السلطة على هذه المقاطعات لان ذلك قانون وضعه أسقف رومية »

الارثوذكسي — لان ذلك قانون وضعه أسقف رومية ؟ ! من أين لك

هذا الاكتشاف الثمين ؟ ان مجمع نيقية لم يكتب بلغاتكم العصرية على ما أظن بل كتب باللغة اليونانية وهذا هو تعريب النص اليوناني: « فلتحفظ العادة القديمة التي في مصر على ليبيا والخمس مدن بحيث يكون لاسقف الاسكندرية السلطة على هذه المقاطعات ، بما أن اسقف روما هو أيضاً محتفظ (عنده) بهذه العادة ولتحفظ هذه العادة كذلك في انطاكية وفي سائر ابرشيات الكنيسة ، تلك الابرشيات التي تتمتع بامتيازاتها القديمة . والمبدأ العام الواضح الذي لا يحتاج الى برهان هو من يسام اسقفاً بدون مصادقة المتروبوليت (اسقف المدينة الرئيسية) فان المجمع العظيم لا يعتبره اسقفاً له هذه الصفة ويقول عن هذا الرجل لا يجب أن يكون أسقفاً . »

فليس في النص اليوناني « قانون وضعه اسقف رومة » ولكن فيه « عادة قديمة » تحدد مقدار وطبيعة السلطة التي لاسقف رومة كما تحدد مقدار وطبيعة سلطة اسقف الاسكندرية واسقف انطاكية واساقفة الكراسي العظمى الاخرى

على أن النص اليوناني غير قابل لاي معنى آخر بحيث أن كل المؤلفين في العصور الخالية حتى الغربيين منهم لم يستطيعوا أن يتصوروا المعنى الغريب الذي يحلم به الآن مؤلفوكم العصريون اولئك الذين مُنوا بتزوير تعليم الاقدمين وأصيبوا بتحريف نصوصهم

اني اظن أن روفينوس كان اكثر من لاهوتييكم العصريين قدرة على معرفة موضوع القانون السادس النيقاوي لانه كان كاهن كنيسة اكويلا

بايطاليا وكان معاصراً للمجمع النيقاوى ، فضلا عن أنه كان حجة فى المسائل الكنيسية ومن المنكبين عليها ، واليك ماقاله عن ذلك القانون : « لقد قرر الآباء بان العادة القديمة يجب حفظها فى الاسكندرية وفى رومة ، وبمقتضى هذه العادة يكون لاسقف الاسكندرية الحكم فى مصر ولاسقف رومة الحكم على الكنائس التابعة له (فى كل المدن والجهات المحدقة برومة)

على أن القديس أريناوس — قبل روفينوس والمجمع النيقاوى بكثير كتب الى البابا فيكتور فى غضون القرن الثاني يقول : « ولو ان سلفاءك على كرسي رومه كانوا لا يسمحون للكنائس التابعة لهم بالمحافظة على الرابع عشر من القمر — كما كان يعمل الاسيويون — الا أن هذا السلف كان على سلام تام مع اساقفة الكنائس الاخرى التي كانت تحافظ على ذلك »

وينتج صراحة من هذا ان الكنائس الشرقية — وخصوصاً كنائس آسيا — غير تابعة لاسقف رومية بل لرؤساء أساقفتها .

فمنذ البدء اذن لم يكن لاسقف رومية أية سلطة على الكنائس الشرقية أو أي حق في انتخاب أو تثبيت أساقفتها لان الشعب كان ينتخب هؤلاء الاساقفة ولم يثبتهم الا رؤساء أساقفتهم

هذا هو النظام الذي حدده المجمع النيقاوي فى قانونه السادس ، وهذا النظام ينفي تماماً تدخل بابا رومية فى ادارة الكنائس الشرقية وغيرها وفى انتخاب وتثبيت الاساقفة الذين لا يخضعون للمقاطعة الرومانية

ولقد أوضحنا هذه النقطة ايضاحاً تاماً عند تكلمنا على ادارة الكنيسة

في القرون الثلاثة الاولى ، وسترى عند الكلام على مجمع افسس – وهو المسكوني الثالث – ان هـذا المجمع لم يفهم القانون النيقاوي السادس الا مثبتاً للاستقلال القديم في الكنائس

لقد وضح الآن أن المجمع المسكوني الاول فصل في قضيتين مختصتين بالعقيدة وبت في قضيتين اداريتين ، معتمداً في ذلك على السلطان الكلي والمعصوم التي اعطاه السيد المسيح للهيئة الرسولية وسلمه في اشخاص الرسل الى هيئة خلفائهم فلم يستند الآباء الـ ٣١٨ على سلطة باباوات رومية فى العقيدة والنظام ، بل انكروا بقراراتهم وأعمالهم سلطة باباواتهم وعصمتهم الانكار كله

بقي علينا الآن تمحيص الجزء الثاني من الدعوى الرومانية وهي : هل كان المجمع النيقاوي والمسيحية فى ذلك العهد يعتقدان ان القرارات التي أصدرها الآباء الـ ٣١٨ لم يكن لها قيمة أو قوة نافذة بدون تثبيت اسقف رومية ؟

ان كل الوثائق الرسمية القديمة تدل على ان شيئاً من ذلك لم يكن .

أولاً – : تدل شهادة هذه الوثائق على ان المجمع المسكوني الاول والمسيحية بأسرها في ذلك العهد كانا يعتبران أن القرارات المتعلقة بالعقيدة الصادرة من هيئة نيقيا الجمعية هي من تلقاء نفسها معصومة وذات سلطان

بمعنى انها « لاتدع مجالاً للجدال فى الايمان ، وأن المسيحيين كافة يجب

ان يعتبروها معبّرة عن النعمة السماوية وعن النظام الالهي) والسبب في ذلك هو ان (الاحكام التي نطق بها المجمع المسكوني انما هي أحكام الهية) .

هذا ما جاء حرفياً في الرسالة التي أعلن بها الملك قسطنطين قرارات نيقية ، تلك الرسالة التي سنأتى على نصها فيما بعد .

فان هذه الرسالة — التي كتبت بمصادقة ان لم يكن باملاء المجمع - تعبّر عما كان يعتقده الاباء الـ ٣١٨ والعالم المسيحي في طبيعة المجامع المسكونية .

فاذاء هذا الايمان في السلطة المعصومة للمجمع المسكونى ، لا يمكن ان يكون قسطنطين او الاباء الـ ٣١٨ فكروا لحظة واحدة في أن قرارات نيقية - وهي عندهم قرارات الروح القدس - كانت في حاجة الى أن يثبتها البابا لتكون مقدسة الهية . ولذلك فبمجرد النطق بها أعلنت الكنائس لتنفيذها ، ولقد أعلنها الامبراطور نفسه الى كنيسة رومية كما أعلنها لجميع الكنائس بالنص الآتى .

(وجد في المسيحية انقسام بخصوص الايمان والفصح وبخصوص مسائل أخرى . . . وبما ان الطريقة الوحيدة لارجاع الوحدة في الكنيسة هي دعوة الاساقفة او العدد الكبير منهم في مجمع ، حتى تحصل المناقشة بحضورهم في كل النقط المختلف عليها فيبدون فيها قرارهم ، لهذا السبب اجتمع اكبر عدد منهم في نيقيا وفحصت كل نقط النزاع فحصاً تاماً حتى ان الآباء المجتمعين وفقوا الى وضع قرار واحد حسب مشيئة الله وبذلك لم يبق محل للجدل في العقيدة ولما وصل الاباء الى قضية يوم الفصح تقرر بالاجماع أن هذا العيد

يجب ان يحتفل به في كل مكان ومن الجميع في يوم واحد ، لان مخلصنا لم لم يترك لنا الا يوماً واحداً نعيد فيه تذكاراً لخلاصنا وهو يوم آلامه المقدسة وقد أراد له المجد أن تكون كنيسته الجامعة واحدة . وأن يكون أعضاء هذه الكنيسة — ولو متفرقين في جهات مختلفة ـ متحركين بروح واحدة هي ارادته الالهية . . . . . . وهكذا كان فقد بت الآباء الـ ٣١٨ وباتحاد الآراء ـ بعد مداولة تامة ـ في جميع القضايا المختلف عليها ، مشمولين بالنعمة السماوية والروح الالهي ، لان كل ما قرره الاساقفة المجتمعون اجتماعاً مسكونياً يجب نسبته لروح الله ولارادته الالهية)

ثانياً ـ هناك وثيقة ثانية هي الرسالة الخاصة التي بعث بها الامبراطور قسطنطين لكنيسة الاسكندرية بهذه المناسبة . فان هذه الرسالة تثبت ان المسيحية كانت تعتقد في ذلك الوقت بسلطة المجمع المسكوني وبعصمته . فقد جاء فيها ما نصه . (كل ما قرره الاباء الـ ٣١٨ يجب أن يعتبر حكماً الهياً ... واني واثق من أنه لا يوجد بينكم ايها الاساقفة من يشك فيه أو يتردد في تنفيذه)

ثالثاً ـ وهاك وثيقة ثالثة تظهر ان مجمع نيقية كان يعتبر ان قراراته من تلقاء نفسها معصومة وذات سلطان وان هذا المجمع سهر بنفسه على تنفيذ قراراته بمجرد نطقه بها ودون ان ينتظر تثبيتها من بابا رومية. وهذه الوثيقة هي رسالة المجمع المسكونى لكنيسة الاسكندرية ، تلك الرسالة التى ورد نصها في تاريخ الكنيسة لتيؤدوريتوس ، ففي هذه الرسالة اعلن الآباء

الـ ٣١٨ الى كنيسة الاسكندرية ما قرروه بشأن الايمان وبشأن انشقاق ملاتيوس بناء على نص القانون النيقاوي السادس ، فقد جاء فيها ما نصه :

(لا يجوز في المقاطعات الثلاث ـ مصر وليبيا والخمس مدن الغربية ـ أن يسام أسقف على كنيسة ما ، الا اذا انتخبه شعب هذه الكنيسة وثبته أسقف الاسكندرية) . . . . (١) فاذا كان اعتقاد الآباء الـ ٣١٨ ان قوانينهم في حاجة الى تثبيت بابوي ، فكيف جاز لهم ـ بل كيف سمحوا لانفسهم ـ ان يعلنوها للكنيسة المختصة محتمين عليها أن تعجل بتنفيذها قبل أن تصل هذه القوانين الى علم البابا ؟

فلا ريب اذن في أن الامبراطور قد تولى نشر قرارات نيقيا بمجرد تحريرها بأن اعلنها الى جميع الكنائس للتنفيذ، وكان اعلانها مصحوباً بتصريح علني يفيد ان هذه القرارات هي من تلقاء نفسها الهية ومعصومة وذات سلطان ، لان هذه هي طبيعة المجامع المسكونية . وهذا ما ينتج من الوثائق النيقاوية نفسها ومن اجماع المؤرخين المعاصرين .

فبعد ذلك ألم يكن من الغرابة أن يجسر لاهوتيو كم العصريون فيدعوا بأن الاباء الـ ٣١٨ كانوا يعتقدون بأن قراراتهم تظل بلا قيمة طالما لم يثبتها أسقف رومية ويصدق عليها ؟

الروماني . — وكيف تفسر لنا ما جاء بالرسالة التى بعث بها المجمع

(١) من له اذنان سامعتان فليسمع (المعرب)

الروماني المنعقد في عهد البابا فلكس الثالث عام ٤٨٤ الى اكليروس القسطنطينية حيث يقول !

(بناء على قول السيد لبطرس . انت الصخرة وعلى هذه الصخرة ابني بيعتي ، طلب الاباء الـ ٣١٨ من الكنيسة الرومانية أن تثبت اعمالهم المجمعيه (راجع مجموعة لابيه المجلد الـ ٤)

الارثوذكسي . — ان تفسير ذلك من السهولة بمكان — بفرض صحة الرسالة اذ هناك أسباب قوية للشك في صحتها — وذلك التفسير هو ان المجمع الروماني ارتكب تزويراً تاريخياً فاضحاً كما ثبت ذلك بكل وضوح من الوثائق التي قدمتها والتي لا تحتمل الشك

أضف الى ذلك ان الرسالة المزعومة التي يقال ان آباء نيقيا طلبوا بموجبها من الرومانيين تثبيت أعمالهم لم يكن لها أثر في الوجود . ويعلم الله وحده الغرض الذي دفع اللاتين الى اختلاق رسالتين احداهما من آباء نيقيا للبابا سلفستروس والثانية من هذا الاخير الى الاباء يمنحهم فيها التثبيت الملتمس . لانه لم يبق الآن نقادة واحد حتى من الرومانيين — يجرؤ على القول بصحة هاتين الرسالتين ، فضلا عن ان اللاتينية التي كتبتا بها والخطأ التاريخي الذي حشيتا به ، يدلان دلالة واضحة على تزويرهما القبيح الفاضح . لا تنتابنك الشكوك من قولي ان البابا فلكس الثالث مع مجمعه الروماني قد أتيا تزويراً فاضحاً في رسالة يتحتم فيها الصدق محافظة على الكرامة الكهنوتية ، لانه يجب أن اقول لك ان فلكس لم يكن اول البابوات أو آخرهم في ارتكاب

مثل هذا التزوير فقد حاول البابوات زوزيموس وسلستينوس — وهما من اسلاف البابا فلكس - في أن يتغلبا على كنيسة افريقيا بأن ذكرا لها قوانين سرديكا باعتبارها القوانين النيقاوية كما ذكر نواب البابا لاون الاول فى وسط المجمع الخلقيدونى قانون نيقيا السادس بعد ان حرفوه تحريفاً أوحت به الغطرسة الرومانية !

وقد ادعى البابا لاون الاول (القديس) (١) ان القانون الثالث من المجمع المسكوني الثاني (القسطنطينى) لم يرد في النسخة التي أرسلت الى الكنيسة الرومانية ، فكذب على الحقيقة . . هذا وبعد البابا فيلكس الثالث بقرون عديدة لم يعبأ البابا نقولاوس الاول وخلفاؤه بالحق ، بل عبث به فنشر الاوامر البابوية المزورة التى قام بها ايزيدورس مركاتوس بنفث سمومها في الغرب كله ، والله وحده أعلم باليد التي لفقتها وبالغرض من تلفيقها ، على ان كل ذلك سيأتي الكلام عليه فى حينه .

الروماني — ان النسخة العربية لقوانين نيقيا تتضمن ٨٤ قانوناً وقد جاء في القانون الـ ٤٤ ما نصه .

« كما ان للبطريرك السلطة على الاساقفة ورؤساء الاساقفة التابعين له فلاسقف رومية السلطة على البطاركة كما كان لبطرس السلطة على رؤساء المسيحية وعلى المجامع »

---

(١) وضع المؤلف لفظة قديس بين هلالين ولعله خشي أن يشك الناس فى قداسة ذلك البابا بعد ان سجل عليه التزوير . . . . (المعرب)

الارثوذكسي — عجباً لكم أيها الرومانيون فانكم اذا لم توفقوا الى وجود وثائق رسمية تؤيدون بها سلطة بابواتكم على مجمع نيقية ولجتم بطون الكتب المزورة والمستندات المشبوهة « الابوكريفا » وأخرجتم منها ما أخرجتم. على أن النسخة العربية التي تتكلم عنها تنقسم الى قسمين: يشمل القسم الاول منها القوانين العشرين التي وضعها آباء نيقيا ويشمل القسم الثاني ٦٤ قانوناً نسبت زوراً الى المجمع المسكوني الاول

ولو ان القانون الـ ٤٤ الذي تذكره هو من قوانين القسم الثاني « المزور » فاني اسألك عما تريد أن تستنتجه من هذا النص؟ أتدعي أن الـ ٨٤ قانوناً الواردة في النسخة العربية هي كلها من عمل مجمع نيقيا؟ أم أنت تدعي ان نص القانون الـ ٤٤ جعل لاسقف رومية السلطان على جميع بطاركة الكنيسة؟

أما فيما يختص بنسبة الـ ٨٤ قانوناً الى آباء نيقية فاظنك لا تجسر عليه لان المسيحية تشهد في ذلك العهد بصوت واحد بأن المجمع المسكونى الاول لم يسن الا عشرين قانوناً لم تزل موجودة باللغة اليونانية ومنقولة بامانة في مجموعة المجامع للابيه

الروماني — : انا أعرف تماماً أن الـ ٨٤ قانوناً العربية — ما عدا العشرين الاولى — لم تكن من عمل مجمع نيقيا ولكن ألا يمكن أن يقال ان الـ ٦٤ قانوناً الاخيرة كانت عبارة عن مجموعة قوانين سابقة للمجمع المسكونى الاول وان

هذه المجموعة قدمت لجلسة المجمع وصدق الآباء عليها فاكتسبت الصبغة المسكونية ؟

الارثوذكسي – كلا يا سيدي فان افتراضك هذا محال ومن له بعض المعرفة بالتاريخ الكنيسي لا بد أن يحكم بأن هذه المجموعة لم تكتب الا بعد المجمع النيقاوي بزمن طويل ، والبرهان على ذلك ما جاء بتلك القوانين عن البطريركيات والبطاركة . فقد قال القانون الـ ٣٧ منها ما يأتي : « لا يجب أن يكون في الدنيا الا اربع بطريركيات إذ ليس فيها الا أربع جهات أصلية وأربع اناجيل وتكون البطريركية الاولى في رومة كرسي القديس بطرس والثانية في الاسكندرية كرسي القديس مرقص الانجيلي والثالثة في انطاكية كرسي القديس بطرس أيضاً والرابعة في افسس كرسي القديس يوحنا الانجيلي : وقد نقلت هذه الاخيرة الى القسطنطينية »

واذا غضضنا النظر عن بطريركية افسس التي لم يسمع بها أحد !! فانه لا يمكننا أن نغض النظر كذلك عن لفظتي « بطريركية وبطريرك » اللتين لم تسمعا للمرة الاولى الا في المجمع الخلقيدوني واللتين لم تردا في ما كتبه آباء نيقية أو من سبقهم من آباء الكنيسة . .

وفضلا عن هذا فاننا نرى النسخة العربية — التي يظهر ان الغرض منها كان تعيين ترتيب البطاركة الاربعة في المجامع المسكونية — تتكلم عن اسقف الحبشة . وكلنا يعلم ان الحبشة لم تعتنق المسيحية قبل المجمع النيقاوي بل بعده !!

وعليه ينتج بكل وضوح أن محرر تلك النسخة العربية لم يكن الا مزوراً وان تحريرها انما كان بعد مجمع نيقيا بزمن طويل

الروماني — : لعلك لا تنكر ان هذه القوانين موجودة عندكم (معاشر الارثذكس) . ؟

الارثوذكسي — : وماذا تريد بذلك ؟ أتريد أن تقول ان كنيستنا الارثوذكسية تؤمن بنيقاوية هذه القوانين أو على الاقل تنظر اليها . كانها جديرة بالاحترام ؟

انى اتحداك أن تذكر لي أباً ارثوذكسياً واحداً إعتقد هذا الاعتقاد فان لاهوتييكم الرومانيين بعد أن تصبَّبت جباههم دماً وماءً لم يعثروا الا على كاتبين اثنين يقولان بالطبيعة الواحدة وقد عاشا في القرن الثالث عشر وهما وحدهما القائلان بنيقاوية هذه القوانين (١)

وعلى كل حال فما تأثير ذلك على الكنيسة الارثوذكسية كنيسة المجامع المسكونية ؟ تلك الكنيسة التي تفرّق بين الحق والباطل وتحتفظ بالقوانين النيقاوية العشرين بكل أمانة ولا تعرف لمجمع نيقية غير هذه القوانين ولم تبلغ بها السذاجة أن تنسب اليه ما كتبه آباؤها وما لم يكتبوه

(١) هما أبنا العسال وهما من أبناء الكنيسة القبطية : ولكن يجب ان يلاحظ ان عثرة هذين المؤلفين لا يمكن عقلاً ان تنسب الى تلك الكنيسة ، لأنهما أجنبيان عن سلسلة درجاتها وان قولهما فى هذه المسألة لم تصدق عليه السلطة الكهنوتية؛ عند الاقباط

لقد قلت ان هذه القوانين العربية موجودة عندنا وأردت ان تستنتج من ذلك القول اننا لهذا السبب نقدسها تقديساً ونجلّها اجلالاً :

فهل كل مايوجد بين أَيدينا فهو لذلك مقدس جليل ؟ الا يجرّنا هذا المنطق المضحك الى تقديس الاناجيل المزورة بما انها بين أيدينا ولنها تحمل من الاسماء الرسولية ما راق واضعيها أن يصدروها به ؟ الا تشعر بان مثل هذا الاستنتاج من البلاهة بمكان ؟؟ اعلم ان آباءنا الذين نبذوا الاناجيل المزورة نبذ النواة هم انفسهم الذين نبذوا القوانين النيقاوية المزورة قائلين « ان الكنيسة لم تعرف للآباء الـ ٣١٨ غير عشرين قانوناً فقط »

وهذا يكفي بصدد النسخة العربية وصحة قوانينها أما ماتدعيه من أن القانون الـ ٤٤ ينطق بسلطة بابا رومية على جميع البطاركة فلا ريب في بطله

اذ ليس فى ذلك القانون على مافيه من التزوير ظل أوشبه ظل لماتدعي بل هو على النقيض من ذلك ينفي تلك السلطة نفياً مزدوجاً : أولاً - يؤخذ من النص أن سلطة بطريرك رومية على سائر البطاركة هي من نوع سلطة البطاركة على رؤساء الاساقفة والاساقفة التابعين لبطريركياتهم . ويقول لاهوتيوكم أَنفسهم فى هذا الصدد ان تلك السلطة ليست عامة ولا تخول البطريرك أن يملي ارادته على أساقفته أو يتصرف فيهم وفى كراسيهم كما يحلو له . فضلاً عن ان كل القوانين الرسولية القديمة لاتسمح للبطريرك بأن يأتى أي عمل فيه شيء من الخطورة دون أن يشرك معه مجمع بطريركيته .

ومن المعقول أن يشغل البطريرك فى المجمع المركز الاول ، اذ هو رئيس ذلك المجمع ، ولكن ذلك لا يؤخذ منه أن أعضاء المجمع مضطرون أن يأخذوا برأيه اذ لهم حرية التصويت ، ومجموع اصوات تلك الهيئة المجمعية هو وحده الحكم الشرعي . . .

وبما أن نص القانون الـ ٤٤ ينطق بأن سلطة البابا انما هي من هذا النوع فلا تكون سلطة تامة مطلقة بل سلطة تخول للبابا الحق في أن يرأس المجمع المسكونى فقط لا أن يضع الشريعة ويسن قانون الايمان بدون وساطة المجمع الذي له وحده السلطان العام المعصوم في بيعة السيد له المجد . . . .

ثانياً — : أن القانون الـ ٤٤ بقوله ان سلطة البابا على البطاركة شبيهة بتلك التي كانت للقديس بطرس على الرسل والمجامع الرسولية — ينفي كل سلطان للبابا على الاساقفة ! ! لان سلطة القديس بطرس التي تكلمنا عنها باسهاب (فى الجزأين الاول والثانى) ليس لها خاصية السيادة اذ لم يكن القديس بطرس سلطاناً على الرسل بل زميلاً لهم . . واذا كان بطرس قد رأس مجمع اورشليم ، فيفيد ذلك أنه كان رئيساً للمحكمة الرسولية لا أنه كان هو وحده تلك المحكمة

المجمع السرديكي

وتدخّل البابا يوليوس فى قضية اثناسيوس

الرومانى - : فلنغض الطرف عن القوانين العربية بما أنها مزورة ولكن ماقولك فى مجمع سرديكا وهو غير مزور على ما أظن ؟ ألم يعترف هذا المجمع - الذي تعتبره الكنيسة مسكونياً - اعترافاً صريحاً بالسيادة البابوية

الارثوذكسي - : ان أنت أيها الصديق الا الصدى الامين لمؤرخيكم العصريين، أولئكم الذين يقولون لمن يقرءون مؤلفاتهم ان مجمع سرديكا مجمع مسكوني ويجعلونه تتمة لمجمع نيقيا . ولم يبق الا أن يجعلوه هو والنيقاوي مجمعاً واحداً . فلم هذا الجنون المطبق ؟ ألأنّ هؤلاء المؤرخين يريدون أن يجعلوا للبابا حق الاستئناف الذي خول المجمع رفعه الى القديس يوليوس أسقف رومية في قضية الاساقفة الذين حكم عليهم من مجامع اريوسية انعقدت في جهاتهم أو في جهات مجاورة لهم ؟ ألا إنهم يريدون أن يجعلوا هذا الحق الهياً غير قابل للتحول موقوفاً على اسقف رومية يتمتع به في جميع القضايا الكنيسية ؟

ولكن هناك شهادة التاريخ تنطق بأن المسيحية لم تعتبر مجمع سريكا مجمعاً مسكونيا في عصر من عصورها، وان حق الاستئناف الذي نصت عليه قوانين هـذا المجمع، لا يتناول جميع القضايا الكنيسية وليس هو حقاً الهياً غير قابل للتحول، بل هو حق وقتي يشمل قضايا الاساقفة في عصر

البابا يوليوس ، وهو حق مستحدث ما لبث أن نقله المجمع الرابع الى القسطنطينية . . . واذا كانت المسيحية لم تعتبر مجمع سرديكا مجمعاً مسكونياً ، فما ذلك الا لأنه انعقد سنة ٣٤٧ أي بعد المجمع النيقاوي باثنين وعشرين سنة ، فلو كانت له الصبغة المسكونية لسمته الكنيسة المجمع المسكوني الثاني ، ومعلوم أن الكنيسة لم تطلق هذا الاسم الا على المجمع الذي انعقد بالقسطنطينية وقرر الوهية الروح القدوس فقضى على بدعة انصار مقدونيوس . . .

هذا . ثم إن قوانين سرديكا لم تقل قط ان لاسقف رومة من الحقوق الالهية ما يخول محكمته أن تقبل استئناف القضايا الكنيسية كما زعم لاهوتيوكم العصريون . وفوق ذلك فان أحد هذه القوانين يحظر على الكهنة والشمامسة وذوي الدرجات الصغرى المحكوم عليهم فى جهاتهم أن يستأنفوا قضاياهم فى رومة ويأمرهم أن يستأنفوها في مجمع الجهة المجاورة لهم ، وذلك القانون يدل على أن مجمع سرديكا لم يكن يرمي فى قوانينه الى السلطان العام الذي يدعيه بابواتكم والذين يريدون بمقتضاه أن تنظر محاكمهم في جميع القضايا الكنيسية بلا استثناء

أما الاساقفة فان منطوق القوانين الثلاثة (الثالث والرابع والخامس) لا يشملهم بوجه التعميم بل هو خاص بالاساقفة المعاصرين للبابا يوليوس وهذا نص القانون الثالث :

« قال الاسقف أوسيوس : يجب أن ينظر أيضا في المسألة الآتية

وهي اذا كان لاحد الاساقفة قضية ضد زميل له فى الاسقفية ، فلا يرفعها أمام اساقفة ابرشية أخرى للفصل فيها ولكن للاسقف المحكوم عليه اذا وثق من حقه وأراد أن ينظر في قضيته مرة ثانية فان شئتم فلتكن الكرامة فى هذه الحالة لبطرس الرسول ، وليكتب الاساقفة الذين قضوا فى الامر رلاً الى يوليوس أسقف رومية حتى يعاد النظر فى القضية بواسطة أساقفة الابرشيات المجاورة الذين ينتدبهم يوليوس لذلك واذا كان ذلك متعذراً يصبح الحكم الاول نهائياً نافذاً. فأجاب آباء المجمع (السرديكي) انا لنجد ذلك حسناً »

وجاء فى القانون الرابع : قال الاسقف غودنسيوس . اذا حطّ الاساقفة المجاورون أسقفاً عن درجته وكان في حالة تمكنه من اظهار براءته ، فلا يسام على كرسيه أسقف جديد قبل أن يرفع الامر الى اسقف رومة (يوليوس) وقبل أن يبدي رأيه فيه. فأجاب الجميع انا لموافقون» وجاء في القانون الخامس قال الاسقف اوسيوس اذا حطّ اساقفة جهة أسقفاً عن درجته فانّا نرى مناسباً أن يستأنف ذلك الاسقف قضيته أمام اسقف الرومانيين (يوليوس) اذ من العدل أن يعاد النظر فى القضية بأن يبادر الاسقف المحكوم عليه ويطلب من أسقف رومه أن يحرر الى الاساقفة المجاورين له ، مكلفاً اياهم بفحص القضية فحصاً دقيقاً ثم باصدار حكمهم فيها بما ينطبق على الحقيقة تمام الانطباق واني أرى فوق ذلك ان الاسقف الذي يريد أن يعاد النظر فى قضيته ليستطيع — ان شاء — أن يجعل أسقف رومة (يوليوس) حكماً في قضيته ، بأن

يرسل الاسقف الروماني الى الاساقفة المجاورين قضاة من قبله مزودين بتوكيل يحكمون بمقتضاه. اما اذا رأى اسقف رومة أن ذلك لا يجدي، فعليه أن يعمل ما يراه مناسباً. فأجابه الجميع انا لموافقون» فمن هذه القوانين الثلاث ومن القانون الخاص بالكهنة والشمامسة وذوي الدرجات الصغرى، لم يرد المجمع السرديكي الا أن يؤيد العدل بان يمنح المحكوم عليهم حقاً يمكنهم من اعادة قضاياهم امام هيئه ثانية غير الهيئة الاولى التي حكمت عليهم، ولم يكن في نية المجمع أن يعبر عن سلطان اسقف رومة على الاساقفة المحكوم عليهم الذين يطلبون منه أن يرسل اليهم قضاة جدداً، وكذلك لم يكن في نيته أن يعبر عن مثل هذا السلطان لمجمع الجهة المجاورة للكهنة والشمامسة وغيرهم ممن يلجئون اليه لاعادة النظر في قضاياهم التي حكم فيها مجمع جهتهم.

ويمكننا أن نفهم من قول هذه القوانين: «اذا رأيتم ذلك مناسباً» و «انا وجدنا ذلك مناسباً» أن ما نصت عليه هذه القوانين انما هو نظام حديث وليس بحق الهي بل ولا بعادة قديمة...

وأقطع دليل على ان هذه القوانين السرديكية ليس لها صبغة مسكونية، وليست بمؤسسة على مبدأ ايمان، هو مبدأ حق كنيسة رومة الالهي في اعادة النظر في القضايا الكنيسية: ولولا هذا لما رأينا كنيسة افريقيا (وهي غربية لاشرقية) — على الرغم من وجود هذه القوانين السرديكية — ترفض رفضاً باتاً الاعتراف بهذا الحق للبابا، ولما رأيناها تحظر على

اكليروسها — من أية درجة كانوا — الالتجاء الى رومة في قضاياهم ، والا وقعوا تحت طائلة الحرم . . . (راجع قوانين المجمع الثاني المنعقد في ميليس)

هذا ولما أراد البابا زوزيموس أن يقيم للافريقيين الدليل على ما له من الحق في قبول قضايا اساقفة افريقيا وكهنتها ، اطلق على مجمع سرديكا اسم مجمع نيقيا ! لأنه كان يعلم أن المسيحية لا تعرف المجمع السرديكي مسكونياً !

ولكن ذلك لم يجده نفعا لان كنيسة افريقا بعد ان تأكدت من هذا التزوير كتبت الى البابا سلستينوس — وهو ثانى بابا أقيم على رومة بعدزوزيموس — رسالةمجمعية غاية في الشدة فضحت فيها الغطرسة الرومانية التي كانت قد أخذت في الظهور يومئذ . . . وقد نفت هذه الرسالة نفياً باتاً كل سلطة يدعيها اسقف رومة للتدخل في قضايا كهنة افريقا، واليك تفاصيل هذه الحادثة التي ملكت على لاهوتييكم العصريين المذاهب وأوقعتهم في حيص بيص :

اقترح القديس أغسطينوس أن يجتمع مجمع افريقي كبير مكوّن من ٢١٧ أباً فى قرطاجة ، ليفصل فى قضية البيلاجيوسيين ، فاجتمع في أوائل شهر مايو سنة ٤١٨ وارسل اليه البابازوزيموس نوابه وهم الاسقف فوستينوس والقسان فيليبوس وآسلوس :

وكان رئيس أساقفة افريقا رئيساً لهذا المجمع فأمر ان يبدأ المجمع

اعماله بقراءة قوانين المجمع النيقاوي المسكوني ، فاعترضه فوستينوس نائب البابا قائلاً : ان المجمع يجب أن يبـدأ أعماله بما يحمله هو من التعليمات البابوية !

وبعد أخذ ورد طويلين أصر الآباء على الاطلاع على رسالة البابا التي تحوي تعليماته ،وانما أصروا على ذلك لان ذلك النائب البابوي كان قد أبى ان يبلغهم تلك التعليمات الا شفهياً !

اطلع المجمع على تلك الرسالة فألفاها منطوية على بنود أربعة : يشير البند الاول منها الى حق البابوات في قبول استئناف قضايا الاساقفة وذلك بمقتضى القوانين الـ ٣ والـ ٤ والـ ٥ من مجمع نيقيا !

ويشير ثالث هذه البنود الى قضايا الكهنة والشمامسة ووجوب استئنافها امام مجمع الاساقفة المجاورين. وذلك بمقتضى قوانين نيقيا أيضاً – وأقرب الاساقفة لكنيسة افريقيا هم أساقفة ايطاليا ولا سيما أسقف رومة !

غير ان الآباء الـ ٢١٧ عند ما سمعوا هذه الدعاوي اخذتهم الدهشة وصرخوا كلهم بصوت واحد قائلين . ان نسخ مجمع نيقيا التي بين أيدينا ليس بها مثل هذه القوانين . . ! وكان القديس أوغسطينوس جالساً في هذا المجمع بصفته نائباً عن مقاطعة نوميديا -- كما تدل على ذلك اعمال المجمع نفسه – فعرض على المجمع ان يقبل التعليمات البابوية ، بصفة مؤقتة ، ريثما تثبت صحة هذه القوانين وصحة نسبتها الى مجمع نيقيا . .

أفلا يدل ذلك على ان القديس اغسطينوس وباقي اساقفة افريقيا ينبذون التعليمات البابوية اذا ظهر لهم ان القوانين التي يدعمها بها البابا ليست نيقاوية ؟ ؟ ؟ هو كذلك

وعلى ذلك قرر آباء مجمع قرطاجة السادس أن يرسل القس اينوشنسيوس الى الاسكندرية والشماس مرسيل الى القسطنطينية ليطلعا هناك على النسخ الاصلية لقوانين نيقيا . وقد بلغ هذا القرار الى البابا زوزيموس الذي مات في نفس هذه السنة (٤١٨) ثم بلغت بعده الى البابا بونيفاسيوس الاول، كما يثبت ذلك من الرسالة الآتية:

« من اوريليوس أسقف أول كرسي في مقاطعة نوميديا . ومن جميع الاساقفة المجتمعين في مجمع افريقا وعددهم ٢١٧ ، الى بونيفاسيوس السيد الكلي الغبطة والاخ الجزيل الاحترام . . . لقد طلبنا من اخوتنا الاسقف فوستينوس والقسيسين فيليبوس واسيلوس أن يوقفونا على نص النقط التي صرحتم لهم أن يتباحثوا فيها معنا . فذكروا أمامنا بعضاً منها شفهياً لا كتابة ، ولكننا طلبنا منهم أن يقدموا لنا كتابة تتضمن موضوع مهمتهم، فأبرزوا رسالة اطلعنا عليها ودوناها بحروفها في أعمال المجمع — وهي الاعمال التي يحملها اليكم مندوبوكم — وقد ألفينا هذه الرسالة تشمل مواد أربعاً : الاولى منها خاصة بالتجاء الاساقفة في قضاياهم الى أسقف رومة ، والثالثة منها خاصة باعادة النظر في قضايا الكهنة والشمامسة امام

محكمة الاساقفة المجاورين لهم، وذلك في حالة ماذا كان اساقفتهم قد حكموا عليهم ظلماً.

أما رأينا في المادتين « الاولى والثانية » — الخاصتين باستئناف قضايا الاساقفة برومية واعادة النظر في قضايا الكهنة والشمامسة أمام الاساقفة المجاورين — فقد أوضحنا باسهاب وبجلاء في رسالة بعثنا بها الى البابا السعيد الذكر زوزيموس في العام الماضي . فقد أعلناه بأننا سنعمل بهما موقتاً — تلافيا لاهانته — حتى تصلنا النسخ الاصلية لمجمع نيقيا.

والآن نطلب من قداستكم أن تتركونا نأتمر في هاتين المادتين بما يأمر به مجمع نيقيا، ولا تحتموا باتباع تعليماتكم الا في دائرتكم فقط واذا كانت أعمال مجمعنا (المبعوث بها اليكم) قد تضمنت هاتين المادتين فما ذلك الا ريثما ترد النسخ الرسمية للمجمع النيقاوي.

فاذا كانت هذه النسخ الرسمية التي نحن في انتظارها تتضمن ماينطبق على ما قال به مندوبو كرسيكم الرسولي فاننا لا نتأخر عن العمل بها في جهتنا اسوة بايطاليا.

ولا يخامرنا شك في تنازلكم عن هاتين المادتين اذا كانت قوانين نيقيا على غير ما يزعم الزاعمون . . . وقد راجعنا العدد العديد من النسخ « اللاتينية » فلم نر في واحدة منها — حتى الرومانية نفسها — ما رأيناه في تعليماتكم . . .

وعلى كل فبما انه ليس في وسعنا العثور على نسخة يونانية للقوانين

النيقاوية ، فقد آثرنا أن نحصل على هذه النسخة من الكنائس الشرقية ، اذ بها توجد النسخة الاصلية نفسها (١) ولذلك نرجوكم أن تكتبوا انتم أيضاً الى آباء هذه الكنائس - كنائس انطاكية والاسكندرية والقسطنطينية وغيرها - لكي تحصلوا لنا من هناك على القوانين التي حررها في نيقيا آباؤنا القديسون : وبذلك تكونون قد اشتركتم معنا في اداء خدمة كبيرة لجميع الكنائس الغربية بعونه تعالى : ومن ذا الذي يشك في أن نسخ مجمع نيقيا موجودة على حقيقتها عند اليونان ولا سيما اذا ثبت ان نص هذه النسخ واحد رغم جمعها من كنائس مختلفة ؟

وعلى كل حال فاننا سنعمل بتعليماتكم حتى مراجعتها على النسخ الاصلية مراجعة تامة . . .

مات بونيفاسيوس وخلفه سلستينوس فأعاد النزاع في موضوع الاستئناف . ذلك ان القس ابياريوس - الذي كان قد قطعه اسقفه واعيد الى الكنيسة بواسطة البابا زوزيموس - قد عاد الى قيئه فقطعه اسقفه للمرة الثانية . . . ولكنه قد سبق فعرف طريق رومية فضمه سلستينوس الى حضنه (٢) كما فعل زوزيموس من قبل وأرسله الى افريقا برفقة الاسقف فوستينوس

---

(١) ليمجد القارىء ذكر الكنائس الشرقية وفى مقدمتها « الام صهيون » « Ⲥⲓⲱⲛϯⲙⲁⲩ » « المعرب »

(٢) لعل الذين يقرءون هذه الرسالة من اخواننا الاقباط الكاثوليك يرسمون على البابا بيوس العاشر والمؤلف والقس يوسف الطويخي (المعرب)

بصفته نائباً عن البابا، ليضطر اساقفة افريقا الى قبول هذا القس المقطوع .
فوصل المندوب البابوى ابياريوس في مجمع قرطاجة السابع . ولكن هذا القس - بعد نزاع شديد دام ثلاثة أيام بين آباء المجمع والمندوب البابوي - أقر معترفا بجميع الجرائم التى ارتكبها والتي قطع من أجلها ، وكان ذلك بحضرة فوستينوس الذي وقف مبهوتاً خجلاً !

وعند ذلك ارسل مجمع افريقا برياسة اوريليوس رسالة مجمعية الى البابا سلستينوس هذا أهم ما جاء بها :

نرجوكم من الآن فصاعداً ان لا تصغوا الى الذين يذهبون اليكم من هنا ، والآن لا تقبلوا في شركتكم اولئك الذين قطعناهم من شركتنا لانكم تعلمون ان هذه هي ارادة المجمع النيقاوي ، فاذا كان هذا المجمع لا يسمح بمثل هذه الفوضى لصغار الاكليريكيين وللعالميين ، فمن باب أولى أن تكون هذه ارادته بالنسبة للاساقفة . . .

وهكذا لا يمكن ان يقال أن الاكليريكيين الذين أوقفوا في ابرشياتهم (مقاطعاتهم) عن اداء وظيفتهم (لجرائم ارتكبوها) ، يقبلون في شركة قداستكم ، اهمالاً ورعونة وظلماً . . . لتذكر قداستكم ان استئناف قضايا الكهنة والشمامسة مخالف للنظام العام ، وانه لا يوجد قانون ينقض ما هو متبع في كنيسة أفريقا ، فضلا عن ان قرارات نيقيا صريحة فى احالة الكهنة والاساقفة أنفسهم الى رؤساء الاساقفة ولقد حكم آباء نيقيا حكماً صريحاً ان لا يفصل في القضايا الا حيث نشأت ، لان نعمة الروح القدوس

انما هي حالة في كل ابرشية ، تلك النعمة التي تجعل أحبار السيد المسيح يفحصون القضايا بكل دقة وينشرون لواء العدل في كل حين . . .

هذا واذا رأى المحكوم عليه انه ظلم في المحكمة الاولى ، فله أن يلجأ الى مجمع ابرشيته بل الى المجمع المسكوني عند الاقتضاء .

فلا يأخذن أحداً الغرور فيقول : ان الله يلهم العدل في الحكم شخصاً معيناً ويضن به على آلاف الاحبار المجتمعين في المجامع . . . .

على أنه يهمنا جداً أن تفهموا ان هناك ما يحول دون صحة الحكم الصادر فيما وراء البحار (في رومية) فقد لا يستطيع الشهود في القضية أن يحضروا أمام محكمتكم ، لضعف أو لشيخوخة أو لاية علة أخرى ....

أما ايفادكم الينا من ينوب عنكم ، فهذا — على ما نعلم — لم يشترعه مجمع الآباء ، لان ما ورد برسالتكم التي حملها الينا شريكنا في الاسقفية فوستينوس — كأنه من قوانين مجمع نيقيا — لم نجد له أثراً في النسخ الرسمية لهذا المجمع ، تلك النسخ التي استلمناها من الكلي القداسة كيرلس اسقف كنيسة الاسكندرية [1] ومن جزيل الاحترام أتيكوس حبر القسطنطينية

واخيراً نرجوكم ثم نرجوكم أن تفرقوا بين الكاهن والمحضر ! فلا تبعثوا الينا بكهنتكم في كل قضية ، حتى لا يقال اننا ندخل العظمة العالمية الكاذبة في كنيسة المسيح التي تؤثر أن تري من رام أن يرى الله نور البساطة وضوء

(١) هو البابا الاسكندري الـ ٢٤ الذي رأس المجمع الافسسي المسكوني الثالث (المعرب)

التواضع (راجع مجموعة لابيه ٢ المجلد الـ ٢) (١)

هذا بعض الرسالة التي بعث بها اوريليوس الافريقي الى سلستينوس الروماني ، ولقد آن الاوان لان يخاطب أسقف رومية ـ وقد نفد الصبر ـ بمثل هذه اللهجة صراحةً وشدة . . أما سلستينوس البابا فرأى ان الحيطة خير له وابقى ، فاعتنقها ولم يتعرض للرد على هذه الرسالة ! وهكذا انتهى الامر . . .

الروماني ـ : لا تنس أن القديس اغسطينوس لم يوقع على هذه الرسالة المجمعية التي بعث بها مجمع قرطاجة السابع الى البابا : ولماذا ؟ لانه بلا شك أعلم أساقفة افريقا واكثرهم حزماً فلم يشأ ان يصادق على رسالة تنكر على البابا سلطة تدخله في قضايا الاساقفة وغيرهم من اصحاب الدرجات الكنيسية .

والدليل على ذلك انه ـ قبل هذا التاريخ بقليل ـ لم يعارض في الاستئناف الذي رفعه انطوان دي فوسال كما يتضح ذلك جلياً من رسالته الى البابا سلستينوس . .

الارثوذكسي ـ : ان هذا الاعتراض الذي يقدمه لاهوتيوكم العصريون ليس باعتراض علمي ولا جدي . لان اسم القديس اغسطينوس اذا لم يكن بين اسماء الذين امضوا رسالة مجمع قرطاجة السابع ، فالسبب في ذلك بسيط جداً وهو أن هذا القديس لم يشترك كليةً في هذا المجمع ولا يرجع السبب

---

(١) هو فيليب لابيه « سنة ١٦٠٧ ـ ١٦٦٧ » من جماعة الجزويت ، واليه تنسب مجموعة المجامع المطبوعة باليونانية واللاتينية (المعرب)

في عدم اشتراكه في المجمع الى رفضه الموافقة على تلك الرسالة أو امضائها بما أن امضاءه يرى بارزاً في جلسة المجمع الثاني العلنية التي تليت فيها تلك الرسالة بحضرته وبحضرة جميع الاساقفة الذين لم يشتركوا في مجمع قرطاجة السابع .. وهذا الحادث مذكور بنوع خاص في اعمال المجمع الافريقي المنعقد في عهد البابا سلستينوس

اضف الى ذلك ان القديس اغسطينوس لم يكن في وسعه الا أن يصادق على هذه الرسالة التي لم تكن لتتضمن الا تنفيذ ما اقترحه هو في مجمع قرطاجة السادس ، وكان مودى هذا الاقتراح أن يعمل — بصفة مؤقتة — بالمادتين الواردتين فى رسالة البابا والخاصتين باستئناف قضايا الاكليروس ، حتى تراجع نسخة البابا على النسخة النيقاوية الاصلية ، وان يضرب صفحاً عن هاتين المادتين اذا ثبت أن البابا ارتكب تزويراً في أهم الوثائق الكنيسية ..

أما الجزء الثانى من الاعتراض فليس له أقل أهمية لانه اذا لم يعترض القديس اغسطينوس على الاستئناف الذي رفعه انطوان دى فوسال ، فذلك لان الاستئناف المذكور حصل — باقراركم — قبل مجمع قرطاجة السابع ، وهو المجمع الذي استلم لاول مرة القوانين الاصلية لمجمع نيقيا من الكنائس الرسولية الشرقية

وعليه يكون هذا الحادث قد وقع في الوقت الذي كان اساقفة افريقا يعملون فيه بصفة مؤقتة بما ادعاه البابا بشأن الاستئناف ، حتى اذا ظهر

فساد هذه الدعوى عند مراجعتها على النسخ الاصلية للقوانين النيقاوية الشرقية أغفلت اغفالاً ..

هذه هي الحقيقة التاريخية الواردة في اعمال مجامع افريقيا .، وهي تصرح بأن القديس اغسطينوس وجميع اساقفة افريقيا الغربية ، لم يكونوا في النصف الاول من القرن الخامس — يعتقدون بسلطان للبابا أو بحقوق له الهية ، بل لنهم على النقيض من ذلك قد رفضوا رفضاً باتاً حق تدخله في القضايا ، ونصحوا له أن لايدخل العظمة العالمية الكاذبة في بيعة المسيح ، تلك البيعة التي يجب أن تسير في ضوء التواضع ونور البساطة . .

وانما تدل جميع حوادث هذه الرواية على ان قوانين سرديكا الخاصة بالاستئنافات لم يكن لها اصلاً صفة مسكونية ولم تكن قط معتقداً للكنيسة او حقاً الهية لاسقف رومية

ومما يؤكد ان الكنيسة الجامعة لم تعتقد لحظة واحدة بهذا الحق الالهي هو ان آباء المجمع الخلقيدونى الـ ٦٣٠ ، قد نقلوا الى القسطنطينية الامتياز الخاص بالاستئناف والمخول لكرسي رومة بموجب قوانين سرديكا ..

لقد ذكرنا في مكان آخر النص الخاص بهذا النقل ونكرره هنا وهو « اذا كان لكاهن قضية على اسقفه أو على أسقف آخر فليقاضه امام مجمع مقاطعته واذا كان لاسقف أو لكاهن شكوى ضد رئيس اساقفته فليرفع قضيته امام كبير الابرشية أو أمام كرسي مدينة القسطنطينية الامبراطورية »

ولم ينكر البابا نيقولاوس الاول شرعية هذا القانون التاسع لمجمع

خلقيدونية ولا قيمته القانونية ، بل بلغه في خطابه الى الامبراطور ميشيل بالنص الآتي :

« ان المجمع الخلقيدونى المقدس — بقوله لصاحب الظلامة أن يتظلم »
« أمام كبير الابرشية — قد وضع المبدأ أو القاعدة . وباضافته أداة »
« التخيير (أو) الى كرسي مدينة القسطنطينية الامبراطورية ، فقد »
« منح تخييراً فقط . . . ولكن ماذا كان يقصد المجمع المقدس بكبير »
« الابرشية (١) ان لم يكن خليفة الرسول الاول (أسقف رومة) فهذا »
« هو — في الحقيقة — الكبير الذي يجب أن يكون الاول والاسمى »

وهكذا لما لم يستطع البابا أن ينكر القانون التاسع لمجمع خلقيدونيا — الذي جعل درجة كرسي القسطنطينية آخر درجة في القضاء الكنيسي — اتى بهذا المنطق ليبقى امتياز رومة القديمة على ما كان عليه !

على ان قول النص : « كبير الابرشية » ، لم يرد به المجمع المسكونى الرابع الا مايفهم منه عادة ، وان سفسطة البابا نقولاوس المضحكة لا يمكن أن تجعل بابا رومة هو المقصود به ، اذ من المؤكد أن القانون الخلقيدونى

(١) كانت الكنيسة — كالامبراطورية الرومانية — مقسمة الى ابرشيات على رأس كل منها « كبير ابرشية » وكل ابرشية مقسمة الى مقاطعات على رأس كل منها متروبوليت وكل مقاطعة مقسمة الى عدة مدن على رأس كل منها اسقف وعليه فكبير ابرشية الشرق كان أسقف انطاكية وابرشية افريقا الغربيـة اسقف الاسكندرية . وكان على افريقا الغربية اسقف قرطاجة وعلى آسيا أسقف افسس الخ الخ

التاسع قد رتب درجات القضاء الكنيسي ، بأن جعل محكمة المقاطعة هي محكمة أول درجة ، وكبير الابرشية محكمة ثانى درجة . وجعل حكم كرسي القسطنطينية هو حكم آخر درجة دون أن يذكر شيئاً عن محكمة رومة القديمة . !

الرومانى — : اذا لم يكن للبابا كما تقول حق الهي في استئناف قضايا الاساقفة ، واذا كان هذا الحق قد منحه اياه مجمع سرديكا لحادثة معينة ، فكيف تفسر مسلك القديس اثناسيوس الرسولي الذي ـ بعد أن حكم الشرقيون باسقاطه عن كرسيه ـ استأنف ذلك الحكم الظالم امام محكمة البابا يوليوس وما قولك في البابا يوليوس الذي قبل استئنافه واعاده الى كرسيه بمحض سلطته ؟ ألم يكن البابا قد أتى ذلك ـ كما يقول سقراط ـ «١» (في تاريخه ك ١١ ق٨) وسوزومينوس (في تاريخه ك ٣ : ٥) ـ معتمداً على قانون كنيسي يحظر على الكنائس أن تقضي في شيء بدون مصادقة اسقف رومة ؟

ان هذا الحادث التاريخي كان سابقاً لمجمع سرديكا بل كان السبب المباشر لعقده على ما نظن ، فما قولك ؟

الارثوذكسي — : فلنبحث هذه النقط واحدة واحدة لنظهر الحقيقة التاريخية ناصعة ، ونزيل عنها ذلك القناع الذي يحلو لمؤرخيكم الرومانيين أن يحجبوا وجهها به :

ان من يسمع ان الشرقيين قد حكموا باسقاط القديس اثناسيوس عن

(١) مؤرخ كنيسي توفى سنة ٤٠٠ م .

كرسيه ، يتوهم ان جميع الكنائس الشرقية قد دنست يدها بهذا الظلم ، وما ذلك الا محض كذب وافتراء . . فالقديس اثناسيوس أسقطه مجمع صور لاول مرة سنة ٣٣٥ كمرتكب لثلاث جرائم : هي تدنيس المقدسات والقتل والزنى ثم اسقطه مجمع انطاكية سنة ٣٤٠ لرجوعه الى كرسيه بغير مصادقة المجمع ولكن لم يكن بين جميع اساقفة المجمعين المذكورين اسقف واحد تابع لبطريركية الاسكندرية بل ولا اسقف واحد تابع للكنائس الرسولية التي في قبرص وكريت ومقدونيا وأخائيا وبلاد اليونان الخ الخ . اما اساقفة انطاكية فلم يكن منهم في المجمعين الا الاساقفة الاوسابيوسيون الذين انقادوا لاوسابيوس أسقف نيكوميديا وهو اكبر أنصار اريوس : على أن هؤلاء الاساقفة الاوسابيوسيين انفسهم لم يكونوا الا أقلية لا تذكر بالنسبة لابرشية الشرق الواسعة النطاق . . فالقول اذاً بأن القديس اثناسيوس حطه الشرقيون عن كرسيه ، فِرية بل تلاعب بالالفاظ تصد به ايهام السذج بأن جميع الكنائس الشرقية قد لطخت يدها بهذا الظلم الشائن ، ومع أن ظلمة اثناسيوس ، لم يكونوا الا الاوسابيوسيين الذين سموا شرقيين لخضوعهم لبطريركية انطاكية التي كانت تسمى ابرشية الشرق . .

يحلو لمؤرخيكم ان يذكروا ظلم الشرقيين . . ولكنهم يتعمدون ألا يذكروا أن هناك اسقفين غربيين (اورزاس وفالانس) وانهما هما اللذان وضعا للاوسابيوسيين الشرقيين كل الاسباب التي بُني عليها هذا الظلم . . ! ان هذين الاسقفين الغربيين هما اللذان — عند انعقاد مجمع صور —

ذهبا الى مريوط لاجراء تحقيق قانوني عن الجرائم المنسوبة الى القديس اثناسيوس ، وهما اللذان حررا محضراً قررا فيه ادانة اسقف الاسكندرية

على أن هذا الحادث لم يكن القديس اثناسيوس هو الوحيد الذي شهد به على الاريوسيين (٢٩ و ٣٩ و ٤٠) ، بل هناك ايضاً البابا ليباريوس فقد اعترف به في حديثه مع الامبراطور قسطانس [١] وكذلك الاسقف اوسيوس في رسالته الى هذا الامبراطور [٢] وأخيراً الاسقف أبيفانيوس في مؤلفه عن الهرطقات [٣]

ان ما يسمى كذباً على التاريخ ، انما هو الصورة التي يصورها مؤرخوكم الشرق كله مقاوماً الايمان الارثوذكسي ، وواقفاً في وجه القديس اثناسيوس الرسولي . . فلا ريب في ان مجموع الكنائس الرسولية الشرقية قد ظل

---

(١) نقل تيؤدوريتوس (ك ٤ ف ١٦) حديث ذلك البابا فقال : انما حكم مجمع سرديكا على مندوبي مجمع صور ، بسبب سلوكهم المعيب في هذه القضية .. على أن اولئك المندوبين قد قدموا للمجمع السرديكي مذكرات طلبوا فيها الصفح عما اقترفوه ، اذ قد حرروا في مريوط محاضر أملتها الاغراض لتكون أساساً لتهم مزورة »

(٢) قال اوسيوس : « والآن ياقسطانس ، لماذا تصغى الى اورزاس وفالانس بعد أن ندما واعترفا كتابة بتزويرهما ؟ لقد اعترفا بذلك بمحض ارادتهما و بلا ضغط أياً كان ، ولو انكرا ذلك الآن . . . »

(٣) قال أبيفانيوس — أسقف قبرص — : « بعد أن ندم اورزاس وفالانس قدّما ليوليوس أسقف رومية رسالة استغفار ، طلبا فيها العفو عما جنت أيديهما قائلين : لقد كنا المدبرين لما حصل ضد البابا اثناسيوس » !) وليلاحظ القراء ان هذين الاسقفين الغربيين المجرمين يطلقان على اسقف الاسكندرية لقب بابا ..)

(المعرب)

اميناً على دستور الايمان النيقاوي : رغم الضغط الشديد الظالم الامبراطوري يؤيد ذلك ، آباء المجمع المسكوني الثاني القسطنطيني ، في رسالتهم المجمعية التي بعثوا بها الي مجمع رومة المنعقد في عهد البابا داماسوس

وفضلاً عن ذلك فان العدد العديد الاجزل ممن كانوا يرفضون عبارة: « المساوى في الجوهر » ، انما كانوا يرفضونها لا لينكروا مساواة الاب للابن في الجوهر ، بل ليقاوموا مرسيلوس اسقف انقره واشياعه الذين استندوا الى هذه العبارة ليجعلوا الآب والابن روحاً واحداً . . وقد نفى القديس اثناسيوس والقديس ايلاريوس (١) كل علاقة لهؤلاء بالاريوسيين

هذا وان صورة الايمان التي حررها هؤلاء الشرقيون في مجمعهم المنعقد بأنقره ، لم تكن الا على نقيض الصورة التي حررها مجمع سيرينون الثاني برياسة الامبراطور قسطانس : فان مجمع انقره قد حرم كل الذين يقولون بان الابن مخلوق وانه ليس بابن حقيقي لله وانه ليس ابناً بالطبيعة مولوداً من جوهر الله نفسه . . . على ان القديس اثناسيوس بحكمته الرسولية ، قد توصل الى التوفيق بين صورة ايمان هؤلاء الاساقفة وبين العبارة النيقاوية « المساوي في الجوهر » كما يقول هو نفسه في رسالته الى الانطاكيين .

وليلاحظ هؤلاء المؤرخون الرومانيون ـ الذين يزيفون التاريخ

---

(١) هو اسقف بواتييه بفرنسا ، وقد كان هذا الاسقف الغربي من الابطال الذين انجبتهم الارثذكسية تجلت ارثوذكسيته فى لعنه البابا ليباريوس لعناً مثلثاً لاعتناقه الاريوسية وانكاره لاهوت المسيح (المعرب)

ليتهموا الكنائس الرسولية الشرقية بما هي براء منه ـ ان مجموع الكنائس الغربية قد جحد الايمان الارثوذكسي بعد ان نبذ صورة ايمان نيقيا وانفصل عن شركة القديس اثناسيوس ، وقبل صك البدعة الاريوسية بل وارتمى في احضان الاساقفة الاريوسيين انفسهم !!!

على ان الكنائس الغربية لم تجحد الايمان مرة واحدة بل ثلاث مرات !

الاولى سنة ٣٥١ وذلك في مجمع ارلس حيث كان فنسنتوس أسقف كابوا نائباً عن البابا ليباريوس : فان هذا الاسقف ومعه جميع الاساقفة الغربيين قد نزلوا على ارادة الامبراطور قسطانس وحكموا على القديس اثناسيوس بالاجرام وقرروا ارثذكسية الاساقفة الاريوسيين ! (١)

والثانية سنة ٣٥٥ وذلك في مجمع ميلانو حيث صدق ٣٠٠ أسقف غربي على خلع القديس اثناسيوس وقبول الاريوسيين فى شركة الكنيسة ولم يفضل العذاب وآلام النفي على جحود الايمان ودوس العدل من هذا العدد الكثير ، الا ثلاثة اساقفة: هم أوسابيوس اسقف فرسايل وديونيسيوس أسقف ميلانو ولوسيفورس اسقف كاجلياري

والثالثة سنة ٣٥٩ وذلك في مجمع ذيميني الشهير حيث اجتمع ٤٠٠ اسقف غربي :ثمانون منهم من الاريوسيين والباقون من الارثوذكسيين وقد آل الامر بهم (الا ١٨ منهم) الى جحد دستور الايمان النيقاوي . والتوقيع على

---

(١) ولم يعبأوا بقول الكتاب : « يجب ان يطاع الله أكثر من الناس . . . » (المعرب)

خلع اثناسيوس والاعتراف بارثذكسية الاريوسيين .

اضف الى هذا الالحاد — الذي ارتكبه مجموع الاسقفية الغربية — الحاد البابا ليباريوس نفسه بصفته أسقف الكنيسة الرسولية الوحيدة في الغرب كله (١) فان ليباريوس هذا بعد ان سئم آلام النفي مدة سنتين وتاقت نفسه الى ان يعود الى التربع على كرسي رومية الكبير . . . جحد ايمان نيقيا وقطع القديس اثناسيوس من شركة الكنيسة واعتنق الاريوسية . . . . (٢)

ان بعض مؤرخيكم العصريين — عندما شعروا بأن الكبوة التي كباها ليباريوس تضايقهم فى تقرير العقيدة التي تجعل لبابا رومية المركز الالهي الذي — على زعمهم — لا بد منه للمحافظة على وحدة الكنيسة أخذوا يجادلون في صحة هذه الكبوة ! ولكن فاتهم أنها مثبوتة ثباتاً لا يدع مجالاً للمجادلة والمهاترة .

والدليل الاول على صحة هذه الكبوة : رسائل ثلاث للبابا ليباريوس نفسه (٣) والثاني — شهادة شاهدين لا ترد لهما شهادة ، هما القديس

---

(١) اما الكنائس الرسولية في الشرق فكثيرة جداً بشهادة كتاب الله نفسه (اورشليم وانطاكية وكنائس افسس السبع وأثينا وقبرص الخ الخ) ، فاذا جاء على الكنائس حين من الدهر انشقت فيه ، فهل يكون المجموع هو الذي انشق من الفرد ؟؟؟ (المعرب)

(٢) فتجلت فيه العصمة الفاتيكانية ! (المعرب)

(٣) حفظ هذه الرسائل الثلاث القديس ايلاريوس فى مؤلفه عن المجامع — : الاولى لاريوسيّ الشرق : والثانية لزعماء الاريوسيين الغربيين الثلاثة : فالانس

اثناسيوس والقديس ايلاريوس . والثالث — اعتراف الكنيسة الرومانية اعترافاً عاماً مستمراً ، يضاف اليه اعتراف الغرب كله منذ القرن الخامس حتى آخر القرن السادس عشر (١)

هذه هي الحقيقة التاريخية للبدعة الاريوسية . ومنها يتضح بجلاء ان الكنيسة الرومانية — ومعها الغرب كله قد تواطأت مع الاريوسيين على هدم القديس اثناسيوس الذي تتجلى فيه الارثوذكسية النيقاوية ، وان الكنيسة الشرقية كانت دائماً المستودع الامين للمسيحية واكبر نصير للارثوذكسية . . .

وأوزراس وجرمانوس :— والثالثة لفنسنتوس أسقف كابو : وفى هذه الرسايل الثلاث مثبوت ان ذلك البابا البائس قد جحد الشركة مع اثناسيوس وتبرأ منه وقرر انه انما كان يدافع عنه جهلاً ! ! ثم انضم الى شركة الاريوسيين وجاهر بموافقته على عقيدة ايمانهم : ؟ واخيراً رجا اصحابه الجدد ان يتوسلوا لاجله لدى الامبراطور حتى يرده الى كرسيه فى القريب العاجل ! ! (راجع ايلاريوس في « المجامع » الجزء السادس من صفحة ١٣٣٥ الى ١٣٤٠)

(١) في بدء القرن الخامس تكلم القديس ايرونيموس عن البابا ليباريوس : وذلك في كتابه : « مشاهير الرجال » ف ٩٧ « وفي جدوله للازمنة » عن سنة ٣٥٤ : على ان هذه الكبوة مثبوتة فى ثلاثة كتب قديمة رومانية الاصل : — يرجع تاريخها على رأي الكردينال هرجينروزير الى القرن السادس على أقل تقدير — وهي حياة البابوين ليباريوس وفيلكس الثاني ، وأعمال القديس فيلكس الثاني البابا المستشهد في أيام قنسطانس ، وتاريخ الشهيد القديس اوسابيوس في أيام البابا ليباريوس وفي القرن العاشر كان كفر ليباريوس شائعاً في الكنيسة الرومانية وفي الغرب كله حتى ان الكاهن اللاتينى أوكسيليوس فى كتابه (الدفاع عن البابا فرموز ضد البابا سرجيوس) كتب — دون ان يخشى تكذيباً — ما نصه : : من ذا الذي يجهل ان

تدعون بعد ذلك ان القديس اثناسيوس ـ بعد ان حكم عليه مجمع صور واسقطه عن كرسيه ـ استأنف هذ الحكم للبابا يوليوس : وان ذلك البابا قبل استئنافه ورده الى كرسيه بمحض ارادته . . .

تدعون ذلك لتشحنوا ادمغة السذج بخرافات ما انزل الله بها من

ليباريوس قد انغمس في الهرطقة الاريوسية ، وان سلوكه كان سبباً لاكبر الفظائع » وفى القرن الثاني عشر ـ لما أراد انسلوس اسقف هافيلبرج (الكاتب الغربى) أن يثبت لليونان خطأهم في اعادة عماد اللاتين الذين يعودون اليهم ـ لم يجد مستنداً أقوى من قوله : « ولو ان ليباريوس قد سلم بهرطقات كثيرة ، الا انه مع ذلك رفض أن يعاد عماده رفضاً باتاً »

واخيراً فى (القرن السادس عشر) لم يكتف الكردينال بارونيوس بأن يسجل على ليباريوس الهرطقة واثارة الحرب الدموية على الارثوذكسيين ، بل قال صراحة فى « جدوله للازمنة » عن سنة ٣٥٧ رقم ٤١ : « لا يمكن ان يوجد تاريخ اصدق من هذا » : : :

غير انه فى أوائل القرن السابع عشر قام بعض المؤرخين الغربيين — لا كلهم — مدفوعين بعوامل لاهوتية . . ! وجاهروا باشتباههم فى صحة هذا الحادث التاريخي ولم ذلك ؟ لانه يتنافر مع تعليمهم عن البابا بانه المركز الالهي الذي لا بد منه المحافظة على الوحدة الكنيسية ، وانه هو الصخرة التي بنى المسيح كنيسته عليها : والفرد الذي وعده المخلص بعدم تزعزع ايمانه : والذي كلفه بتثبيت اخوته . (وليتهم قالوا : لتضليلهم) .

هذا ، وليلاحظ ان مؤرخي الغرب ـ ابتداء من المجمع الفاتيكانى الذي نادى بعصمة البابا سنة ١٨٧٠ ـ اخذوا ينكرون علناً حقيقة الكبوة الليباريوسية او يسدلون عليها الحجب الكثيفة ! ! ولكن هل هم ملومون فيما يأتون ؟ كلا ، لان ايمانهم الحديث يضطرهم الى ذلك : وللضرورة أحكام

سلطان ، اذ يتوهمون أن مجمع صور هو المحكمة المختصة بالنظر في قضية اثناسيوس وبعزله ، وان المحكوم عليه كان في حاجة الى استئناف هذا الحكم ولكن من المقرر الثابت ان الاساقفة الذين تألف منهم هذا المجمع لم يكونوا ليملكوا حق مقاضاة اثناسيوس وعزله . لان اسقف الاسكندرية — بصفته اسقفاً لكرسي رسولي هو ثاني الكراسي الرسولية في الكنيسة — لا يمكن قانوناً أن يقاضيه ويحكم بعزله الا مجمع بطريركيته المؤلف من مجموع أساقفته الارثوذكسيين ، أو المجمع المسكوني . ولم يكن اساقفة مجمع صور من الهيئة الاولى ولا الثانية . . لذلك لما رأى القديس اثناسيوس ان المحكمة التي نصبت نفسها لمحاكمته غير مختصة ، بادر الى الانسحاب منها ، غير أن مجمع صور لم يمنعه انسحاب اثناسيوس من أن يصدر حكمه عليه غيابياً وهو يقضي بخلعه من كرسي الاسكندرية

على ان القديس اثناسيوس لم يستأنف هذا الحكم كما تدعون ولكنه — كما يقرر ذلك هو نفسه — ذهب تواً الى القسطنطينية وتظلم للامبراطور قسطنطين من الحكم الباطل الصادر ضده ومن المحكمة المغتصبة التي اصدرته

ولما كان الاوسابيوسيون قد اوغروا صدر الامبراطور على اثناسيوس — حيث اتهموه بانه حاول ان ينشر المجاعة في القسطنطينية بمنعه المؤونة التي ترد اليها من الاسكندرية — نفاه الى مدينة تريفا ، ولم يحتج البابا يومئذ على هذا الظلم ! ! غير ان قسطنطين — وهو على فراش الموت — ندم على ما جنته يداه ، فأوصى ابنه (قسطنطين الصغير) ان يكفر عن تلك الجناية

ويرد العدل الى نصابه : وقد نفذ الامبراطور الجديد ارادة ابيه الاخيرة وأعاد اثناسيوس الى كرسيه سنة ٣٣٨ . . .

ان الأحتقار الذي قابل به الأسقف الاسكندري مجمع صور وحكمه الباطل ، قد أثار سخط الاوسابيوسيين ، فاجتمعوا فى انطاكية سنة ٣٤٠ واسقطوه عن كرسيه للمرة الثانية لانه — على زعمهم — عاد الى كرسيه بدون تصريح مجمع آخر . ولم يكفهم خلعه بل عينوا غريغوريوس أسقف كبادوكية خليفة له : وكان غريغريوس هذا حائزا لثقة الامبرطور قسطانس ولرضاء الاوسابيوسيين ، فدخل الاسكندرية مسلحاً واستولى بالقوة على العرش البطريركي !

ورغم هذا الاغتصاب لم يفكر اثناسيوس في أن يستأنف حكم الاوسابيوسيين للبابا : ولكنه بادر فكتب « رسالة دورية » الى جميع اساقفة الكنيسة الجامعة انبأهم فيها بما حلّ بكنيسة الاسكندرية ، وأوقفهم على أسماء الظلمة الغاصبين . . .

قال اثناسيوس في هذه الرسالة الدورية مخاطباً جميع الكنائس التي تحت الشمس (لا كنيسة روما وحدها) : « ان قضية كنيسة الاسكندرية انما هي قضية الكنيسة الجامعة بأسرها » . وقد طلب منهم أن يتدخلوا في الامر بهذا الاعتبار ، . ولكي يقرر طبيعة طلبه قال : « انه في موقفه هـذا يشبه الرجل الاسرائيلي الذي — عند مارأى أن شرف امرأته قد اهين — قسم جسدها الى اثنتي عشرة قطعة . بعث بها الى اسباط اسرائيل الاثنى

عشر وطلب من الجميع أن يتحدوا وينتقموا من الجانى انتقاماً عادلاً ، فيغسلوا بذلك الاهانة الكبرى التي لحقت بجميع النساء فى شخص امرأته . . ! »

هذا ولو صح افتراض الرومانيين وكان البابا معتبراً القاضي الاعلى في القضايا الاكليريكية ، أفلم يكن الواجب - منطقياً - ان يطلب اثناسيوس تدخل البابا وحده ، ولاسيما أن البابا يوليوس كان على علم بقضيته منذ سنة مضت ؟؟ : ثم أن القديس اثناسيوس لم يكن هو الذي ادخل البابا في قضيته ، وانما أدخله الاوسابيوسيون أنفسهم ، لا لانهم كانوا يعتقدون بسلطانه - الذي انكروه قولاً وعملاً - بل لانهم كانوا يأملون أن يكسبوه لجانبهم ويخرطوه في صفهم . .

كل ذلك رواه اثناسيوس في مؤلفه : « تاريخ الاريوسيين » في السنة التاسعة والثلاثين والثلاثمائة ، أي بعد رجوعه الى كرسيه بسنة كاملة . .

عدّد الاوسابيوسيون للبابا يوليوس الجرائم التي رأى مجمع انطاكية أن يتهم اثناسيوس بارتكابها : وأعلنوه بأن الواجب يقضي عليه بأن يقطع الشركة مع ذلك الاسقف المعزول . ولما كان البابا - على ما يظهر - يجهل جميع هذه الحوادث التي كان قد مضى عليها خمس سنوات كاملة . أحال القضية كلها الى اثناسيوس نفسـه . . فماذا قابل اثناسيوس سلوك البابا ؟ وماذا كان جوابه عليه ؟ انه عمد فجمع مجمعاً من أساقفة مصر . وماذا عمل آباء هذا المجمع عند وقوفهم على التهم الموجهة الى اسقفهم ؟

هل خطر ببالهم أن يكتبوا الى البابا ليحيل قضية اسقفهم الى محكمته

العليا ؟ كلا بل كتبوا « رسالة دورية » الى جميع أساقفة المسيحية يعلنونهم فيها ببطلان وتلفيق التهم الموجهة الى اسقفهم . ولكن الاوسابيوسيين قد خشوا وقع هذه الرسالة ، ولكي يقللوا من شأنها ويخففوا وطأتها ، ارسلوا الى البابا يوليوس وفداً ناطوا به ابلاغ البابا انهم أصدق من المصريين حكماً غير أن هذا الوفد قد التقى في رومية بوفد آخر للقديس اثناسيوس . فاتفق الوفدان - بعد أخذ ورد - على أن يعقد أسقف رومية مجمعاً جديداً للفصل بينهما وبينما كان يعقد ذلك الاتفاق الثنائي في رومية ، اجتمع الاوسابيوسيون بانطاكية وعقدوا هناك مجمعاً حكم بعزل اثناسيوس - على ما تقدم -

ولقد قال اثناسيوس في تاريخه عن « الاريوسيين » : « لما عقد هذا الاتفاق ، ارسل البابا يوليوس الى اثناسيوس يطلب منه أن يعين بنفسه مكان انعقاد المجمع الجديد ، الذي سيكلف بفض النزاع القائم بينه وبين خصومه : فاختار اسقف الاسكندرية مدينة رومة مكاناً لاجتماع الاساقفة ومن ثم سافر اليها مسرعاً : وما بلغها ، حتى بادر البابا يوليوس فبعث الى الاوسابيوسيين - على يد قسيسيه أبيديوس وفيلوكسين - برسالة يعين فيها يوم انعقاد المجمع ويقول لهم : « إن لم تحضروا في اليوم المعين للاجتماع ، حامت الشبهات حول نيتكم ودعواكم » . غير أن الاوسابيوسيين - عند ماعلموا أن المحاكمة ستكون في رومية وستتبع فيها الاجراءآت القانونية النظامية البعيدة عن التأثيرات الامبراطورية - تزلزلت اقدامهم ، وابوا حضور ذلك الاجتماع وادعوا أن حرب الفُرس تحول دون تلبية ذاك الطلب

فلم يسع ذلك المجمع الذي طلب عقده الاوسابيوسيون ثم رفضوا حضوره الا أن يفحص القضية بحذافيرها ، ثم أصدر قراره ببراءة اسقف الاسكندرية »

هذا ماورد حرفياً في رسالة القديس اثناسيوس الى الرهبان (رهبان مصر) وهي الرسالة التي أثبتها اثناسيوس بنصها في تاريخه عن الاريوسيين.

واذا عرفنا ذلك أمكننا أن نستجلي كيفية تدخل البابا يوليوس في قضية اثناسيوس . فلم يكن هذا التدخل نتيجة استئناف رفعه اثناسيوس لمحكمة رومية ، بل نتيجة اتفاق الخصمين ، وكان الاوسابيوسيون هم المقترحين لهذا الاتفاق ، واثناسيوس كان المسلم به .

ولم يكن الغرض من تدخل البابا أن يقاضي بنفسه اثناسيوس وان يعيده بمقتضى سلطته الخاصة الى كرسيه ـ كما تتوهم انت ياسيدي الروماني مردداً دعاوي لاهوتيك ـ بل كان الغرض من ذلك أن يجمع البابا مجمعاً يكون حكماً في الموضوع، بناء على رغبة المتخاصمين ، وهذا مايخالف الدعاوي الرومانية من كل الوجوه . .

اما اذا كان المجمع قد انعقد في رومة، فماهذا لأن هناك حقاً بابوياً اقتضى ذلك ، بل لان اثناسيوس نفسه اختار هذه المدينة، كما كان في وسعه ان يختار أية مدينة أخرى . . . .

اما رسالة البابا يوليوس الى الاوسابيوسيين فاننا لم نر فيها شيئاً خطيراً ، ذلك لان الاوسابيوسيين كانوا قد رفضوا الذهاب الى رومية لسببين .

أولهما — : ان الدعوة التي وصلتهم ، انما كانت من البابا يوليوس شخصياً لا من المجمع . وثانيهما — : لأنهم اعتبروا ذلك البابا مردوداً لانه قبل في شركته أسقف الاسكندرية المعزول منهم ، قبل أن يعيده الى منصبه مجمع آخر .

لننظر الآن ماذا قال البابا يوليوس عن سببي الرفض المقدمين من الاوسابيوسيين : قال : ـ « ان الرسالة الموقعة منه وحده انما هي صادرة من المجمع كله وكان يجب عليهم أن يفهموا ذلك . وانه اذا كان قد اشترك مع الاسقف اثناسيوس ، فلأن هذ الاسقف كان قد تبرأ لا منه وحده ، بل من المجمع الذي طلبوا هم أنفسهم عقده ثم راقهم أن لا يحضروه بعد ذلك! وقد ختم رسالته لهم بقوله : فاعلموا اذن أن الرسائل التي بامضائي وحدي ، لا تعبر عن رأيي الشخصي ، بل عن رأي الجماعة »

أما السبب الحقيقي لانسحاب الاوسابيوسيين . فهو انهم كانوا لا ينتظرون من المجمع ـ الملتئم من البابا وأساقفة الغرب — أن يصدر حكماً في مصلحتهم ، وقد فهم البابا ذلك فكتب اليهم معلناً اياهم بمخالفة مجامعهم للنظام الكنيسي حيث قال : « اذا كان هؤلاء الاساقفة (اثناسيوس وأمثاله) مخطئين أو مرتكبين لجرائم . فمحاكمتهم يجب أن تكون بالطريقة التي سنها القانون الكنيسي وليس بمثل تلك الاجراءات (التي اتبعت في مجمعي صور وانطاكية) . فكان يجب أن يحرر الينا جميعاً « نحن اساقفة الكنيسة » حتى ينشر لواء العدل منا جميعاً . لان هؤلاء المتهمين أساقفة

ولان كنائسهم ليست كنائس عادية . بل هي الكنائس التي رأسها الرسل أنفسهم .

اني اعلم أن هذا هو السبب الذي دفعكم الى عدم مكاتبتنا في الامر ، لانكم تعلمون أن القضية قضية كنيسة الاسكندرية (التى هي بلا نزاع كنيسة رسولية) . . . ألم تعلموا أن العادة قضت بأن تكتبوا لنا وبعد ذلك يحكم بما هو عدل ؟ فاذا كان هناك تهمة ضد أسقف تلك (الكنيسة) فكان يجب أن يكتب الى هذه الكنيسة (الرومانية) . والآن يطلب منا أولئك الذين لم يعلمونا بشيء والذين عملوا (بدوننا) كل شيء — ان نبادر الى المصادقة على حكمهم دون ان نعلم شيئاً عن موضوع القضية ... كلا فليس هذا تعليم القديس بولس الذي يقضي على الكنائس ان تحكم فى القضايا المشتركة مجتمعة لا منفردة كما اتى الاوسابيوسيون ذلك . . . ليس هذا ما تسلمناه من الآباء (الذين في مثل هذه القضايا كانوا يحكمون مجتمعين) . فانتم انما تنهجون منهاجاً جديداً . . . »

هذه رسالة يوليوس الى الاوسابيوسيين ، وانما يؤول ما تضمنته من المنطق الصريح الى الحقائق الآتية : ان قضايا أساقفة الكنائس الرسولية — ولاسيما أسقف الاسكندرية — لا يفصل فيها — خارجاً عن الدائرة البطريركية — الا محكمة مؤلفة من جميع الكنائس . وفي هذه القضايا يكون تدخل الكنيسة الرومانية واجباً ، حتى تأخذ مكانها في محكمة الكنيسة الجامعة بصفتها عضواً من الاعضاء التي يتألف منها جسم

الكنيسة (١) ولكن الاوسابيوسيين في مجمعي صور وانطاكية لم يراعوا هذا القانون فأتوا ما أتوا مغفلين الكنيسة الرومانية إغفالاً ، مع انها بلا نزاع عضو من أعضاء الكنيسة الجامعة . .

اما المؤرخان اليونانيان سقراط وسوزومينوس ، فلا يمكن ان يستنتج مما قالاه شيء يخالف ما سبقنا فذكرناه ، اذ انهما — عند كلامهما على عدم قانونية مجمعي صور وانطاكية — اقتصرا على ان أوردا رسالة البابا يوليوس في هذا الصدد . . .

اما الكنيسة الارثوذكسية فعلى رأينا ، وما زالت ترى ـ حتى يومنا هذا ـ ان امثال هذه القضايا يجب ان تمثل فيها جميع الكنائس الرسولية ، وان كل اجتماع يكون الغرض منه الفصل في مثل هذه القضايا ، يكون غير شرعي اذا لم يشترك فيه اسقف رومة (بصفته أسقف كنيسة رسولية) اللهم الا اذا كان هذا الاسقف الروماني هرطوقياً مبتدعاً (٢) اواذا دعاه مجمع فأبى ان يحضره بنفسه أو أن يوفد اليه من ينوبون فيه عنه

تقول أخيراً يا سيدي الروماني ان مجمع رومة الذي اعاد الى اثناسيوس سلطة سلبه اياها السالبون ، كان سبباً فى انعقاد مجمع سرديكا ! ولقد أصبت فيما قلت ، لان المجمع السرديكي لم ينعقد الا بناء على شكاوي الاوسابيوسيين

(١) التي رأسها المسيح (افسس ٤ : ١٥ و ٥ : ٢٣) (المعرب)

(٢) كاليباريوس وكثير غيره من بابوات رومة الذين لطخوا وجه المسيحية بالعار (المعرب)

الذين ما فتئوا يقولون بادانة اسقف الاسكندرية الذي برأه مجمع رومة خطأ وغلطاً .

على أن ذلك يعكس عليكم نظريتكم القائلة بالسلطان البابوي المعصوم وبعدم قبول الاحكام البابوية للنقض . اذ من المؤكد ان مجمع رومة الذى برأ القديس اثناسيوس ، كان برياسة البابا بوليوس نفسه ، واذ ليس من ينكر ان مجمع سرديكا قد أعاد النظر فى القضية التي حكم فيها مجمع رومية الذي رأسه البابا . (١) وليس في هذا الحادث الا اقطع دليل على ان في ذلك العهد لم تكن الكنيسة الجامعة ولا البابا نفسه يعتبرون احكام رومة غير قابلة

(١) يظهر ذلك جلياً من اعمال المجمع السرديكي ومن رسالة ذلك المجمع الى اسقف الاسكندرية : كما يظهر أيضاً مما رواه اثناسيوس فى ميمره الثاني ، ومن رسالة أوسيوس أسقف قرطبة الى الامبراطور قسطانس حيث قال : « انى لا أضع امضائي على حكم صادر ضد اثناسيوس الذي برأته كنيسة رومية والمجمع السرديكى لقد أدركت بنفسك أيها الامبراطور — بعد حكم مجمع سرديكا — انه كان بريئاً بما انك دعوته اليك حينذاك ووعدته بأن تعيده الى كنيسته بالحفاوة والاجلال ، فعلام تستند الآن فى تغيير رأيك فى شأنه ؟

ان أعداءه القدماء لم يزالوا هم هم ، والتهم التي يرفعونها اليك اليوم ضده فى الخفاء (لانهم في حضرته خرس بكم) هي عينها التي كانوا يتهمونه بها فى مجمع سرديكا ، ولما طلبت أنا منهم بالحاح ان يقيموا الادلة التي تؤيد دعواهم ، لم يستطيعوا الى ذلك سبيلا ولما كان لديهم حجة أو دليل ، لما فروا من وجه العدالة يتعثرون فى ذيل الخزي والعار »

للنقض ولا لاعادة النظر فيها ، وذلك ما تنكره العقيدة الرومانية العصرية انكاراً . . . !

هذا هو التاريخ الحقيقي لمجمع سرديكا ، ولقسط البابا يوليوس في قضية القديس اثناسيوس ، وعبثاً تحاول يا سيدي الروماني ان تجد هذا التاريخ الصحيح في كتب مؤرخيكم العصريين ، لانهم لا يرومون — بما يكتبون — الى سرد الحقائق ، بل الى نشر سلطان أسقف رومية المطلق !! وهم يظنون ان بلوغهم هذا الغرض يجعلهم في حل من أن يسقطوا الوثائق التي تعترضهم في طريقهم ! وأن يبتروها ! ويزوروها ! أو يؤولوها تأويلاً يجعل بينها وبين معناها الاصلي فرقاً شاسعاً وبوناً بعيداً

(المجمع المسكوني الثانى)

هذا المجمع المنعقد في القسطنطينية بشهر مايو سنة ٣٨١ م ونودي بالدعوة اليه من الامبراطور تاودوسيوس الكبير لا من البابا داماسوس كما يستنتج ذلك من السندات الكنيسية واجماع كل المؤرخين المعاصرين(١) ولم يرأس هذا المجمع البابا ولا نوابه بل تصدر فيه واحد من البطاركة

(١) ان المجمع قال بخطابه للامبراطور كما يشهد (لابيه فى المجلد الثالث ص٥٨٥) انك اوليت الكنيسة نعمة بهذا المجمع الذي اذعت لانعقاده تحارير دعوتك اليه الخ) وقال سقراط ان الامبراطور دعا الى مجمع الاساقفة الارثوذكسيين ليعززوا جانب ايمان مجمع نيقيا و يتدبروا فى رسامة اسقف القسطنطينية (٥ : ٨) وهكذا قال سوزيمينوس (٧ : ٧) وتاودريتوس (٥ : ٨)

الشرقيين المرقوم اسمه الاول بين الامضاءآت المجمعية .

من هذه الامضاءآت ومن هذه السندات التاريخية يتضح ان المائة والخمسين أباً الذين كوّنوا المجمع القسطنطيني كان كلهم شرقيين ولم يكن للكنيسة الرومانية فيه نصيب ما عدا ان اسقفها حسب الاصول دعي بواسطة منشورات الامبراطور ولكنه امتنع عن تلبية الدعوة وعن المبادرة الى اجتماع عمومى كنيسي وعن ارسال اعضاء اليه وهذا كله لم يكن ليقلل من أهمية المجمع ويجعله غير شرعي او غير مسكونى

ومما يستحق الملاحظة انه لا يمكن القول ان المجمع الثانى المسكوني انعقد عن رضى البابا لان السندات والتقارير الكنيسية والمؤرخ تاودريتوس يشهد معها ان البابا داماسوس كان كتب لآباء المجمع المائة والخمسين في العاصمة ان يأتوا الى رومة لكي ينضموا الى مجمع كبير كنيسي غربي مزمع أن ينعقد ولكن المائة والخمسين أباً رفضوا بتاتاً ان يلبوا هذه الدعوة واليك كلام تاودريتوس « وجد في الصيف الماضي جمهور كبير من الاساقفة الشرقيين في مدينة الامبراطور لاجل قضاء ضرورة كهنوتية فوصلهم خطاب مجمعي من اساقفة الغرب يدعونهم به الى رومة حيث كان مجمع مزمعاً أن ينعقد ولكنهم رفضوا الدعوة حاكمين ان سفرهم (الى رومة) لا فائدة منه وقالوا في الجواب الذي أعدوه (ان كنائسهم تكبدت الصعوبة حتى خرجت من الزوبعة العظيمة التي صدمتها . واشاروا بها الى كسل الغربيين الواضح الذين بدل ما أنهم يأتون الى القسطنطينية وذلك في طاقتهم يطلبون

سفر الشرقيين الى رومة في الوقت الذي ابتدأت كنائسهم ان تنتعش واصبحت في حاجة الى وجودهم في حضرتها) ونص كتابتهم هذا يبرهن بأكثر ما يمكننا ان نقول على شجاعتهم وحكمتهم ،

ثم ان المؤرخ تلا جواب المائة والخمسين أباً وهاك نص الفقرة المتعلقة بالموضوع الذي نحن بصدده (قلتم لنا ان شهادة محبتكم الاخوية دعتكم ان تكونوا بارادة الله مجمعاً في رومية ولذلك تدعوننا نحن أيضا اعضاء مجمع الكنيسة بموجب المنشورات الصادرة من الامبراطور محب الله لاننا بعد ما تحملنا وحدنا ثقل الآلام في الزمان الماضي كما قيل لاتملكوا وحدكم دوننا كقول الرسول . نبين الآن أن الامبراطورين اتحدوا في استقامة الايمان وان انفصالنا عن كنائسنا وبعدنا عنها مضر بها ومعر لها في الوقت الذي ابتدأت فيه أن تتجدد وفوق ذلك ان كثيرين منا لا يمكنهم بأي نوع كان أن يباشروا سفراً من جديد كما عرضتم لنا نحن المجتمعين بمجمع القسطنطينية لاجل هذه الاسباب التمسنا من اخوينا وشريكينا الاسقفين الموقرين جداً اللذين من سيرياك وهما اوسابيوس وبريسليان أن يتحملا وحدهما مشاق السفر اليكم ليبسطا لكم بالانابة عنا أن مجمعنا يرمي الى اتفاق الآراء وغرضه الوحيد الاتحاد فقط وهما سوف يخبرانكم ايضاً بالغيرة التي لنا من نحو الايمان الحقيقي . لان ماقاسيناه من كل أنواع النوائب من قبل الهراطقة وكل ضروب اضطهاد الامبراطورين الذين لم يظهروا أمامنا الا بمظهر المهددين كما ظهر الولاة أيضاً الذين تصرفوا معنا بكل قساوة فاننا تحملنا كل ذلك

بالصبر لنستمر أمناء من نحو الايمان المرتب في نيقية بيثينيا بواسطة الـ ٣١٨ أباً من نحو هذا الايمان الواجب أن تعتصموا به انتم وجميع المنزهين عن أن يغشوا كلام الايمان الحقيقي) هذه الاقوال موجهة الى الاخين الشريكين الفايقي الاعتبار داماسوس وأمبروسيوس وجميع الاساقفة القديسين المجتمعين في مدينة رومة العظيمة من مجمع الاساقفة الارثوذكسيين المقدس المجتمعين في مدينة قسطنطين العظيمة)

أن المائة والخمسين أباً القسطنطينيين ابطلوا المناظرة التي ادخلها مقدونيوس على لاهوت الروح القدس وحكموا على بدعة سبليوس التي جددها مارسيل الانكيري مع ابوليناريوس ورتبوا نهائياً الحالة التي عكرت من زمان طويل صفاء كنيستي القسطنطينية وانطاكيا وسنوا سبعة قوانين منحوا بالثالث منها أسقف العاصمة التقدم بعد أسقف رومة

لكن هنا يعرض هذا السؤال العظيم . ترى أية صفة سوّغت أن يجتمع المجمع المسكونى الثانى ؟ وبأية سلطة رسم حدود الايمان والعقيدة وسن الشرائع القانونية وأرغم على قبولها الكنيسة الجامعة هل كان أباؤه منفذين بسطاء لارادة بابا ررمية العالية وهل قدّروا أن احكامهم وشرائعهم تستمر مهملة وبلا قيمة طالما لا تتوج بامضاء بابوي كما يطنطن لاهوتيوكم . أو كان لهم الاستقلال والسلطان الاعلى أن يرأسوا الكنيسة ؟ . السلطان المعصوم من الغلط الصادر من جانب يسوع المسيح والذي احكامه يجب أن تحفظ من كل المسيحيين بلا استثناء ؟

وهذه النقطة الوحيدة الاخيرة التي كانت معتقد كنيستنا الارثوذكسية وهي الحقيقة تجلت بكل السندات الشرعية . أولاً أن المائة والخمسين اسقفاً باعلانهم وانهاء المناظرة الاعتقادية المتعلقة بلاهوت الروح القدس لم يتكنوا قط على سلطة أو على كلام البابا بل على الشهادة المشتركة شهادة كنائسهم الخصوصية التي التقطت درر الايمان من افواه الرسل انفسهم وقد حفظت بأمانة هذا الايمان الرسولي كوديعة مقدسة والشرح الذي ادخل على دستور الايمان فى فصل الروح القدس لم يكن من قبل الـ ١٥٠ أباً كترديد اعمى وخاضع لتحديد بابوي بل كان شرح الايمان الرسولي ايمان الكنائس الشرقية جمعاء المجتمعة حينئذ في القسطنطينية . قالت كل كنيسة من هذه الكنائس (أومن بالروح القدس الرب المحيي المنبثق من الآب المعبود والممجد مع الاب والابن)

ان القديس غريغوريوس النيسي الذي كان أحد أعضاء المائة والخمسين اخبرنا ماهي قاعدة تعليم وتحديد المجمع القسطنطيني الذي هو أن الروح القدس اله حق ومساو في الجوهر للاب والابن) كما قال في الكتاب الرابع من مؤلفه ضد انوميوس : انه يكفينا هذا الدليل التقليدي الذي تسلمناه من آبائنا والذي تسلمه آباؤنا من الرسل بالخلافة الغير منقطعة)

والقديس باسيليوس أخو غريغوريوس النيسي قال لمقدونيوس قبل اشتهار المجمع القسطنطيني المسكوني الثاني « ان احذر ان تفصل الروح القدس من الآب والابن فان التقليد يمنعك من ذلك ، هكذا علم السيد

وهكذا كرز الرسل وهكذا حفظ الآباء وهكذا اعترف الشهداء ويكفيك أن تقر بما تعلمت (ضد بدعة سبليوس رسالة ٢٤) وقبل هذا وذاك كتب القديس اثناسيوس برسالته الرابعة الى سرابيون التي اثبت فيها لاهوت الروح القدس وقدم هذا الدليل الذي افتتحه بهذه المقدمة بقوله (لنعتبرن التقليد الاصلي والتعليم والايمان الكنيسي الكاثوليكي الصادر من فم السيد نفسه والذي علمه الرسل والذي حفظته الكنيسة فانه على هذا التعليم وعلى هذا الايمان بنيت الكنيسة والذي يرفضه لا يكون مسيحياً ولا يستحق أن يطلق عليه اسم المسيح) فدونك القاعدة الوحيدة لتعليم وتحديد المجمع الثاني المسكوني وحيال هذه الايضاحات من الصعوبة بمكان ان يخطر على البال ان ما حدده الـ ١٥٠ أباً تصرّف به حسب تعليم واختيار البابا بدل ان تعرف وتعلم ان ما حدده المجمع كان حسب تعليم المسيح يسوع الذي اتصل الى كنائسهم بواسطة الرسل كما اعلنوا بذلك صريحاً

وانه من المضحكات جداً الافتراض انهم اعتبروا حدودهم الشرعية باطلة بدون تصديق بابوي وانهم كانوا يرون ان تعليم البابا ذا أهمية أكثر بكثير من تعليم المسيح يسوع ورسله مع العلم أنه كانت لديهم الشهادات الشرعية للتعليم الرسولي الالهي التي يبنون عليها قوانينهم. ولكن الـ ١٥٠ أباً لم يخطر على بالهم ان يكونوا في حاجة الى تصديق أى كان بابوى . ولذلك فانكم باطلاً تفتشون على تنويه لذلك في منشورهم المجمعي الذى رفعوه الى البابا داماسوس والى المجمع الروماني واني الاحظ على ان امكان هذا التصديق

هو لاغ للغاية وذلك بهذا المنشور المتعلق بتحديد وسن قوانين المجمع القسطنطيني التي قالوا فيها عن تأكيد «ان كلام الايمان وجد هكذا مرتباً نلهج به دائماً الكنائس المشتركة» وما هو مرتب لا يحتاج الى تصديق متأخر

(المعرب . هنا يورد المؤلف الكلام على طريقة مناظرة بين روماني وارثوذكسي)

الروماني — انك لا تجهل انه قبل المجمع المسكوني الثاني اجتمع مجمع روماني تحت رئاسة داماسوس بابا رومية وبطرس « الاسقف » الاسكندري وأعلن الاعتقاد بلاهوت الروح القدس

الارثوذكسي - لست بجاهل ذلك واني لعالم ان اعمال هذا المجمع الروماني أرسلها البابا الى انطاكيا للتصديق عليها بواسطة القديس ملاتيوس من الـ ١٤٦ اسقفاً اساقفة هذه الايالة الذين كانوا مجتمعين حينئذ نحو سنة ٣٧٨ هذا الذي لم يقله لاهوتيوكم ولم يقولوا ان الفضل في كل ما حصل بخصوص الايمان بهذا المجمع الروماني يعود على (الانبا) بطرس الذي كان حينئذ في رومة فان هذا خليفة القديس اثناسيوس أخطر البابا داماسوس وأفهمه بأن معتقد الغربيين في نظر الكثيرين ملتبس سواء بالنسبة لكونهم قبلوا أحزاب المقدونيين في الشركة بدون أن يطلبوا منهم الانكفاف العلني عن ضلالهم المختص بالروح القدس، وسواء كانت الكنيسة الرومانية في

عهد البابا يوليوس وليباريوس نظمت في الارثوذكسية مارسيل الذي من انكيرا رئيس حزب سبليوس المتجدد وسواء كانت الكنيسة الرومانية الى ذلك الوقت لم تعلن رأيها بخصوص التعليم الابوليناري الذي كان ينكر روح يسوع المسيح أو نفسه البشرية

فهذه الثلاث ضلالات التي شجبها علانية القديس اثناسيوس في كثير من مؤلفاته [1] وشكاوي القديس باسيليوس الكبير من اشتراك رومة والغرب مع مارسيل الانكيرى أولاً ومع الهراطقة الآخرين الذين كانوا في زمانه ليست تلك الشكاوى مشهورة عند كل أحد ولذلك نحن نكشفها حالاً . ان البابا داماسوس لما حسب حساباً لملحوظات القديس بطرس الاسكندري الحقة جمع المجمع الروماني وبسؤاله والاتفاق معه حكما معاً شاجبين ضلال المقدونيين بخصوص الروح القدس وضلال السابليوسيين المتجدد الذين لم يسلموا على وجه التحقيق الا بأقنوم واحد في لاهوت الثالوث

---

(١) ان القديس اثناسيوس كتب سنة ٣٦٢ م الى كنيسة انطاكيا باسم المجمع الاسكندري يقول (انه يجب عليكم أن تطلبوا من هؤلاء الذين يريدون العود الى الوحدة الكاثوليكية ان يوقّعوا على دستور نيقيا وان يعترفوا صريحاً ان الروح القدس ليس مخلوقاً . والذي يبرهن على انه انفصل حقيقة من الاريوسيين. والذي لن يتجرأ على قسمة الثالوث الاقدس (منشوره الى الانطاكيين) وعدا ذلك ان القديس اثناسيوس كتب مؤلفات كاملة ضد ذوي بدعة سبليوس الذين كانوا في زمانه وضد الابوليناريين . ومثله القديس باسيليوس فند بمؤلفاته الخصوصية ضلال مقدونيوس وابوليناريوس وسبليوس المنسوب الى مارسيل الانكيري

الاقدس وضلال الابولينارين الذين نزعوا من ناسوت المخلص نفسه العاقلة

هذه هي الحقيقة التي دعت الى اجتماع مجمع رومة في عهد داماسوس البابا سنة ٣٦٨ الذي هو بالحري مجمع اسكندري أكثر مما هو روماني ولكن كيف ما كان اسكندرياً رومانياً فانه لم يشجب ضلال المقدونيين ويعلن لاهوت الروح القدس . من أين استنتجتم أن قضية المقدونيين وبالحري قضية أنصارهم انتهت بسلطان البابا الاعلى فى مجمعه الروماني وان تحديد الاعتقاد المتعلق بلاهوت الروح القدس هو صنع كلامه المعصوم من الغلط ؟ لكن ألا ترون ان اعتقاداً مثل هذا ينافى كل تاريخ الكنيسة . والذوق السليم يقول لنا أن كل قضية فصل فيها بواسطة سلطة عالية وانتهت بحكم ارفع فهي غير قابلة أن تعرض للبحث فيها من جديد وكل قضية سبق الحكم فيها وتجدد النظر القضائى فيها فيكون السبب في ذلك أن السلطة التي حكمت فيها من قبل ليست سلطة رئيسية ويكون حكمها ليس الحكم الاعلى ولذا فان قضية المقدونيين بعد الذي حصل بخصوصها في مجمع رومة برئاسة البابا داماسوس قد أعرضت من جديد أمام مجلس المجمع المسكوني الثانى الذي بعد اختبار ذي شأن ومستوف ومداولة نطق مجلسه حاكماً لا بناء على سلطان البابا أوسلطان مجمعه بل بناء على السلطان المشترك الكنيسي الرسولي كما أقمنا الدليل على ذلك سلفاً . هذا الذي يوضح وضوحاً جلياً أن الكنيسة العامة اعتبرت في كل زمان جلسة وهيئة المجمع الثاني المسكونى المرجع الذى لاينقض والسلطة السامية التي لا يتطرق اليها الغلط . هذا ما خص بمجمع

الـ ١٥٠ أباً القسطنطيني لا بمجمع بارومية وهو القضاء على هرطقة مقدونيوس وتحديد الاعتقاد بلاهوت الروح القدس

ان بعض مؤرخيكم العصريين استندوا على فقرة للقديس ابيفانيوس (في كتابه مجموع الهرطقات عدد ١١٩ و ١٢٠ و ١٢١) ولاحظوا ببساطة أن الاضافة المتعلقة بلاهوت الروح القدس أدرجت في قانون مجمع نيقيا في جملة كنائس قبل اذاعة المجمع الثانى المسكونى وتصوروا أن يقللوا بذلك من سلطان الـ ١٥٠ أباً القسطنطيني . فأكرر القول وقد قلت سلفاً ان هذه ملحوظة بسيطة فانه على تقدير حقيقة ذلك فانه لم يبق أقل نزاع بأن الكنيسة العامة نسبت في كل زمان هذه الاضافة للمجمع القسطنطيني المسكونى الثانى وسمته دستور نيقياً دائماً لانه كمل باضافة مجمع القسطنطينية الجديدة لعلمها ان الاضافة المتعلقة بلاهوت الروح في الدستور ماجاءت شريعة ملتزمة بها كل الكنائس بلا استثناء الا لكونها صادرة من سلطة عليا وهي سلطة المجمع الثانى المسكونى الذى له حق هذا التشريع

ولكن لماذا تحضرون الى الوسط ذكر المجمع الروماني المنعقد تحت رياسة البابا داماسوس والقديس بطرس الاسكندري قبل اشتهار مجمع الـ ١٥٠ أباً القسطنطيني ؟ ولا تسألون ابداً من اين أتى أن المجمع الثانى الروماني نفسه انعقد برئاسة البابا داماسوس والقديس امبروسيوس أسقف ميلان في الوقت الذي اذيع في القسطنطينية مجمع الـ ١٥٠ أباً ولم يكن فى الكنيسة حينئذ لا اسم ولا سلطة المجامع المسكونية . ذلك المجمع الرومانى

الذي كان اكثر عدداً من مجمع الآباء الـ ١٥٠ القسطنطيني والذي رأسه البابا شخصياً وفصل في ذات الاحكام التي حكم بها المجمع القسطنطيني ضد هرطقة مقدونيوس وسبليوس وابوليناريوس ومع ذلك فان المسيحية جمعاء لم تنسب الى مجمع رومة المركب من البابا والاساقفة الغربيين الحكم الشرعي فى هذه النقط العقائدية بل الى مجمع القسطنطينية المركب من الاباء الشرقيين دون سواهم والى هذا أعطت فقط اسم وخاصة المسكونى بصوت عموم الكنيسة . الى مجمع القسطنطينية لا الى مجمع رومة بالرغم عن تفوق هذا بالعدد وترؤسه بالبابا

وهذا ثابت ان مجمع القسطنطينية بالرغم عن انه لم يرأسه البابا أو نوابه بالرغم عن انه لم يحو بين اعضائه اسقف غربى لم ينقصه اقل الاصول الجوهرية التى تحدد المسكونية الكنيسية ، وبالعكس ان المجمع الغربى بالرغم عن كون رئيسه البابا نفسه وبالرغم عن تفوقه بالعدد عن المجمع الشرقي فانه كانت تنقصه الشروط والاصول التى توجب ان يكون مسكونياً كنيسياً ، وهذا مايحملنا على القول ان الكنائس الشرقية المجتمعة تكمل وتتوافر فيها شروط المسكونية بذاتها بدون أن يتمثل معها اسقف غربي وبغير حضور اسقف رومة نفسه وبالعكس اذا اجتمعت كل كنائس الغرب وكان الرئيس فيها البابا بشخصه وكانت أكثر عدداً من كنائس الشرق فانها غير أهل ان تكوّن اجتماعاً مسكونياً بدون حضور ومساعدة الكنائس الشرقية الحقيقية.

وهذا مايدعونا الى القول أيضاً ان مسكونية المجمع لاتعبّر بالنظر الى الاجتماع والكمية المعتبرة الكنيسية كيفما كانت بل بالنظر الى اجتماع الجمعية أو على الاقل المكوّنه من الكنائس التى هي شهادة شرعية لتقليد الرسل والتى حكمها هو حكم الكاثوليكية الرسولية فالكنائس الشرقية « بدون البابا والكنائس الغربية » تضم رزمة هذه الشهادات الالهية ذات السيادة

فهاك الدرس العظيم الذي يقدمه لك المجمع القسطنطيني المسكونى الثانى اذا تمعنت جيداً في التاريخ ، هذا الدرس يعلمك كم انت على بعد من الحقيقة اذا اعتقدت بسلطة البابا العمومية واذا افتكرت بان حكمه بمادة التعليم هو الشريعة العليا للعالم المسيحي ، هذا العالم المسيحي بقدر ما انه فى الشرق كما فى الغرب لم ينظم ايمانه حكم البابا داماسوس بخصوص الاعتقاد وكمية مجمعه الغربي لكن حكم العقائدي الصادر من مجمع الشرق القسطنطينى ولو ان الحكمين اتفقا على شيء واحد .

ان استقلال وتفوق المجمع المسكونى القسطنطيني لم يشاهدا فى الحكم الذي أصدره الـ ١٥٠ أباً ورد به على السؤالات المتعلقة بالعقائد التى تقدمت الى محكته بل شوهدا على الخصوص بالمسألة المتعلقة بكنيسة انطاكيا . ان الكنيسة الارثوذكسية فى هذه المدينة تكبدت منذ السنة الـ ٣٦٢ هرطقة دخلت فى حضنها بواسطة تدخل لوسيفار الذى من كاجليار ، هذا الاسقف الغربى الذى لم يكن ملتهباً اعجاباً بفضائل القديس ملاتيوس سمح بلا ويض ولا رخصة أساقفة المقاطعة لبولينوس آمراً اياه باتفاقه مع

شرذمة قليلة دنيئة كانت غير راضية عن الراعي الاول ان يرقى كرسي أسقفية انطاكيا فهذا التدخل المخالف للقانون لم يتردد البابا داماسوس من تعزيزه وتعضيده ولكن المجمع المسكوني الثاني أيضاً لم يقصر عن أن يسفه هذا التدخل والتعدى حيث قال فى قانونه الثاني (لا يتعدين الاساقفة على الكنائس التى خارج حدودهم ولا يشوشوا الكنائس . . . فلا يتعدوا خارج ولايتهم لاقامة شرطونيات أو معاطاة امور اخرى كنيسية من دون أن يدعوا) وقال في تحريره المجمعى الى البابا داماسوس ومجمعه الغربى على سبيل التذكير والتفكير حيال مثل هذه الضجة الصارمة (انه يوجد بالنسبة الى ولاية الكنائس في العالم أجمع قانون قديم يجب أن لا تفوتكم معرفته وجرياً وراء هذا القانون القديم الذي سنه الآباء القديسون في نيقية أن اساقفة المقاطعة هم الذين يدبرون امور المقاطعة وأما الاساقفة المجاورون فيمكنهم أن يشتركوا معهم على شرط أن يرغب الاولون ذلك ويكون وجهة العمل الخير فان كل الكنائس عندنا تخضع لهذا القانون فانه بعد هذا القانون تحددت مراكز الاساقفة المشهورين في كنائسهم مثل القسطنطينية وانطاكيا ومدن كبيرة اخرى الخ)

ولكن قبل أن ينهال المجمع الثانى المسكوني بصارم التقريع واللوم على رؤوس الغربيين كانت مضت عشرون سنة كاملة والكنيسة الانطاكية المسكينة تتلوى على غضونها من شدة الآلام التي تضرب عادة اطنابها دائماً على أثر الانقسام الذي يحدث في الجماعة كلما اصطبغت بوصمة الانقسام

والانشقاق مثلما احدثه لوسيفاريوس الذي من كاجليار ورضى به البابا داماسوس الذي كان يرنو بالشفقة الشخصية نحو بولينوس (الدخيل)

ان القديس ملاتيوس والقديس باسيليوس الكبير اتكلا على غيرة القديس اثناسيوس وفي سبيل صلح الكنيسة الانطاكية مع بعضها كتب هذا رئيس أساقفة قيسارية الى الاسقف الاسكندري يقول (انه يتعلق بكم علاج داء هذه المدينة ويتطلب منكم في الواقع ونفس الامر أن تفرغوا في سبيله كل حكمتكم وشفقتكم الانجيلية. فان الانشقاق الذي دب فى هذه المدينة لم يأتها من سبيل الهراطقة لكن من سبيل أبنائها المتحدين فى الايمان (رسالة باسيليوس الـ ٩٩)

كان هذا القديس بقوله هذا لزميله القديس اثناسيوس ان صلح كنيسة انطاكية متعلق به وحده يشيد قصوراً من أمانيه الجميلة بان أسقف اسكندرية كان يتفوق البابا داماسوس والغربيين محاربك ذلك الشقاق وفي الوقت نفسه يحرّض على الجهاد فى سبيل ربح اولئك الاناس (الغربيين) جاذباً اياهم الى حظيرة الوحدة بقوله (ان اتحاد جميع القواد يعود على المجموع بمزايا جزيلة وتروع الذين بيدهم السلطان كثرة العدد كما أن الصديقين في كل مكان يقتفون بلا عائق آثار الاسافقة الذين يرمون الى غرض واحد ويكون شعارهم وحدة الرأي والاحساس)

ان القديس باسيليوس ومعه القديس ملاتيوس لم يسددا سهامهما نحو القضاء على شقاق الكنيسة الانطاكية لكنهما قصدا أيضاً من تدخل

القديس أثناسيوس ان الغرب يثبت تمام اتحاده مع ارثوذكسي الشرق وذلك بأن يعلن صريحاً وجلياً وعلى المكشوف مثل الشرقيين ضد مجمع ريميني الذى لم يكف عن أن يريب الكنائس وضد بدعة المقدونيين واشياعهم وضد بدعة السبليوسي مارسيل الذى من انكيرا وضد بدعة ابوليناريوس. البدع التي انتشرت كثيراً ووجدت لها الغرب ملجأ (القديس باسيليوس رسالة ٦٦ و ٦٩ و ٨٠ الموجهة الى القديس اثناسيوس) والاسقف الاسكندري لم يبخل بتوسطه ومن جانب آخر ان القديس باسيليوس والقديس ملاتيوس وجملة من الاساقفة الآخرين الشرقيين كتبوا مباشرة الى البابا داماسوس في المعنى ذاته) القديس باسيليوس رسالة ٧٠ و ٩٢ الى البابا داماسوس)

ولكن القديس اثناسيوس توفي سنة ٣٧٣ م بدون أن يتناول من البابا داماسوس شيئاً آخر سوى استهجان مجمع ريميني والقديس باسيليوس لم يلبث طويلاً حتى اظهر غرور البابا وتأسف من سلوكه ناظراً ومقدراً شكاوي الارثوذكسيين الشرقيين وحرصهم على القوانين الشرعية وأسئلة الاعتقاد التي أهملها البابا داماسوس وناسه الغربيون فاعاب عدة مرار بتحاريره كبرياءهم وجهلهم واشتراكهم بجنايات جميع الهراطقة في عصره . وفى خطابه الى اوسابيوس الساموستي قال لهذا الاسقف (انك تفاوضت نفسك مع ناس رومية وقد حدثني الاخ ذوروتاوس بكل الامور ... فتتردد في ذهني مقالة ديوميدس ليتك لم ترج لان الرجل متصلف . وحقاً ان طبيعة الاخلاق الصلفة كلما لوطفت كلما ازدادت تشامخاً فانه اذا تعطف الرب علينا فالى

اى شيء اكثر من تعطفه نحن نحتاج ؟ ولـكن اذا استمر غضب الله فماذا تكون مساعدة حاجب الغربيين ؟ فانهم والحق يقال ليسوا على شيء من العلم ولا يطيقون أن يتعلموا . ولـكنهم موعبون من وساوس كاذبة يفعلون الآن ما كانوا قبلاً يفعلونه على ماركلس بانهم يخاصمون الذين يقولون لهم الحقيقة ويثبتون الهرطقة لانفسهم (القديس باسيليوس رسالة ٢٣٩ (١)

وحبوط مسعى القديس باسيليوس بدا أيضاً بنوع أعظم فى قضية ملاتيوس الانطاكي . فان البابا والغربيين ظهروا بمظهر العداء للاسقف القديس باعتبارهم لبولينوس . فلما انتشرت المنشورات البابوية الخاصة بهذا القرار والاختيار فى الشرق لم يطق رئيس اساقفة قيسارية (باسيليوس) أن يكظم غيظه وأقام الحجة بهذه الفقرات قائلاً (اني لا أرضى أبداً بهذه المنشورات ولو قيل لي انها هابطة من السماء والسبب انها غير مطابقة لنظام الايمان الحقيقي ولذلك فاني ارفض فى شركتي الرسول الذي يتكفل بحملها (القديس باسيليوس رسالة ٢١٤)

---

(١) وردت هذه الرسالة في الجزء الاول من تاريخ الانشقاق (ص ١٤٠) وزاد فيها مؤلفه الـكلام التالي (على اني مع قطع النظر عن الشكل العام كنت أريد انا ذاتي ان احرر لهامتهم لا في الامور الـكنيسية (الا بقدر ما يشار له انهم لا يعرفون حقيقة أحوالنا ولا يقبلون الطريق التي بها يستطيعون ان يتعلموا) بل بوجه اجمالي في انه لا يجب التعدي على المنحطين من المحن ولا الظن بأن الـكبرياء رتبة حالة كونها خطية تكفي وحدها لان تجعل عداوة مع الله)

هذه الامور أعرضت على بساط البحث هناك حين طرد القديس بطرس الاسكندرى من كرسيه طرده الملك فالنص الاريوسي فذهب الى رومة واستمر فيها الى سنة ٣٧٨ الى حين سمح الامبراطور الاراتيقي بعود الاساقفة المنفيين الى كنائسهم وفي اثناء اقامة خليفة القديس اثناسيوس في رومة فهم البابا باحتياج الكنيسة الرومانية ان تصرح بنوع غير ملغوز ولا ملتبس بالحكم ضد الارتقات الثلاث التي تحوم حولها الافكار يعنى المقدونية والسبليوسية والابولينارية فاجرى البابا ذلك في الوقت المعين كما أسلفنا في المجمع الروماني المنعقد نحو سنة ٣٦٨ قبل رجوع القديس بطرس الى الاسكندرية بزمن قليل

اما بالنظر الى مسألة الكنيسة الانطاكية فقد تنازل أخيراً البابا ومجمعه الى الاعتراف بالقديس ملاتيوس لكن قصدوا في الوقت نفسه ان القديس بولينوس موضوع ملاذهم وحمايتهم ان يشترك في الولاية معه مدة حياته ويخلفه كاسقف شرعي وحده بعد وفاته . هذا القرار بلغ الى الـ ١٤٦ أباً المجتمعين في انطاكيا . وفي نفس هذه السنة او بعدها بقليل على الترجيح لم يرفض هذا القرار كلية لكن بعد سنتين انعقد المجمع الثاني المسكوني القسطنطيني وهذا أبعد من أن يصادق على قرار البابا ومجمعه فألغاه تماماً وبخلوص نية لكونه مخالفاً للشريعة

وانظر كيف تمر الامور . ان القديس ملاتيوس توفي أثناء وجود المجمع المسكونى الذي عقد جلساته في غضون سنتين كاملتين . وعلى اثر

موته اعلن اكليروس وشعب انطاكيا انهم لا يرغبون بولينوس وانهم اجمعوا على اختيار القديس فلابيانوس (هذا الحبر الذي قلد بعدئذ الوظيفة الكهنوتية للقديس يوحنا فم الذهب) وكل أساقفة الابرشية الشرقية سروا وقبلوا هذا الانتخاب وشرطنوا المنتخب الجديد . ان هذا العمل تحول خاضعاً لمحكمة المجمع الثاني المسكوني الذي أعلن بطريقة شرعية قانونية جلوس فلابيانوس على الكاثذرا الانطاكية وهذا بعكس ما تضمنه قرار البابا داماسوس الذي حكم بغير طريقة شرعية وبعكس القانون مريداً ان يتولى بولينوس الكنيسة الانطاكية بعد وفاة ملاتيوس وقد أبلغ الـ ١٥٠ أباً البابا داماسوس حكمهم الاصلي الذي الغوا به قراره بهذه الفقرات واليك هي «انهم بالنظر الى كنيسة انطاكيا بمقتضى قانون قديم سنه مجمع نيقيا» كرسوا قانونياً الجزيل الوقار فلابيانوس باجماع عام واتفاق كل أعضاء هذه الكنيسة وقد صادق كل المجمع على هذه الرسامة بما أنها شرعية ونحن نسأل قداستك ان تصادق عليها مفضلاً مخافة الله وفائدة وبنيان الكنائس على كل الاميال الخصوصية) راجع تيؤدوريتس (٥ : ٩) وقد نفذ حالاً حكم المجمع الثاني المسكوني فاعتزل بولينوس وظيفته تاركاً مكانه الى القديس فلابيانوس وانحسم بذلك شقاق كنيسة انطاكية

وفوق ذلك قد بدا استقلال المجمع الثاني المسكوني وتفوّقه في الحكم الذى اصدره بخصوص الكنيسة القسطنطينية . فان الـ ١٥٠ اسقفاً عزلوا مكسيموس السينيكي الذى تسلق كاثذرا العاصمة بواسطة القديس

بطرس الاسكندرى واذاعوا بواسطة قانون خصوصي الذى هو الرابع من قوانين المجمع قائلين (ان هذا الرجل لم يكن ولن يكون اسقفاً أبداً بسبب كون هذا الشخص بقدر ما انه غير متمسك بالعقيدة الارثوذكسية بقدر ذلك كانت رسامته ضد الشريعة وبعكس القانون لانها كانت صنع الاساقفة المصريين الذي خال على بساطة وحسن ظن بطرس الاسكندري لا صنع اساقفة المقاطعة المشترك باختيار اكليروس وشعب القسطنطينية كما تتطلب ذلك القوانين صريحا (ولم يجر المجمع المسكوني الثاني بصفة كونه موكلاً من البابا او بسلطانه اجراءآته هذه من عزل مكسيموس السينيكي مع العلم ان البابا لم يحضر المجمع ولم يرسل له تعليمات عن هذا الامر، فالمجمع اذاً تصرف بسلطته الخصوصية. ومما يزيد المسألة أهمية أيضاً ان المجمع اعتبر حكمه من طبقة عليا لا يقبل النقض لانه هو ذاته رقى على كاتدرا العاصمة القديس اغريغوريوس النزينزي وبعد استقالته رسم المجمع ذاته اسقفاً شرعياً لكرسي العاصمة وهو الرجل الحسن العبادة القديس نكتاريوس الذي حرز الانتخاب بالتصويت العام من الاكليروس والشعب ومما يجدر بالذكر ان البابا داماسوس لم يخطر على باله ان يدعي على الـ ١٥٠ أباً انهم بأعمالهم تعدوا حدودهم او اغتصبوا حقوقه الالهية وتجاوزوا القوانين بل بالعكس قبل برضى وخلوص نية ما جرى في المجمع الثاني المسكوني، هذا القبول من البابا تضمن معنى عظيماً فان حكم المجامع بخصوص قضية كنيسة العاصمة وفي الوقت نفسه بخصوص

كنيسة انطاكية بلغه بهذه الجمل القاسية (انه بخصوص الولاية على كل كنائس العالم يوجد قانون لا تجهله وبمقتضى هذا القانون الذي صادق عليه الاباء القديسون في نيقيا ان أساقفة المقاطعة هم الذين يجرون رسامات المقاطعة وان الاساقفة المجاورين يمكنهم أن يشتركوا معهم لكن بشرط ان الاولين يرضون بذلك ويكون المقصود منه خيراً وانك لترى ان جميع الكنائس عندنا تساس بهذا القانون وانه بموجب هذا القانون تنظمت وتحددت أساقفة الكنائس الاعظم شهرة مثل كنائس القسطنطينية وانطاكية واورشليم والمدن الاصلية الاخرى)

(اما بالنسبة لكنيسة القسطنطينية المرتبة حديثاً فنحن قد أجرينا رسامة نكتاريوس الجليل اسقفاً باجماع واتفاق المجمع واشراف الامبراطور التقي تاودوسيوس ورضى عموم الاكليروس والشعب. وبالنظر الى كنيسة انطاكية فان أساقفة المقاطعة والابرشية الشرقية اقروا قانونياً على فلابيانوس الوقور باجماع واتفاق جميع أعضاء هذه الكنيسة وصادق كل المجمع على هذا التعيين لانه شرعي. وبالنظر الى كنيسة اورشليم التي هي أم كل الكنائس (لاحظ هذه الميزة بفكرك) فنحن قد اعترفنا باسقفية كيرلس الحسن الديانة المحب لله المكرس قانونياً بواسطة اساقفة مقاطعته، هذه الامور جرت اذاً بحسب القانون والشريعة ولذلك نحن نسأل تقواك ان تبارك لذويها بها كما باركناها نحن بمحبة روحية وخصوصاً بمخافة الله التي تقهر كل شهوة بشرية وتفضل بنيان الكنائس على

جميع العواطف الخصوصية فان الكلام الذي يلاحظ الايمان بهذا النوع قد ترتب بشعور عام والمحبة المسيحية التي ضربت أطنابها فيما بيننا لا تزعزع أركانها وتنفيها كلمات الرسول الذي قال (انا لا بلس وانا لكيفا) فانه واضح اننا جميعاً في المسيح الغير منظور ونحن بمساعدة الله نحفظ جسد الكنيسة غير منقسم ونحضر امام مجالس الله بثقة واطمئنان) فصدى هذا الصوت لم يصدر من أذنى طالباً انعاماً بل صدر من أستاذ يلقى به درساً على تلميذه فلم يقل المجمع المسكوني الثاني للبابا داماسوس ولمجمعه أن يثبتوا مطلقاً التثبيت على ارادتهم ويعتبروا قانونياً رسامة أساقفة القسطنطينية وانطاكيا وأورشليم بل أعلنهم قطعياً بأن هذه الرسامات أجرتها تلك الجهات بمقتضى الشريعة وان المجمع حكم بصحتها وان كل ما أجرته اشترك جميع الاساقفة القديسين بتقديم تهانيهم له ولو ان هذا يعز على البابا وناسه الغربيين الا انه يجب عليهم أن يكظموا غيظهم وأن يقابلوا المخاتلات والألاعيب بالمودة الروحية لا الجسدية وبمخافة الله التي تكبح جماح كل الشهوات البشرية وتفضل بنيان الكنائس على كل العواطف الخصوصية وقد أدمى (أعدم) المجمع بالتلميح كل ما أجراه البابا وناسه الغربيون سلفاً ضد القديس ملاتيوس باختيارهم بولينوس

ان البعض من مؤرخيكم العصريين علقوا كثيراً على الكلام الآتي الذي نسب الى بونيفاسيوس الاول وهو (ان الامبراطور تاودوسيوس الكلي الحلم والذكاء الواثق ان رسامة نكتاريوس تظل مختلة طالما نحن لا

نعترف بها بعث الينا من جانبه مأمورين مع اساقفة يسأل حسب الاصول المتبعة خطاب الشركة الذي يثبت وسامة نكتاريوس) (خطاب البابا بونيفاسيوس الاول الى اساقفة الليريكون)

ان غبار هذا الالتماس العظيم تصاعد من فوهة مخزن بضائع الاوامر العالية الكاذبة (البابوية) المنسوبة الى مجموعة ايسيذوروس ماركاتور فان صبغة التاريخ فيها توضح كذبها . وهي كيف امكن الامبراطور ثاودوسيوس الكبير الذي مات سنة ٣٩٥ أن يرسل وفداً مثل هذا الى البابا بونيفاسيوس الاول الذي ارتقى الكاثذرا الرومانية سنة ٤١٨ ؟ نحن نعلم من المجمع الثانى المسكوني نفسه من تحريره المجمعي الى مجمع رومة ان الامبراطور ثاودوسيوس ثبت بنفسه رسامة نكتاريوس التي اجراها الـ ١٥٠ أباً المجتمعون الذين أعلنوا حالاً في خطابهم الى الامبراطور ان أعمالهم قد انتهت وقد صادق الامبراطور على كل أوامرهم ونصوص أحكامهم الكنيسية التي لم تنقصها رسامة نكتاريوس (قال الـ ١٥٠ أباً لثاودوسيوس نحن نسأل حكمك أن تتنازل الى تثبيت حكم المجمع بخط انامك التقوية لكي كما غمرت الكنيسة ببركات هذا المجمع بمنشورات دعوتك اليه تشرفه بختم احكامه بخط التثبيت (مجموعة لابيه جزء ٣ ف ٥٨٥) هذا التثبيت الامبراطوري أعطي بلا أمهال وبنوع خاص كما قال سقراط (٥ : ٨)

كل هذه الاحوال تبرهن على انه لم يخطر على بال المجمع ولا على بال الامبراطور ان يعطوا أمتياراً للبابا أن يثبت أحكام المجامع التي كانت رسامة نكتاريوس

جزء منها فاذاً التأويل بان هذا الجزء أوجب طلب تحارير الشركة هو مخالف مطلقاً للآثار القديمة فانه يفترض بان هذا الطلب وجّه الى البابا وحده ويستنتج من هذا التقدير ان المسير كان الغرض منه الاعتراف بالمكانة العالية البابوية مع أنه واضح ان تحارير طلب الشركة لم ترفع الى البابا وحده بل رفعت الى جميع الاساقفة ذوي الكراسي الكبيرة . كما يحصل من كل الاساقفة ذوي الكراسي الكبيرة وقت رسامتهم بما فيهم البابا نفسه . هذا التصرف الرسولي ليس له غرض آخر الا تثبيت الشركة المتبادلة كما لاحظنا على ذلك بالخصوص

أخيراً ان المجمع الثاني المسكوني شرح في القانون الثالث من قوانينه فكره وفكر الكنيسة الجامعة بخصوص طبيعة واصل التقدم البابوي هذا القانون منح التقدم للقسطنطينية بعد مدينة رومة يعني ميزه عن اسكندرية وانطاكيا والكراسي التابعة وذكر السبب في هذا الامتياز الجديد وهو ان القسطنطينية صارت مدينة امبراطورية مثل رومية القديمة . هذا مايسوقنا الى ان ندرك بوضوح تام ان تقدم رومية القديمة كان يرمي الغرض منه الى صفة عرش المملكة وبالنتيجة انه لم يكن له ادنى صبغة الهية

ان المجمع الرابع المسكوني جدد هذا القانون مبيناً معناه حين قال صريحاً في قانون ٢٨ (ان الآباء هم منحوا رومية القديمة أمتيازات التقدم الكنيسي باعتبار انها المدينة الاولى ولهذا الاعتبار ذاته أصبحت القسطنطينية رومية

الجديدة أو مركز الامبراطورية فيجب أن تحرز نفس الامتيازات ونفس الدرجة التي لرومية القديمة)

ان لاهوتييكم بسفسطتهم المزوقة اذاعوا أن البابوات لم يعترفوا بالقانون الثالث القسطنطيني والقانون الـ ٢٨ الخلقيدوني ولاشك أن هذين القانونين يفسران اعتقاد الكنيسة العام وبالاخص اعتقاد الكنائس الشرقية الرسولية جمعاء من نحو أصل وماهية التقدم الروماني لعلمها ان هذا التقدم ليس هو وضعاً الهياً وليس له معنى الامتياز الروحي

أنا أعرف جيداً أن (القديس) البابا لاون الاول ادعى أن القانون الثالث للمجمع الثاني المسكونى لم يبلّغ وقت صدوره الى الكنيسة الرومانية (انظر خطابه الى انوطوليوس القسطنطيني) فاننا رغم الوقار الذي يستحقه مثل قديس كهذا فان هذا الادعاء يناقض التاريخ الصحيح فانه بمعزل عن كل شك ان جميع الاعمال المتعلقة بالتحديدات الشرعية والقوانين التهذيبية اذيعت حالاً بواسطة الامبراطور تاودوسيوس قبل انحلال عقد المجمع بناء على طلب الـ ١٥٠ أباً أنفسهم وانها عرفت حالاً في الكنيسة الرومانية كما عرفت في جميع الكنائس الاخرى وان البابا داماسوس تلقاها واعتبرها مسكونية مثل جميع أساقفة الكنيسة الجامعة

فلاهوتيوكم ومؤرخوكم علقوا على كلمات القديس لاون الاول مشيعين ان القانون الثالث القسطنطيني استمر فى طيات الخفاء الى زمن المجمع الرابع المسكونى ولكن أليس من الصعوبة بمكان أن نفترض امكان اختفاء قانون

ه هذه الاهمية قانون صادر من مجمع مسكونى ومذاع بسلطة امبراطورية
ومبلّغ الى كل الكنائس . ان الـ ٦٣٠ أباً الخلقيدونيين يناقضون ويكذّبون
رسمياً هذا التعلل وذلك في قانونهم الـ ٢٨ الذي استندوا به باقرار واضح على
القانون الثالث الذي للمجمع الثاني المسكوني

فهوذا ٦٣٠ كنيسة تعلم شهرة هذا القانون العامة وذلك في اجتماع
حافل أعظم بكثير من اجتماع المجمع الثاني المسكوني . أتقولون بعد ذلك ان
الكنيسة الرومانية كانت تجهل وجود القانون الثالث القسطنطيني ولذلك
م تقبل مضمونه ؟ هذه حجة كاذبة مطلقاً لانه من اقتفاء أثر حركات المجمع
الرابع المسكوني يستنتج ان اناطوليوس القسطنطيني كان فى الصف الاول
من ذلك الاجتماع اجتماع الـ ٦٣٠ أباً بعد أسقف رومه وكان جالساً قبل
سقف اسكندرية واسقف انطاكيا وكان يصوّت فى الاول ويمضي فى الاول
اعتراف نواب البابا

ويوجد أهم من ذلك وهو أن هؤلاء نواب (القديس) لاون الاول
نفسهم الذين ما كانوا يجهلون وجود القانون الثالث المسكوني أقروا أمام
الـ ٦٣٠ أباً الخلقيدونيين واستعملوا كل قوة لازمة لهم في أول جلسة المجمع
الخلقيدونى فى شرحهم له على سبيل الدفاع عن حرمة القوانين التي انتهكها
يوسقورس من ضمن الشكاوي التي قرف بها وهو الخطأ الممقوت الذي
تاه فى مجمع افسس فى حق فلابيانوس القسطنطيني حين أجلسه فى الكرسي
الخامس . فأدلوا بهذا واضحاً أن لفلابيانوس كان الحق فى الجلوس مثل

أناطوليوس خليفته الذي أشغل بعده الجلوس في مجمع خلقيدونية يعني في الكرسي الاول بعد أسقف رومه . ان ٦٣٠ أباً فهموا جميعاً ان نواب البابا حسبوا من ضمن ذنوب ديوسقورس اقصاء فلابيانوس الى الكرسي الخامس محقراً القانون الثالث للمجمع الثاني المسكوني الذي يمنح أسقف القسطنطينية الكرسي الاول بعد اسقف رومه (١) ان ديوجين السيزيكي هنأ هؤلاء النواب لمعرفتهم القانونية بقوله لهم (عفارم) أحسنتم ان لكم علماً جيداً بالقوانين والنواب اشتموا بانشراح رائحة هذا البخور (المديح) (لابيه مجموعة ٤ جزء ١١٥) فكيف بعد محاكمة وتذنيب ديوسقورس الاسكندري يجرأ نواب البابا والبابا نفسه ان يعترضوا على القانون الـ ٢٨ لمجمع خلقيدونية الذي ما خرج عن كونه جدد القانون الثالث القسطنطيني وأوضحه ؟ هذا سر نجتهد أن نكشفه في محله اهـ (٢)

---

(١) اذا كان فلابيانوس لا يستحق الرتبة الاولى حسب القانون المسكوني فتكون الرتبة الخامسة كثيرة له في مجمع افسس فانه ما كان يستحق أن يجلس بعد أساقفة رومة واسكندرية وانطاكية واورشليم فقط بل بعد اسقف افسس واسقف هيرقلية هذه للتي كانت مطرانية البيزنطية

(٢) يظهر من نهاية هذا المجمع وما تخلله ومن آخر مقدمة الجزء الثالث (مقدمة المجامع) أن المؤلف رحمة الله على أنفاسه كان يقصد أن يدون تاريخ السبعة مجامع التي يعتبرها الروم واللاتين مسكونية والتي منها مجمع افسس المسكوني الثالث ، ومجمع خلكيدون الذي سبب انقسام المسيحية المؤلم : وقد قال لنا الاستاذ فرنسيس افندي العتر تلميذ المؤلف أن استاذه كتب عناصر المجمعين الآخرين ، وان أصلهما الخطي موجود تحت يده كما قال لنا أن استاذه

(قضية القديس يوحنا فم الذهب)

لقد حدث في الفترة الواقعة بين انعقاد المجمع المسكوني الثانى والمجمع الثالث حادث أراد لاهوتيوكم ان يرهقوه حتى يذعن الى تأييد الرياسة الرومانية ولكنه بتحليل ظروف هذا الحادث التاريخي يتضح جلياً كالنهار بأن ررمية لم تكن معتبرة وقتئذ في أفقية المسيحية انها ذات السلطة الرئيسية والعليا على الكنيسة ولقد فهمتهم من ذلك اني أريد الكلام في موضوع قضية القديس يوحنا فم الذهب

وهاك تاريخ الحادثة كما أجمع عليه بشكل واحد المؤرخون القدماء سقراط وسوزيمينوس وتيودوريتس وعلى الاخص بلاديوس الذي كان شاهد عيان لهذه الحادثة المحزنة

ان تاوفيلس الاسكندري لاغراض مادية محضة ابتدأ في اضطهاد القديس ايسيذوروس القسيس الذي كان الزميل الملازم للقديسين اثناسيوس وبطرس اثناء الشدايد التي قاسياها بسبب الايمان وهو الذى كان يدير مستشفى الاسكندرية بمعاونة اربعة آخرين من الرهبان معروفين فى التاريخ باسم

برأ بطريركنا المفضال بطل الارثوذكسية ديوسقورس من كل وصمة هرطقة حاول أخصامه في مجمع خلكيدون أن يلصقوها في جبهته وان سنده كان مجموعة المجامع لاحد الآباء اليسوعيين المدعو (لابيه) التي كتبها باللغة اليونانية واللاتينية.

(المعرب)

الاخوة الطوال لانهم كانوا طويلي القامة

ولما ادرك تاوفيلس ضرورة صبغ سلوكه هذا بصبغة عقائدية فعل ما هو : انه بعد ان كان لغاية هذه اللحظة مولعاً بمؤلفات اوريجانس ومحامياً عنها لدرجة جعلته يعتبر القديس ابيفانيوس هرطوقياً لانه كان على اختلاف مع الرئيس الاكبر لمدرسة الاسكندرية تحوّل بغتة في سنة ٣٩٩ واوضح في رسالته الفصحية لهذا العام بأن مؤلفات أوريجانس ملحدة حتى يتمكن بذلك من ان يلصق تهمة الهرطقة بايسيذورس والاخوة الطوال الذين كانوا مع جميع رجال نيتريا شديدي التعلق باللاهوتي القدير

فالقديس ايسيذورس وزملاؤه الاربعة عارضوا بشدة في الحكم على مؤلف يعتبرونه مستقيم الامانة ويعتقدون انه اتهم زوراً بآراء غريبة عن تعاليمه وخصمهم الذي لا يبغي منهم غير ذلك امر بالقبض عليهم ولكنهم هربوا من الاسكندرية وبحثوا لهم عن ملجأ في نيتريا التابعين لها فحرمهم تاوفيلس ولم يكتف بذلك بل توجه بنفسه الى الصحراء وهناك امر رجاله بحرق مسكن الرهبان فالتهمت النيران الصوامع والكنيسة والكتب والاسرار المقدسة المحفوظة بها ولكن لطف الله بالرهبان فنجوا من الحريق

(١) فماذا فعل القديس ايسيذورس والاخوة الطوال المضطهدون لهذه الدرجة هل سلكوا طريق رومة لدفع شكواهم الى رئيسهم البابا كما يفعل رجال المعتقد الروماني كلا ثم كلا لكنهم اتجهوا الى القسطنطينية ورفعوا شكواهم الى اعتاب امبراطورهم واسقفهم الذي كان وقتئذ يوحنا ذهبي

الفم ومع ذلك فقد كان الرهبان مستقيمي الايمان وعلى الاخص القديس ايسيذورس الذي عاش فى احضان القديس اثناسيوس والقديس بطرس الاسكندري محامى الايمان المستقيم « نقطة اولى »

(٢) وماذا عمل الامبراطور اركاديوس بعد ماسمع حكاية الاضطهادات التي لقيها القديس ايسيذورس والاخوة الطوال هل أحالهم على محكمة بابا رومية كما يعمل ذلك الآن ملوك المعتقد الروماني ؟ كلا فانه أمر توفيلس بالحضور الى القسطنطينية ليحاكم بمعرفة مجمع يرأسه أسقف رومية الجديدة ومع ذلك فان اركاديوس كان امبراطوراً مستقيم الرأي ولم يتهمه أحد بهرطقة ما لصدور الامر منه (نقطة ثانية)

(٣) ماذا صنع توفيلس الاسكندري حينما أجبر بأن يحاكم في القسطنطينية امام محكمة مجمعية هل قدم نقضاً ضد الامر الامبراطوري محتجاً بأنه طبقاً للنظام الكنيسي لا يمكن محاكمته الا أمام محكمة رومية القديمة ؟ كلا بل حوّل كل طرفه الى اتهام ذهبي الفم وأساقفته بالهرطقة وقد وجه كل مجهوداته الى اظهار يوحنا فم الذهب بأنه متمذهب بمذهب أوريجانس المهرطق وجذب الى صفه في هذه الوجهة القديس أبيفانيوس الخصم الالدود لكل الهرطقات ولكنه لم ينوّه مطلقاً عن فحص قضيته أمام محكمة رومة القديمة ومع كل ذلك فان تاوفيلس كان اسقفاً مستقيم الرأي ولم تفكر الكنيسة أبداً في الشك في استقامة امانته (نقطة ثالثة)

(٤) وماذا صنع القديس ابيفانيوس حينما اخطره تاوفيلس بعدم

استقامة ايمان يوحنا ذهبي الفم هل كان سلوكه مسلك رجل يعتقد بان قضايا الايمان وقضايا الاساقفة مختصة بقانون الهي بمحكمة بابا رومية القديمة؟؟ كلا فانه سار الامر على طرف نقيض ، وبصفته متروبوليت جزيرة قبرص حكم على الغلطات المنسوبة لاوريجانوس اولاً في مجمعه المنعقد في سالامين ثم في مجمع ثان عقده بناء على دعوة توفيلس في نفس القسطنطينية بعد ان رفضا اشتراك وضيافة يوحنا ذهبي الفم الذي اعتبراه هرطوقياً وحصل كل ذلك منه بدون أن يشعر بابا رومية القديمة بعلم ما وبدون أن يأخذ منه تصريحاً ما ومع ذلك فان القديس ابيفانيوس كان أسقفا ارثوذوكسيا وتقياً مشهوراً في كل الكنيسة بنشاطه ضد الهرطقات (نقطة رابعة)

(٥) وتوفيلس بعد ان مهد الطريق بواسطة القديس ابيفانيوس حضر القسطنطينية ليس كمذنب بل كقاض . والامبراطورة افدوكسيا لم تكن تبغي سوى الخلاص من يوحنا فم الذهب الذي كان يوبخها علانية على فسادها النسائي فعقد اسقف الاسكندرية مجمعه في سنة ٤٠٣ بالسنديان (أو بلوطة) خارج حدود عاصمة الملك مخافة الشعب الذي كان شديد التعلق براعيه وحاكم يوحنا فيه حسب المعتاد وعزله عن كرسيه ولم يتسرب لذهنه أدنى شك بان حق خلع الاساقفة يملكه بابا رومية القديمة وحده (نقطة خامسة)

(٦) والقديس يوحنا فم الذهب الذي أمر أربع مرات بالحضور الى مجمع السنديان (البلوطة) رفض الاذعان لذلك محتجاً بان المجمع المسكوني

فقط هو المختص بمحاكمته ولم يخطر على فكره لحظة ما بأن يستغيث بمحكمة بابا رومية القديمة قبل خلعه وبعد ان خلع (نقطة سادسة)

(٧) والامبراطور اركاديوس قضى على يوحنا فم الذهب بالنفي تنفيذاً لحكم مجمع السنديان وحينما ركب السفينة ليمضي الى المنفى هاج الشعب والجيش طالباً راعيه وتداخلت القوة العلوية حيث حدثت في القسطنطينية زلزلة عظيمة اهتزت لها على الاخص السراي الامبراطورية بهزات عنيفة فخاف الامبراطور والامبراطورة من الانذار السمائي وقبلا حالاً عودة الراعي القديس فرجع القديس الى المدينة بعد خروجه منها واستقبله الشعب بالشموع والتراتيل والافراح والتهليل وعند ما استقر في دار اسقفيته لم يشأ أن يمارس وظيفته الكهنوتية قبل ان يحل مجمع السنديانة حلاً قانونياً ولم يخطر بباله ان ينقضه بحكم البابا ولكن بحكم مجمع مكوّن من ستين اسقفاً اجتمعوا بناء على دعوته « نقطة سابعة »

ولما خاب تاوفيلس بارح العاصمة الملوكية في الحال مصمماً على العودة اليها حينما تسمح له ظروف موافقة اكثر وفعلاً بعد مضي زمن قليل على هذه الحوادث عادت الامبراطورة الى كره اسقف القسطنطينية الذي لم يسمح لاي شخص مابخروجه عن احكام الانجيل فما كاشفت افدوكسيا تاوفيلس الاسكندري بمشروع انتقامها حتى بادر الاخير باعلان خلع ذهبي الفم نهائياً وأرسل ثلاثة اساقفة مصريين لمباشرة رسامة خلفاً له وعلى ذلك نفي الاسقف القديس في سنة ٤٠٤ بارادة امبراطورية في مدينة

نيقية ثم في القوقاز على حدود ارمينيا وسيبيريا ولكنه عارض في هذه التصرفات الاستبدادية بجوابات ارسلها الى اينوشنسيوس الروماني وفلابيانوس الانطاكي والى مشاهير الاساقفة الآخرين اخوته وزملائه وهذه هي النقطة الوحيدة التى اعتقد لاهوتيوكم انها برهان على الزعامة العامة لبابوات رومية فيقولون بان ذهبي الفم كاتب اينوشنسيوس الاول ليشتكي من خلعه ظلماً ومن نفيه ويطالبه بالغاء كل ما اتخذ ضده ومعاقبة الجناة وعلى ذلك يستنتجون ان القديس فم الذهب اعترف لبابا رومية بأنه الرئيس والقاضي الاعلى للكنيسة

ولكن لاهوتييكم المدربين فى علم المنطق ليسوا مدققين في درس وتحليل المؤلفات التاريخية التي يستشهدون بها فلقد ذكروا خطاب ذهبي الفم الى البابا اينوشنسيوس الاول وهذا حسن ولكنه كان يجب عليهم أن يلاحظوا ان هذا الخطاب لم يكن مرسلاً للبابا وحده بل لجميع الاساقفة المتحدين كما يدل نص الخطاب بوضوح على ذلك وهذا ما يثبته بلاديوس شاهد العيان الذي بعد ان دون النص قال مؤكداً بأنه ارسل في الغرب ليس فقط الى البابا ومجمعه بل أيضاً في الاقليم الرومانى الى فنيريوس اسقف ميلان ومجمعه وخروماس بمدينة اكويلا ومجمعه. وكما تدل عليه آثار الخطابات التي كتبها ذهبي الفم في هذا الخصوص لاشهر أساقفة الغرب والشرق وهاك نص اهم قطعة واردة فى هذا الخطاب حسب ترجمته الحرفية، «فارسل دعوتي الى جميعكم وارجو في محبتكم ان تستيقظوا وتتأثروا من حديث

مصائبي وان تبذلوا كل مجهود لـكم لايقاف تيار هذه الفاجعة . . . وبما انـكم علمتم الآ ن بكل الحوادث يا اسيادي الجزيلي الشرف والـكلي الاحترام فاظهروا شجاعتـكم وعناية همتـكم لايقاف مجرى مظالم الفظائع التي صارت الـكنائس فريستها حتى لا يمتد هذا الاضطراب الى كل كائن تحت الشمس وتكرموا بالـكتابة بأن كل ما حصل بهذه الصفة من جهة واحدة وطرف واحد دون الباقي وفى غيابنا رغم اننا لا نرفض المحاكمة هو مخالف لقوانين الـكنيسة وليس له قيمة فضلاً عن عدم مطابقته للطبيعة بل بالعكس ان الذين تجراؤا على انتهاك حرمة الشريعة هم الذين يستحقون الحـكم ويستوجبون القصاصات المحددة فى الشرائع الـكنيسية)

(امانحن الذين لم نأت أية جريمة ولا نستحق أي حكم فتفضلوا بالسماح لنا بالتمتع بلا انقطاع برسائل شركـة محبتكم وكل ما بقي كما كان فى السالف . . ولـكن اذا ارادوا التمادي في المظالم الفظيعـة التي اقترفوها ضد الشريعة فلتعقد محـكمة عادلة نحاكم امامها وندافع فيها عن قضيتنا ونكشف عن الاسباب بحضور الهيئة المسكونية ونثبت برآتنا «١»

ومن ذلك يتضح جلياً أولاً انه لم يقل أو يطلب شيئاً الى بابا رومية

---

(١) ان مؤلفيكم تجاسروا على ترجمة او تزوير خطاب ذهبي الفم كما يأتي : استعملوا نفوذكم واكسروا هذه الاجراءآت الغير عادلة واعلنوا رسمياً بان حكمهم لاغ وضعوا هؤلاء القضاة المتهورين تحت التوبيخ الكنيسى وبأمركم يعود البرىء الى كرسية » ولا يمكن تصور جراءة اكثر من ذلك التزوير

لم يكن مذكوراً ومطلوباً الى باقي الاساقفة وعلى ذلك يكون من السخافة استنتاج رئاسة بابا رومية من كلام موجه الى جميع الاساقفة الذي لا يدل مع ذلك الا على الرئاسة المشتركة لجميع الرؤساء الروحيين ثم من ذلك ايضاً يتجلى ان هذه الرسالة الاصلية الخاصة بطلب نقض حكم ثاوفيلس في مجمع السنديان أرسلت الى بابا رومية والى جميع الاساقفة في الولايات المختلفة وان ذهبي الفم يعرض الحكم في قضيته الى محكمة الهيئة المسكونية وليس الى محكمة بابا رومية كما حكم بذلك لاهوتيوكم

والبابا اينوشنسيوس الاول فهم تماماً معنى هذه الرسالة العامة وفهم ان القديس يوحنا فم الذهب لم يلجأ الى محكمته بل الى محكمة مجمع مسكوني وان كل ما طلبه من محبته هو القيام بالعمل بالاشتراك مع باقي رؤساء الكنائس نحو الاسراع بدعوته الى الاجتماع .

وهذا ما امكن استنتاجه من جوابه على يوحنا فم الذهب ومن خطابه الى كهنة القسطنطينية المخلصين لراعيهم المضطهد ففي الاول بينما يحاول بكل ما في وسعه تعزية زميله المظلوم فانه يخبره ان موضوع رغبته في العلم بدعوة مجمع مسكوني أمر صعب الحصول عليه في الوقت الحاضر وانه يلزمه لذلك ان يتجمل بالصبر وفي الثاني بعد ان عدد الآثام التي اقترفت ضد يوحنا فم الذهب واصل كلامه بهذا النص : « والآن ماذا نصنع ضد الذين احدثوا كل ذلك في ذلك الوقت فمن اللازم ان يحاكموا في مجمع تقضي الضرورة بانعقاده كما قلنا فيما سبق وان المجمع فقط هو الذي

يمكن اطفاء جذوة مثل هذه الضوضاء وللحصول على ذلك يكون من صالحنا ان نكل معالجة الامور لارادة الهنا الاعظم ومشيئة سيدنا المسيح فهو الذي يعزيكم في جميع الشدائد التي حركها حسد العدو لتجربة المؤمنين ويلزمنا أن لا نيأس من رحمة سيدنا بثبات ايماننا لانه فيما يخصنا فان جل موضوع أفكارنا هو معرفة الكيفية التي يمكن بها عقد مجمع مسكونى حتى بارادته تبطل هذه الحركات المقلقة » (حسب رواية سوزيمينوس في التاريخ الكنيسي ٨ ، ٢٦)

وقد تحقق لنا الآن ان البابا اينوشنسيوس الاول الذي لم يخطر على فكره ان يوحنا فم الذهب جعله القاضي الاعلى لقضيته يعترف في خطابه بأن القاضي الوحيد المختص هو المجمع المسكوني وان همه الوحيد هو ايجاد الوسائط لجمعه حتى ان سلطته العليا تفصل في الموضوع كما ان المؤرخ سوزيمينوس الذي دون هذا النص لخص كل عمل البابا في قضية يوحنا فم الذهب فيما يأتي ، « ولما اتصل لعلم اينوشنسيوس أسقف الرومانيين بما جرى ليوحنا تأثر للغاية واستهجن عمل محدثي هذه الفتنة وعمل على عقد مجمع مسكوني وكتب فى هذا الخصوص الى يوحنا والى البعض من كهنة القسطنطينية « الخطابين السابق ذكر محتوياتهما » « سوزيمينوس تاريخ الكنيسة ٨ ، ٢٦ »

ولم يكن شيء اصعب من عقد هذا المجمع المسكونى كما يتضح ذلك جلياً من الجواب البابوي السالف ذكره ولماذا ؟ لان المجمع المسكونى الذى

يلزم ان يكون من كتلة الكنائس الرسولية الشرقية لا يمكن عقده الا بمعرفة امبراطور الشرق اركاديوس وهو قد سبق ان وافق على الظلم الذي حصل ورغماً عن وجود هذه العقبة الكؤود فان البابا اينوشنسيوس الاول لم يذكر مطلقاً انه فى امكانه ان يعقد بواسطة هونوريوس امبراطور الغرب مجمعاً مسكونياً يتكون من الاساقفة الغربيين ولو وصل عددهم الف

فالتجأ بالطبع الى اركاديوس فارسل الى القسطنطينية بعثة من خمسة اساقفة وقسيسين مهمتهم ان يقنعوه بوجوب عقد المجمع المرغوب وتحديد الميعاد والمكان للاجتماع ولكن بعثة البابا طردت بفضيحة كاناس تداخلوا فيما لا يعنيهم وان القديس يوحنا فم الذهب بناء على امر امبراطوري نفي الى مكان أبعد من منفاه الحاضر وهذا ما رواه سوزيمينوس « تاريخ الكنيسة ٥ و ٢٦ » وهذا ما يستنتج من رسائل القديس يوحنا فم الذهب (رسالة ١٢٣)

وأيضاً بعد هذا الرفض القطعي من جهة اركاديوس فان البابا لم يفكر في عقد مجمع مسكونى غربى مع ان هذا كان أمراً ميسوراً لديه لان هونوريوس امبراطور الغرب كان يعضده بكل قواه في هذه القضية ولم يتبادر مطلقا الى ذهنه بأن يتذرع بقوانين سرديكا المشهور وينظر في قضية يوحنا فم الذهب بأمر رومة وبقضاة ينتخبهم البابا بمعرفته وقد مات المسكين يوحنا فى مدينة كمان فى سنة ٤٠٧ بعد ثلاث سنوات قضاها في النفى بدون ان يتحصل على العدل من الناس

« كلمة المعرب الاخيرة »

الى هنا انتهى المؤلف السعيد الذكر غبطة الانبا كيرلس مقار بطريرك القبط التابعين في كتابه هـذا (الوضع الالهي) وقد علمنا من مقدمته للجزء الثالث (كما أسلفنا ص ١٠٠ و ١٠١) انه كان في نيته لو لم تقصف الايدي عمره ان يوالى الكتابة حتى ينتهي من الكلام على باقي المجامع السبعة التي في عرف الكنيسة البابوية والكنيسة الرومية هي مسكونية وقد اخبرنا حضرة تلميذه النابغة الاستاذ فرنسيس افندي العتر رئيس شمامسة كنيسة مار بطرس ومار بولس في العباسية انه يوجد في خزانته مسودة بقلم ذلك المغبوط باللغة الفرنسية تحتوى على رواية المجمع الثالث والمجمع الرابع وفي هذا الاخير اظهر المؤلف بالدليل والبرهان براءة القديس انبا ديسقورس. وأنى بلسان الكل ارجو الاستاذ ان لا يضن على أمه الكنيسة بهذا الكنز ويخرج لنا من خزانته هذه التحفة لكي نعرّبها ونجعلها موضوع مديح وذكرى صالحة في فم كل من يقف عليها ويرى حسنات ذلك الرجل الكريم على الكنيسة الشرقية وخصوصاً الكنيسة القبطية

وفي هذا المقام لا يسعنى الا ان اذكر بالفخر همة نيافة مطران قنا الذي قوى عزمي ونشطنى وشجعنى وفوق ذلك مد لي يد المساعدة بمبلغ لا يستهان به واقراراً بتعبي الذي تكبدته فى ترجمة هذا المؤلف النفيس

اهدانى بوشاح من حرير وطبعاً كل واحد منصف يشاركني فى شكر هذا الانبا الغيور على مجد كنيسته

وحذار ان ينسى القارىء فضل الابوين الفاضلين نيافة الانبا مكاريوس ونيافة الانبا تاوفيلس في اشتراكهما معى بهذا التعب ومساعدتهما أيضاً كما أسلفت فى المقدمة

والمنصف يشكر معى ايضاً حضرة الشاب الغيور مرتس افندى سيذاروس رئيس قلم الافرنجي بالمحافظة الذي ارشدني الى أحد معارفه في قنصلاتو ايطاليا وهو المسيو زغيب حتى تمكنت بواسطته من ترجمة الجمل اللاتينية بقلم احد آباء اللاتين الذي ترجمها الى الفرنسية على قدر الامكان فلهم الفضل جميعاً

صحيفة فهرست الجزء الثالث

اما فهرست الجزء الاول والثاني فقد ادرجت في آخر الجزء الثاني

Kitāb al-waḍ‘ al-ilāhī fī ta’sīs al-kanīsa

Macaire, Cyrillos

[Kairo], 1917 mq = 1925 = 1641 š

urn:nbn:de:hbz:5:1-198657